المدخل لدراسة الأقليات

دكتورة سميرة بحر

١٩٨٢

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

رقم الايداع ٥٢٠٦ / ٨٢

الرقم الدولي ٨ ـ ٠٠٦٥ ـ ٠٥ ـ ٩٧٧

اهـــــداء

الى زوجى

الذي يرافقني رحلة الحيـــــاة

استهلال

إن دراسة موضوع الأقليات فى أى مجتمع دراسة منهاجية ، تصطدم بعـــدة صعوبات . فهى غالبا ما تـكون حساسة بالنسبة للـكاتب ، سواء أكان ينتمى إلى الأقلية فى مجتمعه أو إلى الأكثرية وبخاصة فى المجتمعات النامية وحديثه الاستقلال ، حيث يعلو نداء الوحدة الوطنية على كل صوت آخر ، بل يدفع حماس القادة والجماهير معا إلى عدم تشجيع مثل هذه الدراسات . ولـكن كلما نمت مفاهيم المجتمع وتطور من مراحل النشأة والمراهقة إلى مدارك الفطنة والعقلانية فى معالجة شئونه ، ابتعد عن اندفاعات العاطفة وحساسياتها ، وتناول أموره ومشاكله فى جرأة واعية ودراسات دقيقة ترتـكز على المعالجة العلمية كيفاً وكماً .

ولعل فى هذه الحساسيات سببا فى قلة ما كتب عن الأقليات نسبيا فى مجتمعاتها ليس فى اللغة العربية وحسب ، بل وفى اللغات الأوربية كذلك . كما يجب ملاحظة أن كثيرين ممن أولوا هذا الموضوع عنايتهم كانوا من الباحثين المنتمين إلى الأقلية اليهودية .

ولم يتورع بعضهم عن الإتيان بآراء مشبوهة ، وبخاصة عند معالجة مشكلات الأقليات اليهودية فى بعثرتها وانتشارها فى أرجاء العالم المختلفة ، أو فى معالجة مشكلات الأقليات الزنجية فى الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة سياسية غامضة تنزع إلى الكسب الدعائى لأصوات أقليات من الممكن أن تتعاطف معهم ـ ولو مظهريا ـ لكسب الرأى العام العالمى والأمريكى لنصرة دعاوى الإستيطان الصهيونى فى الشرق الأوسط ، أو الغزو الاقتصادى لبلاد أفريقيا الجديدة وجنوب شرق آسيا .

ولقلة المعلومات الجادة والدراسات الأصيلة فى هذا الميدان نجد أنه من الصعب استخدام هذا القدر من المعلومات المتاحة لتنظيم علاقات مترابطة فى تسلسل علمى منطقى ، تكفى لإستنباط تعميمات قابلة للاختبار ، فى سبيل الوصول إلى نظريات مقننة علميا ، بحيث يعتمد عليها فى النهاية للوصول إلى قدرة على التوقع المحسوب .

وعالم اللغة العربية فى حاجة إلى دراسات علمية جادة فى هذا المجال ، سواء نظرنا إليه فى مساحته الممتدة من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى حيث أقليات دينية ، ودعاوى عنصرية ، واختلاف فى اللهجات يصل إلى درجة تميزات لغوية ، ناهيك عن فروق حضارية

ضخمة تسبب شعوراً بالعظمة والاستعلاء عند البعض وشعورا بالإحباط عند البعض الآخر . بل أن اكتشافات البترول عند بعض الأقليات العددية فى العالم الناطق بالعربية قد خلقت حالات جديدة فى علاقات القوى لمنطقة توزعت فيها مراكز الحضارة ومنابعها فى غير مواقع الثروة المادية . ثم كانت الهجرات اليهودية إلى المنطقة ممثلة لقلة عددية ودينية ، متمتعة بقدرات عسكرية وإعلامية . وباختصار ، تعتبر منطقة عالم اللغة العربيه هذه كنزاً للباحثين فى علاقات الأقليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عموما . وتكفى نظرة إلى لبنان ليشهد الإنسان أكثر من دعوة لدراسة نظام سياسى يقوم على توازن القوى بين أقليات مسيحية متنوعة وإسلامية ودرزية ، وإلى العراق حيث العرب والأكراد والسنية والشيعة ، وما ينضوى تحت كل منها من تفريعات وتقسيمات تتضاد وتتصارع كما تتنافر الجزئيات الموجبة مع الجزئيات السالبة داخل قضيب حديدى ممغنط واحد .

وكل مايحدونا من أمل فى دراستنا هذه هو التوصل إلى منهج مدروس للبحث فى موضوع الأقليات عامة ، وما يتخلل المجتمع العربى من أقليات بصفه خاصة . ويتطلب مثل هذا المنهج قدرة على

التجربة والاختبار ، تعين على تقييم مايقدم من شروح وصفية وسببية لبعض ظواهر سلوك الأقليات فى مجتمعاتهم حيال الأكثرية من جانب ، ومـــدى تحملهم أو تفهمهم لتصرفات تلك الأكثرية وسلوكها من جانب آخر .

والله ولى التوفيق ؟

د . سميرة بحر

يناير ١٩٨٢

تقدمة

تعريف الاقليات

من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد ثابت لأنواع الجماعات التى يفترض أنها أقليات ، وذلك لعدة أسباب :

١ ـ أن الأقليات تختلف تبعاً لاختلاف المفاهيم التى تحكم اقصائها أو عزلتها ، وتبعا لعلاقاتها بالجماعات المسيطرة فى المجتمع الذى تعيش بداخله ، وأيضا تبعا لمدى استجاباتها للأوضاع القائمة فى ذلك المجتمع . ولهذا ، فإن دراسة الأقليات الإثنية[١] تختلف عند دراستها باختلاف أسباب اقصائها أو استبعادها نتيجة العرق ، أو الدين ، أو القومية ، أو الثقافة .

---

(١) الجماعة الإثنية هى جماعة بشرية تشترك فى خصائص ثقافية معينة مثل اللغة أو الدين كالجنس الفرنسى أو الجنس اليهودى ، وهى تختلف عن الجماعات الاخرى التى تقوم على خصائص عضوية طبيعية غير قابلة للتغير ، وترتبط تلك الخصائص ارتباطا جوهريا بالقدرات أو الكفاءات الذهنية أو الفعلية وغيرها من القدرات غير العضوية التى يمكن تحديدها اجتماعيا على أساس ثقافى .

٢ — أن العلاقة الثابتة بين جماعات الأكثرية وجماعات الأقلية تتأثر بعدد من المتغيرات :

(ا) إذ يختلف الوضع الذى توجد فيه أقلية واحدة عن الوضع الذى توجد فيه أقليات متعددة فى مجتمع واحد . فبينما تواجه الأقلية الواحدة كل أنواع القلق والإحباط ، وتصبح هدفا لكل أنواع القوة من جانب الجماعة المسيطرة ، يستطيع الفرد - حيث يوجد العديد من الأقليات ، كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية - أن يهرب بسهولة نسبية من مركزه الحالى وأن يترقى إلى أعلى . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه فى حالة وجود أقليات متعددة ، قد يحدث أن تقوم جماعة الأغلبية بالإيقاع بين أقلية وأخرى ، مما يؤثر على أسلوب تعامل كل أقلية تجاه الأخرى .

(ب) يعد اختلاف درجة الثقافه واللغة والعرق عاملا آخر . فكلما زادت حدة هذه الاختلافات ، اتجه الوضع القائم إلى الجمود .

٣ — إن الاهتمام بتحليل التفاعل بين الأكثرية والأقلية يؤدى بالتبعية إلى الاهتمام بالآثار المختلفة لأنواع البنيان الاجتماعى الكثيرة ، وعلى سبيل المثال :

(ا) تتطور العلاقات العنصرية فى مجتمع قائم على المنافسة (أى مجتمع حضرى صناعى كبير العدد متنوع الطبقات يقوم على أيديولوجية المجتمع الحر الديمقراطى المفتوح) بشكل مختلف عن تطورها فى مجتمع يقوم على النظام الأبوى Paternalistic (أى مجتمع يقوم اقتصاده على الزراعة وتقسيم العمل على أسس عنصرية ، وتكون الجماعة المسيطرة فيه قليلة العدد) .

(ب) تتطور العلاقات العنصرية بطريقة مختلفة باختلاف أشكال الاستعمار وأساليبه المتنوعه .

(حـ) يختلف تطور العلاقات العنصرية فى المجتمعات التى تقوم على الهجرة عن تلك المجتمعات التى يكون فيها السكان الوطنيون هم العنصر الغالب كما وكيفا[1]

ومع اختلاف الأسس التى تقوم عليها أقليات منفصلة أو

(١) لمزيد من الدراسة ، راجع على وجه الخصوص :

— Blue Jr., John, "Patterns of Racial Stratification : A Categoric Typology", Phylon, Winter, 1959, pp. 364-371.

— Berghe, Pierre Vanden, "Dynamics of Racial Prejudice", Social Forces CSF), Dec., 1958, pp. 141.

— Lieberson, Stanely, "A Social Theory of Race and Ethnic Relation", American Sociological Review (ASR).

مستبعدة أو منعزلة ــ كالاختلافات فى الأصول العرقية بجنوب أفريقيا وروديسيا ، والاختلافات الدينية بالهند ، والاختلافات القومية بقبرص وكندا ، والاختلافات اللغوية فى بلجيكا ــ على سبيل المثال ــ تختلف تعريفات الأقلية :

ويرى لويس ويرث Wirth, L. ، أن الأقلية هى جماعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما ، نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية ، تعيش فى مجتمعها فى ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع . ومن ثم ، ترى هذه الجماعة نفسها عرضة للتفرقة discrimination . وطبقا لهذا الرأى ، فإن وجود أقلية فى مجتمع ما يتضمن وجود جماعة مسيطرة ــ فى المقابل ــ ذات وضع اجتماعى أعلى وامتيازات أكبر . كما تحمل أوضاع الأقلية معها ــ طبقا لهذا الرأى ــ الحرمان من الاشتراك الكامل فى حياة المجتمع[1] .

ويقصد بكلمة « أقلية » فى المجتمعات الأوربية ، جماعة من

---

1. In Linton, Ralph (ed.) "The Science of Man in the World Crisis" (Colombia, 1945), p. 347.

الناس يعيشون على أرض احتلوها منذ زمن بعيد ، ولكنهم — مع تغير الحدود — أصبحوا خاضعين أو تابعين سياسيا لجماعة أخرى . وتقاسى مثل هذه الأقليات من الحرمان من الاستقلال السياسى[1] ، نتيجة إحساسها بالتمايز فى خصائصها الثقافية أو العرقية عن بقية أفراد كيان سياسى معين . وترفع الأقلية — نتيجة لهذا الشعور بالاختلاف — مطالب معينة سواء من أجل تحقيق المساواة مع الاكثرية ، أو من أجل تحقيق معاملة خاصة تقوم على الاعتراف بهذه الاختلافات ، أو من أجل الحصول على الحكم الذاتى ، أو — فى أقصى الحالات تطرفا — من أجل تحقيق الانفصال .

ويقوم تعريف « اللجنة الفرعية لإلغاء وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة[2] » على أساس أن الأقليات هى (جماعات) تابعة داخل شعب ما ، تتمتع بتقاليد وخصائص اثنية أو دينية أو لغوية معينة ، تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان ، وترغب فى دوام المحافظة عليها .

---

2. Sekermerhorn, Richard, "Minorities: Europe and American", phylon, Summer, 1959, p. 179.

1. Year Book On Human Rights for 1950 U.N. 1952, p. 490.

ويفترض كل من شارلس واجلى ومارفن هاريس[1] Wagley C. and Harris M. أن للأقليات صفات خمس هى :

١ — أنها أجزاء تابعة داخل مجتمع الدولة التى تنضوى تحت لوائها .

٢ — أنها تتمتع بصفات عضوية وثقافية خاصة ، وتعتقد أن الأجزاء المسيطرة فى المجتمع الذى تعيش بداخله تحاول التقليل من قيمتها .

٣ — حتى فى حالة عدم وجود خصائص ثقافية أو بيولوجية خاصة واقعية فإن العضوية داخل الأقليات تنتقل بالوراثة عبر الأجيال .

٤ — تخلق السمات الخاصة المشتركة بين أفراد الأقليات نوعا من الشعور بالنقص أو العجز ، يؤدى إلى وجود نوع من الشعور بالذات فيما بينهم .

٥ — يتجه أفراد الأقليات طواعية أو بالضرورة إلى التزاوج الداخلى فيما بينهم .

---

2. Wagley, Charles and Harris, Marvin, "Minorities in the New World" (Colombia, 1958), p. 10.

ويلاحظ أن القول بأن الأقلية هى الجماعة الصغيرة من الناس التى تعيش وسط جماعة أكبر ، فيه تبسيط شديد لسببين :

أولهما — أنه يمكن لشعوب ذات أجناس وقوميات وأديان ولغات مختلفة أن تعيش وبين أجناس وقوميات وأديان أخرى لعدة أجيال دون أن تقوم بتحديد ذاتها كجماعات متمايزة ، وسواء تم اندماج هذه الشعوب أو انصهارها أو لم يتم . فالأقلية هى أقلية ، نتيجة لمجموعة من الاتجاهات النفسية والتصرفات العملية من جانبها أو من جانب الأكثرية ، وعادة من جانب كليهما معا .

والسبب الثانى — أن الأعداد أو الأرقام داخل جماعة الأقلية وخارجها لا تحدد أهمية هذه الجماعة . فمثلا يعتبر الزنوج جماعات أقلية فى مناطق المسيسبى وألاباما وكاروليفا الجنوبية رغم أكثريتهم العددية بالنسبة لمجموع السكان ، كما أن البانتو — على الرغم من أنهم يكونون نحو ثمانين فى المائة من سكان جنوب أفريقيا ، يعدون جماعة أقلية لأنهم يحتلون مراكز ثانوية . وبناء على ذلك فإن لفظ «أكثرية» لا يعادل الجماعة «المسيطرة» بمعنى القوة أو النفوذ أو السطوة ، كما

أن لفظ « أقلية » لا يعنى جماعة (تابعة) بصفة مطلقة . إلا أن هذا لا ينفى الدور الذى يلعبه الحجم العددى فى الصراع للحصول على السلطة بين الجماعات الإثنية . ولذلك فليس من المستبعد أن تكون الجماعات الأصغر عدداً فى معظم المجتمعات أقليات من الناحية النفسية فى واقع الأمر ، وأن تكون الجماعات الأكبر من الناحية العددية فى العادة هى الجماعات المسيطرة ، مع عدم إغفال التحفظ السابق ذكره ، وهو أن السلطة الإجتماعية لا تعتمد على متغير الكم وحده ، وإنما هناك متغيرات أخرى مثل القوة العسكرية ، والمهارة التنظيمية ، والزعامة ، والموارد ، والتعليم إلخ .. فهذه كلها يمكنها أن تغير من وزن القوة العددية بحيث تصبح الأغلبية العددية أقلية من الناحية النفسية ، وتصبح الأقلية العددية أغلبية من الناحية النفسية أيضا .

ويتسم وضع أعضاء جماعة الأقلية — كأفراد — بطبيعة طبقية تقبل التقسيم أو الإنقسام إلى درجات . بل أن العضوية فى جماعة الأكثرية أو الأقلية لا تمنع المرء من شغل المراكز الخاصة بكل من الأغلبية والأقلية فى آن معا . وعلى سبيل المثال ، يعتبر زنوج أمريكا أقلية عرقية ، ولكنهم فى ذات الوقت يتمتعون ببعض

خصائص البيض من حيث كونهم بروتستانت أمريكيي الجنسية ، ناطقين بالإنجليزية ، متحضرين . ولهذا ، فإنهم يشاركون إلى حد كبير فى إتجاهات الجماعات المسيطرة وسلوكها من حيث العداء للسامية والكاثوليك واللاتين والأجانب بالمولد وغير الناطقين بالإنجليزية فى المجتمع الأمريكى .

الفصل الأول

المفاهيم الخاصة
بالعلاقات بين الأكثرية والأقلية

المبحث الأول

التحامل Prejudice :

اهتمت معظم الدراسات عن التحامل باتجاهات الأكثرية أو الجماعات المسيطرة ذات السيادة دون إسباغ الإهتمام الكافي على تفهم أوضاع الأقلية . وربما كان مرجع ذلك الافتراض المعتاد بأن ماينطبق على الأكثرية من تفسيرات ، ينطبق أيضا على الأقلية وعلى سلوكها . والواقع أن العلاقات المتداخلة لمفهوم التحامل تشمل معاملات متعددة مثل : القلق Anxiety ، والتزمت أو الجمود rigidity ، والمحافظة conservatism ، والتقليدية conventionalism . كما تشمل على خلفيات كالتعليم ، والمهنة ، والدين ، ودرجة المرونة الاجتماعية ، والبيئة . ولكن كثيرا من هذه المعاملات يتداخل مع بعضه البعض ، بحيث يصعب التمييز فيما بينها وفصلها حتى يمكن للباحث أن يتتبع علاقات سببية للظاهرة موضوع دراسته ، ومن ثم يكون

الاتفاق على مدى صلاحية نموذج سلوكى ما لدراسة تلك المعاملات والمتغيرات أمراً غير ميسور(١).

فهناك ـ مثلا ـ دراسات ذات كفاءة محدودة تعالج موضوع التعامل . وهناك عدد محدود من الاختبارات لقياس بعض التعميات والفرضيات التى تحاول تجاوز مرحلة الدراسة الوصفية وجداول التصنيف إلى ربط المتغيرات ببعضها . وقد ظهرت ـ نتيجة لذلك ـ عدة دراسات جادة ومفيدة ، وإن كانت نتائج بعضها قد تتضارب مع البعض الآخر . على أنه إذا أمكن بمساعدة علماء النفس التوصل إلى تكوين مقياس موحد أو اثنين تتلخص فيهما مزايا المقاييس الكثيرة للاتجاه النفسى(٢) ، وتقل فيها على قدر الإمكان مواطن

1. Blalock, J.R. Hurbert M., "Towards A Theory of Minority group Relations" (New York, London, Sidney : John Wiley and Sons, Inc., 1967), p. 2.

(٢) كمثال لهذه الدراسات التى أجراها فورياوس وبيجر على الارتباطات بين تغيرات الاتجاهات النفسية . وقد عالجت هذه الدراسة متغيرات كثيرة مترابطة ذات علاقة بالتعصب . وتعبر هذه الدراسة عند الاتجاه النفسى الذى يتخذ من معاملات الوحدات الجزئية منطلقا لتبرير الظواهر الاجتماعية . يلاحظ فى هذه الدراسة أن التسلط أكثر ارتباطا بالتعصب من أى متغير آخر . وعلى هذا يمكن عمل سلسلة من الدراسات والارتباطات الجزئية يفترض فيها مثلا . أن التسلط يؤدى إلى اتجاهات نفسية غير اجتماعية انطوائية يؤدى إلى احتجاج وربما يصل إلى حد الثورية فى المجتمعات ذات الثقافات المتقدمة .

الزوال والضعف ، أمكن التوصل إلى نتائج أكثر دقة ، وما يترتب على ذلك من إغفال بعض الأبعاد التي لا ترتبط مباشرة بموضوع البحث ، والاتجاه تدريجيا نحو الدراسات الاجتماعية ودراسة موضوعات الظواهر السياسية بالذات التي طال مقامها في مجالات الوصف التاريخي .

وقد قام سيمبسون وينجر simpson and yinger بتعريف التحامل أو الحكم السبقى على أساس أنه « اتجاه عاطفي جامد (أو ميل مسبق للاستجابة لمنبهات أو مثيرات معينة بطريقة معينة) حيال جماعة من الناس يتم تقسيمهم أو تصنيفهم داخل مصفوفات محددة ، رغم ضآلة التشابه أو التفاعل بينهم »[١] .

ويتضمن التحامل ـ طبقا لهذا التعريف ـ عنصر التسرع في الحكم (الحكم المسبق prejudgment) ، ولكن الاتجاه المتحامل

---

1. Simpson, George Eaton and Yinger, Milton, "Racial and Cultural Minories" (New York and London : Evanston, 1965), p. 10.

له صفة عاطفية أو إنفعالية لاتوجد فى أنواع الاتجاهات الأخرى .

وقد أكد عدد من الكتاب على هذه الخصيصة التى يتصف بها التحامل . فقد أكد أوجبورن Ogburn W.F. أن التحامل ينتقى بعض الوقائع ليركز عليها متعاميا تماما عن حقائق أخرى . كذلك أوضح ليبمان Lippman, Walter فى تحليله لأنواع التقليد أو المحاكاة أو ما أسماه بالسلوك النمطى stereotypes كيف يدفع التحامل بصاحبه إلى النظر إلى جميع أفراد جماعة معينة كما لو كانوا متماثلين جميعا تماما .

ونتيجة للصفة العاطفية التى تتميز بها الاتجاهات المتسمة بالتحامل ، فإن هذه الاتجاهات تتميز بالتالى بصفة عدم القدرة على التكيف . وبذلك يتلخص التحامل فى أنه اتجاه عاطفى جامد نحو جماعة معينة من الناس . ويمكن إضافة صفة ثالثة للتحامل ، وهى سوء الحكم misjudgment ، بمعنى التفكير القاطع الذى يسىء تفسير الحقائق ، أو سوء الحكم على أفراد جماعة معينة بطريقة افتراضية محضة[1] . ويأخذ جوردون ألبورت Alport G. برأى مشابه حيث

1. Vickery, William & Opler, Morris, "A Redifinition of prejudice for purposes of social science research, HR, 1948, Vol. 1, pp. 419-428.

يقرر أن صاحب الاتجاه المتسرع الحكم ، المتشدد غير المرن - لدرجة تشويه أو تحريف المبادىء والأحكام العامة - يعد شخصا متحاملا . ولكنه يذكر أن الأحكام المسبقة تصبح فقط نوعا من التحامل عندما لا يتم العدول عنها عند التعرض لمعرفة جديدة ومثل هذا المعيار للتحامل يبدو غير واقعى . فمع صعوبة التخلص من التحامل بالحصول على خبرات جديدة ، يصبح من غير الممكن إفتراض أنه مع إنتهاء التحامل نتيجة معرفة جديدة ، لا يعدو الموقف الجديد تحاملا فعليا بدوره مرة أخرى(١) .

ويميز روبين وليامز Williams, R. بين أنواع التحامل القائمة على اختلافات وظيفية في النظام الاجتماعى واختلافات فعلية فى القيم ، وبين أنواع التحامل التى تؤكد على أنماط تركز على رمز معين مثل لون البشرة ، وليس لها أهمية وظيفية معينة . وبناء على التمييز ، يكون تحامل الشخص الديمقراطى ضد الشيوعى أو الفاشيستى مختلف الشكل عن تحامله ضد اليابانى ، وهو تحامل - وإن لم يكن مختلفا تماما - إلا أنه يكفى للبحث فى التمييز بين أنواع التحامل المختلفة ، وقد بنى

1. Alport, Grodon W., "The Nature of Prejudice", Readings Mass : Addison Wasley, 1954, p. 9.

وليامز اختلافاته على أساس تحليل أسباب التحامل ووظائفه ، وهو أمر ضروري لتفهم هذه الظاهرة والتحكم فيها . لذلك وجب أن يعكس التحليل والتعريف اللفظي لهذه الظاهرة ذلك التنوع (من حيث كونه معتدلا أو عنيفا ، وهل هو تحامل ضد مجموعات لا يكون للشخص المتحامل علاقة شخصية معها أم أن بينه وبينها علاقات واسعة وذائعة ، وهل هو تحامل قومي ضد كل غريب أو مختلف أو أجنبي أم هو تحامل ضد سكان البلاد ذات مستويات المعيشة المرتفعة ، وهل هو تحامل يقوم على محاولة التوافق والتكيف مع العادات الاجتماعية للجماعة موضع التحامل أم هو تحامل مرتبط بحاجات عدوانية عميقة في النفس تظهر بالحاح نتيجة ضغوط الجماعة ، وهل هو تحامل يهدف إلى تحقيق فرص إنتهازية إقتصادية أو سياسية أم هو تعصب fanatism مرجعه الغيرة الدينية أو الحضارية ، وهل هو تحامل خاص بفكرة خاصة تتعلق بجماعة معينة أم هو تحامل يعبر عن نفور عام يشمل جميع الجماعات الخارجية ، وحتى التحامل الذي ينشأ أساسا عن حاجات نفسية فردية يختلف : فهل يرجع إلى كراهية دفينة ، أو مبررات مستترة لدى الفرد أو لتدعيم الذات ، أو الشعور بالتقدير

لشخص المتحامل ، أو دفاعا عن دوافع جنسية مكبوتة أو كوسيلة لإكتساب موافقة الجماعة .. الخ[1]) .

ويفضل بعض الكتاب التمييز بين الاختلافات المرتبطة بظاهرة التحامل عن طريق استعمال مصطلحات أو تعبيرات مختلفة بدلا من فرض نماذج أو درجات للتحامل ، فيميز أكيرمان وجوهادا — على سبيل المثال — بين السلوك المتحامل والسلوك النمطى على أساس أن التحامل يمكن أن يطلق على التعميم القاطع القائم على معلومات غير كافية وبدون اهتمام مناسب بالاختلافات الفردية ، أما السلوك النمطى فإنه يتميز عن التسرع فى الحكم الذى تمتاز به ظاهرة التحامل بوجود درجة أكبر من الثبات والجمود . هذا وجه اختلاف ، وهناك اختلاف آخر هو أن الحكم المسبق يتكون عندما لا تتوافر الحقائق بدرجة كافية ، بينما النموذج النمطى يبدى القليل من الاهتمام بالحقائق حتى وإن كانت متوافرة .

على أن التحامل يكون أقل وضوحا من الحكم المسبق من

1. Willliam, Robin Jr., "The Reduction of Inter-group Tensions", The Social Science Research Council (SSRC), 1947, pp. 37-38.

ناحية ، ويستخدم السلوك النمطي من ناحية أخرى ، ولكن لا يمكن أن يميز بأحدهما . وفي المعنى النفسي ، يكون التحامل شكلا من الأشكال العدائية في العلاقات بين الأفراد يوجه ضد جماعة داخل الوطن أو ضد أفراد هذه الجماعة ، ويحقق لصاحبه وظيفة معينة تتسم بعدم العقلانية وعدم السمو. ولعل هذه الجملة الأخيرة هي التي تسترعي الانتباه ، لأنها تربط معنى التحامل ربطا أدق من معظم التعريفات السابقة بعوامل الشخصية غير الرشيدة أو غير الناضجة . وقد قام المؤلفان أكيرمان وجوهادا بتطبيق تعريفهما هذا على دراسة خاصة بالعداء للسامية[١] .

على أن أوليفر كوكس .Cox, O قدم تفسيرا مغايرا تماما للعلاقة بين التحامل والعداء للسامية ، إذ يرى أن العوامل الأساسية في تحديد العلاقات داخل الجماعة هي عوامل اقتصادية . كما انصب اهتمامه أساسا على العلاقات العرقية . ومن هنا استخدم اصطلاح « التحامل » للاشارة إلى المواقف أو الأوضاع التي تسهل تطبيق التفسير الإقتصادي على الأقليات العنصرية أو العرقية .

1: Ackerman, Nathan & Johada, Morie, "Anti-Semetism and Emotional Disorder" (Haper & Row, 1950), pp. 3-4.

وعلى العكس من الكتاب السابقين ، يعلن كوكس أن العداء للسامية لا يعد تحاملا ، وإنما هو عدم تسامح إجتماعى يحدد إتجاهه على أساس أنه عدم إرادة أو عدم استعداد الجماعة السائدة للتسامح مع معتقدات وأنشطة الجماعة الخاضعة ، لأنها تعتقد أن هذه المعتقدات والأنشطة إما عدوان على إستقرارها أو تهديد لإستمرار الأوضاع الراهنة . ومن جانب آخر ، فإن التحامل القائم على العرق أو الأصل يعنى أن إتجاها إجتماعيا ينتشر بين الناس باستغلال وصم جماعة ما بأنها وضيعة حتى يمكن تبرير استغلال أفرادها أو استغلال مواردها أو كليهما معا . ويعتبر الاضطهاد والاستغلال جانبان من جوانب السلوك غير المتسامح ، وبالتالى نوعا من التحامل العرقى — طبقا لهذا الرأى ، بمعنى أن التحامل القائم على العرق هو عملية ذات إتجاه إجتماعى لتسهيل خلق شكل خاص من أشكال إستغلال العمل ، بينما يعتبر عدم التسامح إتجاها يعبر عن رد فعل مؤيد لنشاط المجتمع فى تطهير نفسه من الجماعات المعارضة له من الناحية الثقافية[1] .

---

1. Cox, Oliver G., "Caste, Class and Race" (Doubleday, 1948), p. 393.

على أنه إذا كان التفسير الإقتصادى يتضمن صورة هامة للعلاقات الخاصة بالأكثرية والأقلية فإن كوكس — فى حماسه للتفسير الإقتصادى للسلوك الإنسانى — قد خلط فى أوجه التشابه بين الأشكال المختلفة لعلاقات الأكثرية مع الاقلية ، وبالغ فى تبسيط الأسباب المركبة ، وأنه نتيجة لهذا إنساق إلى نتائج غير واقعية بالغ فى تبسيطها كقوله : (إن العداء للسامية هو موقف مباشر ضد اليهود لكونهم يهود ، وإن التعصب العرقى هو إتجاه مباشر ضد الزنوج لأنهم يرغبون فى أن يصبحوا غير زنوج) .

ويقدم سيمسون وينجر Simpson and Yinger تمييزاً أوضح لتعبيرى عدم التسامح والتحامل القائمين على العنصر أو العرق على أساس أن الجماعة غير المتسامحة ترحب بكل من التناقض والتماثل ، بينما الجماعة المتحاملة عنصريا يتم استثارة عدوانيتها وخصومتها نتيجة محاولات الامتصاص assimilation أى أنها لا تقبل التماثل . ويعتبر الاضطهاد الدينى والسيطرة العنصرية حقيقتان إجتماعيتان مختلفتان تمام الاختلاف . وينتهى المؤلفان إلى أن تعبير التحامل — على وجه العموم — هو مجموع كل من التسرع الذى يفتقر إلى المرونة فى إصدار الأحكام والحكم الخاطىء على الجماعات ، وأنه —

تبعا لذلك — من الواجب أن يتم التركيز على الاختلافات المتباينة لأنواع التحامل ودرجاته المتعددة.

المبحث الثانى

صراع الجماعة وتوترها :

قدم روبين وليامز بعداً آخر للعلاقة بين الأكثرية والاقلية ، هو صراع الجماعة . ورأى أنه رغم إتصال جميع عناصر هذه العلاقة إتصالا وثيقا بالحياة الإجتماعية ، إلا أنها تمتاز بالتنوع البالغ الأهمية. فقد يكون هناك قدر عظيم من التحامل — على سبيل المثال — فى النظام القائم على الطوائف ، ولكن مع وجود قدر من الصراع العلنى أو الصريح . ومن ناحية أخرى ، فقد تؤدى الجهود من أجل تخفيف حدة التحامل — على الأقل فى المدى القصير — إلى زيادة الصراع ، أو ربما تأخذ الجهود المبذولة لتجنب الصراع شكل نماذج التحامل[١] .

ولكن يمكن القول — بصفة عامة — أن صراع الجماعة

1. Williams, Robin Jr Op. Cit., p. 36.

يؤدى إلى زيادة التحامل . وأن إحتمال حدوث الصراع قائم بصفة خاصة فى المجتمع المفتوح الطبقات Society open-class حيث تأمل الطبقات المحرومة فى تحسين أرضاعها ، وحيث توجد لدى الجماعة المسيطرة المخاوف ازاء تقدم الاقليات مع شعورها فى الوقت نفسه بحتمية هذا التقدم أو الارتقاء نحو طبقات أعلى مركزاً .

وتتأثر العلاقة بين التحامل من جانب والصراع من جانب آخر بالأوضاع الأخرى المشتركة فى المجتمع مثل مدى طاعة القوانين ، رفض الأجانب أو قبولهم ، وجود فرص عمل بديلة ، قوة السياسة الخارجية للدولة أوضعفها . ومهما يكن الامر ، فلابد من صياغة مفاهيم خاصة بالصراع الإجتماعى تغاير المفاهيم الخاصة بالتحامل ، وبخاصة وأن هذا البعد لم يأخذ بعد المكان الرئيسى الذى يستحقه فى مجال العلاقات العنصرية ، وكان الاهتمام يتركز على مفاهيم أخرى كالتوافق ، والانسجام ، والتوازن ، والتكامل . وإعتبرت كلمة (الصراع) سيئة بغيضة فى حد ذاتها ، وقد حاول بعض الكتاب رد الاعتبار لنظرية الصراع فى علم الاجتماع ، ولذلك يعد المفهوم الماركسى الخاص بالمعارضة الديالكتيكية بين الجماعات المتصارعة ، مصدراً

هاما للتغيير الإجتماعى يمكن أن يكون مفيداً فى مجال دراسة العلاقات العنصرية[١] .

أما العنف الإجتماعى فهو الهجوم على الأفراد أو ممتلكاتهم إبتداءاً لمجرد أنهم أعضاء فى فئات أو طبقات إجتماعية معينة • وهو بهذا المعنى لا يكون ملازما بالضرورة للتحامل . وقد لاحظ جريمشو Grimshaw, A. أن العنف ليس تعبيراً لازما عن التوتر الاجتماعى الذى افترضه كمتغير آخر . ولعله يقصد بالتوتر الاجتماعى وجود درجة كبيرة من الخوف المشترك من حدوث صراع إجتماعى ، يؤدى إلى خسارة أو ضياع المركز الإجتماعى بين أفراد الجماعة المسيطرة ، والخوف من تفجر الصراع الاجتماعى بين الأقليات . على أن هذه المتغيرات الأربعة (التحامل ، التوتر ، الصراع ، التفرقة) وإن كان يمكن الربط بينها بطرق عديدة من الناحية النظرية ، إلا أن إمكانية حدوثها ضعيفة من الناحية العملية[٢] .

1. Berge, Pierre L. Vanden, "Race and Racism, A Comparative perspective" (New York, London, Sydney, John Wiley & Sons, 1967), p. 36.
2. Grimshaw, Allen, "Relationship Among Prejudice. Discrimination, Social Tension and Social Violence", Journal of Integroup Relations (JIR) Autumn, 1961, pp. 303-305.

المبحث الثالث

التفرقه Discrimination :

أول ما يلاحظ بالنسبة لتعريف هذه الكلمة هو صعوبة التعريف بطريقة مختصرة ، بل أن كثيراً من الكتب والأبحاث الوصفية قد أخفقت فى وضع أى تعريف على الأطلاق فى هذا الشأن ، بالإضافة إلى إحتمال إختلاط الأمر على الباحث فى توضيح عملية التفرقة ذاتها (السلوك أو التصرف المتسم بالتفرقة) وما ينتج عن ذلك من الناحية الفعلية . وبناء على هذا لابد من فحص عدة تعريفات :

يعرف هانكينز Hankins, F.H. التفرقة بأنها « المعاملة غير المتساوية لأفراد متكافئين » . ويثير هذا تساؤلا عن دلالة المساواة فى حد ذاتها . فالمفهوم الضمنى فى هذا المجال هو أن أفراد الأقلية تختلف معاملتهم عن معاملة الأكثرية بسبب خصائصهم كأقلية ، وليس بسبب خصائص أخرى . ويوضح هانكينز مفهومه أنه إذا اختلفت معاملة طبيب أبيض عن معاملة طبيب زنجى أو ملون ، فإننا نستنتج

أن تلك كانت معاملة غير متساوية لمتساويين[١] . ولكن عند إعادة النظر في هذا المثال يتضح أن الرجلين قد سوى بينهما على أساس خاصية واحدة — وهى المهنة — فكيف يمكن معرفة حقيقة ما إذا كانا متساويين فى كافة الاعتبارات الأخرى؟ الواقع أنهما لن يكونا متساويين فى كل شىء بطبيعة الحال ، لذلك يكون منطقيا القول بأنهما متساويان فقط باعتبار ما هو لائق أو مناسب لظرف من الظروف فمثلا إذا كانا يقطنان نفس المنطقة ، فليس معنى هذا أنهما يمارسان مهنة الطب بكفاءة متساوية ، كما لا يوضح هذا سماتهما الشخصية والمزاجية وإهتماماتهما أو خلفياتهما العائلية وعلاقاتهما ببيئتيهما . فإذا كانا قد عوملا بطريقة فيها تفرقة لأحدهما على حساب الآخر ، يصبح من الصعب أرجاع هذا للاختلاف العنصرى فقط ، بل يكون تقرير وجود التفرقة أصلا أمراً مشكوكا فيه .

ويقدم روبين وليامز تعريفا آخر بأنه « معاملة تفاضل الأشخاص يعتبرون تابعين لفئة إجتماعية معينة[٢] » . وكما يبدو للوهلة الأولى ، فإن هذا التعريف أعم من أن يمكن الاستفادة منه ، إذ عادة ما

1. As quoted iln Blalock, Op. cit., p. 15.
2. Williams, op. cit., p. 39.

يكون الشخص منتميا لأكثر من فئة أو جماعة مهنية ورياضية وإجتماعية إلخ . كما أن معاملة الناس جميعاً تختلف من شخص إلى آخر حسب الأحوال والظروف . وقد يكون هدف هذا التعريف حصر فكرة التفرقة فى الحالات التى تتم فيها التفرقة بين الأفراد على أساس انتمائهم إلى فئة إجتماعية معينة. ولكن — حتى فى هذا المجال المحدود — تظهر صعوبة تحديد ما إذا كانت عضوية الشخص لفئة ما هى السبب الرئيسى الذى يؤدى إلى المعاملة التفضيلية لأن هذا يتطلب معادلة جميع الأفراد فى كافة المتغيرات الأخرى ، وينطوى هذا على نظرة عملية أو سببية .

ويذهب ألبورت إلى أن معاملة التفضيل المبنية على صفات خصائص شخصية فردية يجب ألا تنضوى تحت تبويبات التفرقة(١) ، مما يعيد التساؤل عن كيفية الاستدلال على ما إذا كانت مثل تلك المعادلة ناتجة عن سمات فردية أو جماعية . فكما سبق القول ، لكل شخص سمات كثيرة مختلفة وإنتماءات لعديد من الفئات الاجتماعية المتباينة ، ومن ثم ، يصبح إستخدام الوسائل الاحصائية ضرورة لبيان

---

1. Alport, op. cit., pp. 51-52.

مرجع التفرقة وتحديد أصولها . فمن المؤكد — مثلا — أن هناك تفرقة فى معاملة الزنوج والملونين فى كثير من المجتمعات الأمريكية . ولكن عند محاولة قياس درجة هذه التفرقة وتأصيلها ، فإن الدقة العلمية تعوزنا ، وبخاصة وأن المتغيرات موضوع هذه الدراسات تتداخل وتتشعب إلى حد كبير . كما أن محاولة أخذ مثل ذلك اليهودى الذى يبتعد عن المحلات والمطاعم المرتفعة الأسعار لدراسته كظاهرة معبرة عن ميل جماعات اليهود فى مجتمع معين إلى إحساس بوضاعة عنصرية أو سمات عامة فى مجال الإنفاق مثلا ، ستواجه نفس صعوبات القياس ، فضلا عن تحديد أصول تلك الظاهرة .

وعند التعرض لقياس التفرقة ، يلاحظ أن قياسها يتم بطريقة غير مباشرة ، كما يتطلب مجموعة فرضيات نظرية قد يكون الكثير منها غير قابل للاختبار لربط فكرة التفرقة هذه بمقاييس فعلية وفى هذه الحالة لن تكون إيضاحات المفاهيم وبيان الخواص الرياضية كافية . وبما أن عملية القياس لا تكون مباشرة ، يصبح قياس التفرقة فى حاجة إلى نظرية للسببية الاجتماعية . وعلى هذا تختلط عملية القياس وتتشابك مع إعتبارات نظرية بشكل غير مرغوب . ويرجع السبب إلى أن مفهوم التفرقة — كما اتضح من التعريفات المتعددة السابقة — ينطوى

إلى مجموعة من المفاهيم تعرف من الناحية النظرية على أساس عوامل غير قابلة للقياس بشكل مباشر ، وعادة ما تشتمل تعريفات التفرقة على فكرة القصد أو النية Intent وتتطلب استدلالات سببية .

على أن من أهم مشاكل قياس التفرقة هو التعرف على الوحدة موضع القياس : هل هي أفعال التفرقة وعددها مثلا ، أم عدد المشاركين في فعل التفرقة ، أم عدد أولئك الذين يتأثرون بهذا الفعل[١] ؟ بل أن هناك من يخرج بمفهوم التفرقة هذا عن نطاق الأفعال الآدمية كلية ، ويربطه بذلك الشعور الفطرى لدى البعض بالنقص والقصور وانخفاض عاطفيتهم أو عدم نضجهم الوجدانى . وإفتراض مثل تلك الأسباب الطبيعية أو الفطرية — على الرغم من أنه يستحق دراسة واعية — إلا أنه يتجه نحو عملية قد تمتنع على التحليل العلمى ، وبخاصة إذا أدخلت فى حسبانها عوامل ميتافيزيقية روحية . ومن ثم تتجه جمهرة الباحثين فى هذا الميدان إلى معالجة مقاييس ظاهرة الانفصال segregation أى الاضطهاد العنصرى وليس التفرقة ، بل يدعون إلى ترك هذا الموضوع فى جملته حيث تستعصى ظاهرة التفرقة على القياس ، كما سبق القول .

(١) لدراسة متعمقة عن المقاييس المتنوعة لعدم المساواة ، راجع :
Alker, H.R. and Russett, B.M., "On Measuring in Equality, Behavioural Science, 9 July (July 1964), pp. 207-218.

على أن بليلوك Blalock يرى أنه من الأصوب التفكير فى متغيرات التفرقة ، حتى وإن استعصت على القياس المباشر فإنها من الأهمية بحيث تصبح دراستها ضرورية . وفى الاختبارات التطبيقية وفى التتابع والتسلسل العلى ، لا تكون مثل هذه المتغيرات هدفا للبحث فى حد ذاتها ، وإن كانت فائدتها لا تنكر كمتغيرات وسيطة تلقى أضواء على الظواهر محل البحث الأصلى خاصة للفهم العام الشامل لمثل هذه الظواهر ومصاحباتها(١) .

العلاقة بين التحامل والتفرقة :

إن التحامل عبارة عن اتجاه attitude أو ميل tendency للاستجابة ، وقد لا يتضمن عملا صريحا تجاه أفراد الأقلية ، لأنه لا يوجد موقف ما يفرض وجود هذا العمل ، أو لأن الاتجاهات الأخرى قد أنهت التعبيرات العلنية عن العداء فى المواقف التى قد يظهر فيها كراهية أو معارضة ، ويكون ذلك بإخفاء المشاعر الحقيقية أو إعطائها تعبيرا غير مباشر بصورة كاملة .

---

1. Blalock, H. M., "Causal Inferences in Non-experimental Research" (Chapell Hall: Univ. of North Carolina press, 1964) Chap. 3.

بهذا يمكن أن يسير التحامل موازيا للتفرقة . ومع ذلك فإنهما غير متلازمان تماما ، فالتفرقة هى المعاملة المختلفة لأفراد ينتمون إلى جماعة اجتماعية واحدة .

ويرى وليامز أن التفرقة تتضمن أيضا شيئا من العدوان إلى حد كبير ، ومن ثم فإنها توجد عند « المرحلة التى لا يعامل فيها كل أفراد جماعة معينة وفقا للقوانين العامة الثابتة المتعارف عليها[١] » .

ويستعمل انتونوفسكى Antonovsky, A. تعريفا مشابها لتعريف وليامز بقوله أن التفرقة يمكن أن تعرف بأنها معاملة ضارة أو مؤذية تؤثر على الأفراد على أنهم غير مرتبطين بالوضع القائم من الناحية المعنوية[٢] » .

ويمكن ملاحظة أن التفرقة « نظام للعلاقات الاجتماعية » وليست تصرفا فرديا متفردا ، وأنه يشمل بعض العوامل الاجتماعية مثل التقاليد السارية ووظيفة الفرد أو مهنته ، والعقوبات أو الجزاءات الاجتماعية ، والمعتقدات الأيديولوجية ، ومدى الاستجابة لدى الأفراد

---

1. Williams, op. cit., p. 39.
2. Antonovsky, Aron, "The Social Meaning of Discrimination", Phyton, Spring, 1960, p. 81.

الذين يقع عليهم عدوان ما — وذلك لأن التفرقة « تبطل قدرة ضحاياها وإدراكهم » مما يؤدى إلى تعزيز النظام القائم نتيجة هذا السلوك .

وللفظ التفرقة معنى مزدوج ، أحدهما إيجابى والآخر سلبى ، فالتفرقة بالمعنى الإيجابى هى المعاملة الأقل ودا لكل الأقليات برغم أنهم جميعا متماثلون . والتفرقة بالمعنى السلبى تعنى عدم إدراك الفوارق بين الشخص المرغوب والمكروه ، أو بين الجذاب والمنفر ، أو بين الذكى والغبى من أفراد جماعات الأقلية . ويتأكد الفرق بشدة بين الميل لسلوك ما وبين السلوك القاطع ، أو بين التحامل والتفرقة لدى الكتاب فى السنوات الأخيرة . ولقد لعب هذا الاختلاف دورا هاما على وجه الخصوص لدى الأفراد الذين يعملون على التقليل من العداء داخل الجماعة موضع التحليل . فقد وجد أنه يمكن فى الغالب القضاء على التفرقة عن طريق جعلها غير مستحبة أو مؤلمة ، أو بتعبير أبسط بجعلها أمرا شاذاً غير مألوف ، وذلك دون تقليل درجة التحامل بشكل مباشر .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تحليل العلاقة بين التفرقة والتحامل ، قد يؤدى إلى إفتراض عدم وجود علاقة سببية بينهما . إذ تكمن وراء

كثير من الدراسات عن « الشخصية المتحاملة » ، فرضية مؤداها أن الحاجات والمخاوف الفردية التي تعبر عن نفسها في صورة التحامل ليست إلا سببا أوليا للتفرقة . إلا أن هناك دليل واضح على أن التحامل هو نتيجة جانبية للتفرقة ، وأنه وسيلة لتبرير والتخلص من مشاعر الإحساس بالذنب التي تظهر عندما يعامل الشخص غيره من الناس بطريقة ظالمة تبعا لآرائه الخاصة . ويمكن تفهم التفاعل بين التحامل والتفرقة بالنظر إلى الصراعات التي تدور من أجل الحصول على السلطة أو الثروة أو غيرها من العوامل التقليدية ، وكذلك بالنظر إلى المخاوف الفردية التي يتضمنها التحامل .

وهناك ملاحظة إضافية ، هي أن التحامل ليس هو الأساس الوحيد للعلاقات العنصرية ، بل هو نتيجة مصاحبة لهذه العلاقات فضلا عن تأثره بعوامل أخرى . فالوقائع التاريخية للشعب الألماني قد فشلت في تفسير ماحدث لليهود بألمانيا في الفترة من ١٩١٨ — ١٩٣٩ . ولا يمكن لأكثر نماذج الشخصية المتأثرة بالعداء للسامية أن تقدم تفسيرا لسبب استحالة مزاولة أطباء الأسنان اليهود مهنتهم في بعض الدول الغربية . كذلك فإن المفاهيم الاجتماعية الخاصة بإدراك

العلاقات العنصرية لا يمكن أن تفسر كيفيه احتفاظ جماعات معينة بسيطرتها على جماعات أخرى(١) .

وبناء على ذلك ، فإن اكتشاف كيفية تفسير الاختلاف بين التحامل والتفرقة يتطلب التركيز على المتغيرات الفردية ومداها بالنسبه لمتغيرات البنيان الاجتماعى ومدى التفاعل بينهما .

والواقع أنه لا يوجد ما يعبر تعبيراً مناسباً عن العلاقة بين التحامل والتفرقة ، نتيجة لحدوث واحد من الفروض الآتية :

(ا) فقد يكون هناك تحامل بدون تفرقة .

(ب) أو قد تكون هناك تفرقة بدون تحامل .

(ح) وقد تكون التفرقة ضمن أسباب التحامل .

(ى) أو قد يكون التحامل ضمن أسباب التفرقة .

(ه) وفى الغالب ومن الأرجح أنهما يتبادلان التأثير .

ولاشك أن الحاجة ماسة لمزيد من التحديد الدقيق للظروف

1. Williams, Cary Mc., "Brothers Under the skin", rev. ed., (Little Brown, 1951), pp. 315-317.

الشخصية والاجتماعية التى تسود فى ظلها هذه العلاقات المتنوعة . بهذا يعد التحامل والتفرقه من أكثر جوانب العلاقات داخل الجماعة موضوعا للبحث والدراسة .

المبحث الرابع

الإضطهاد أو التمييز العنصرى Segregation :

إن كثيرا من الدراسات الاجتماعية والأنثربولوجية والتاريخية لعلاقات جماعات الأقلية ، دراسات وصفية . فقد سجلت آلاف من الأبحاث ـ على سبيل المثال ـ وجود اضطهاد من أنواع عدة متغايرة ، ولكن قلة منها فقط حاولت أن تقيس درجة مثل هـذا الإضطهاد والتمييز أو حتى أن تقارن بين مقدار الإضطهاد مثلا بطريقة بدائية وليست كمية .

هناك ـــ مثلا ـــ دراسات لا حصر لها عن زنوج الولايات المتحدة ، ولكن حساب نتائج هذه الدراسات لم يتم بعد . فهناك دراسات لمشروعات الإسكان المشترك للأجناس المختلفة ، أو لعضوية الزنوج فى الكنائس البروتستانتية ، أو لاشراك الزنوج فى الحزب

الشيوعى الأمريكى وتنظيماته ، أو لعلاقات الزنوج بالحرف والمهن المختلفة والعمالة وأصحاب الأعمال . الخ ، ولكن ما نتج عن هذه الدراسات من فرضيات نظرية وتعميمات كان قليلا ونادرا . وكذلك الحال بالنسبة لدراسات الأقليات فى المجتمعات الأخرى باستثناء بعض الدراسات فى الدول الأوربية ذات الثقافات المتداخلة ، وهى ما زالت قليلة محدودة[١] .

وقد أدت صعوبة قياس درجات الاضطهاد والتمييز إلى الإفتقار لفرضيات مدروسة ومختبرة تصلح لدراسات مقارنة . فبينما ترتكز دراسة الاضطهاد أساسا على جماعات وليس على أفراد كوحدات للتحليل ، فان الدراسة المقارنة تواجه صعوبات عملية سواء كانت الدراسة متعلقة بمقارنة مجتمعين مختلفين أو بوحدتين داخل مجتمع واحد ، ومن أهمها الصعوبات المادية كارتفاع تكاليف البحث وطول الفترة الزمنية لإجرائه ــ بينما الحال مع الاختبارات الأخرى لعلمى النفس والاجتماع أيسر بكثير .

(١) من أهم هذه الدراسات :

Wagley, G. & Harris, M. Op. cit.

قياس الإضطهاد والتمييز :

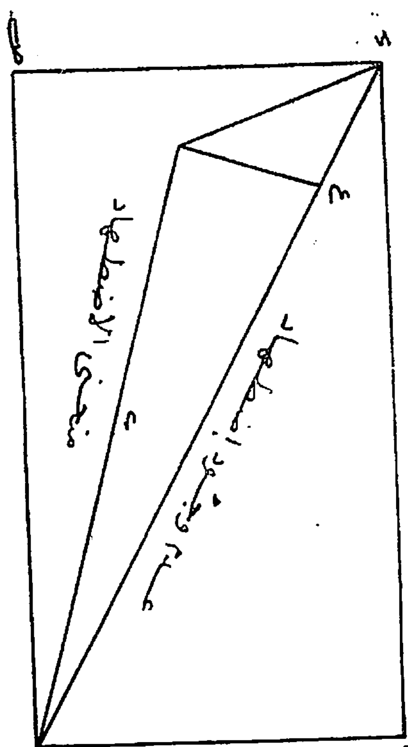
كانت الولايات المتحدة وما زالت من أفضل حقول دراسة هذا الموضوع. وقد مرت هذه الدراسة فى سلسلة من التطورات عبر دراسات وصفية غير مقارنة خلال الثلاثنيات والأربعينات من هذا القرن[١] – إلى إجراء مقارنات ما زالت تواجه الصعوبات المنهجية السابق الإشارة إليها ، وهى تفتقد تلك المقاييس التى تصلح لإجراء مثل هذه الدراسات المقارنة .

حقيقة أن الحاسبات الألكترونية – بما صاحبها من ثورات فى مجالات البحوث الكمية – قد أتاحت فرصة أفضل لإجراء مثل هذه البحوث ، إلا أن متاهات تحديد المفاهيم والاصطلاح عليها قد ظلا يلقيان بظلالهما على تلك البحوث وإمكانياتها .

ومن الأمثلة على تلك المحاولات ما قدمه الدنكينز[٢] سنة ١٩٥٥

---

1. Dollard, Drake and Cayton David and Gardner. In Blalock, op. cit., p. 11.
2. Duncan, D. and Duncan, B. "A Methodological Analysis of Segregation Indexes", American Sociological Review, 20 (April, 1955), pp. 210-214.



نسبة السكان البيض

على شكل منحنى الاضطهاد المبين فى الرسم البيانى السابق :

وقد حاولت هذه الدراسة أن تحصى نسبة الأقلية فى كل حى سكنى على حدة ، ثم رتبت هذه الأحياء على حسب هذه النسب ، وحددت نسبة السكان البيض إلى السكان الملونين (س حـ / حـ ص) كما فى الرسم البيانى السابق .

وحيثما كان الاضطهاد منعدما كان الخط المستقيم (حـ / ى) ، وكل ابتعاد عن هذا الخط يعد تعبيرا عن درجة من درجات الاضطهاد أو التمييز القائم على اختلاف لون السكان .

ولعل فى هذه الدراسة ومثيلاتها ما قد يقترح علينا إجراء دراسات للتوزيعات السكانية فى بعض المدن الكبرى فى مصر مثلا كالقاهرة والاسكندرية ، وبخاصة فى أحياء مثل غيط العنب وبياصة الشوام ، وشبرا بالقاهرة ، وكذلك أماكن التجمع السكانى للعمالة

المهاجرة من الوجه القبلى وهكذا عسى أن يكون فيها بيان إيضاحى لبعض الاتجاهات السياسية وغيرها عند الأقليات المتركزة فى تلك الأحياء[1] .

(١) على عبد القادر : « دراسة فى منهاجية بحوث الأقليات » ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٣٥٥ يناير ١٩٧٤ ، ص ١٦٠ ـ ١٦١ .

الفصل الثانى

أساليب التعامل المتبادلة بين الأكثرية والأقلية

المبحث الأول

معاملة الأقلية للأغلبية :

حاول البعض تصنيف الأقليات على أساس أهدافها النهائية . فميز لويس ويرث .Wirth, L بين أربعة نماذج[1] . وهو وإن كان يقرر عدم وجود أقلية متجانسة وأن لكل منها تياراته وانقساماته الداخلية الخاصة ، فانه مع ذلك يفترض أن أى أقلية سيكون لها أحد هذه الأهداف الأربعة كاتجاه مميز وحركة اجتماعية موجهة فى كل الاحتمالات :

١ — النموذج الجمعى أو المتعدد Pluralistic Model :

ويكون ذلك حين ترغب الأقلية فى وجود مسالم جنباً إلى

---

1. Wirth L., "The Problem of Minority Groups". In Linton (ed.), (New York, 1954).

جنب مع الأكثرية ومع الأقليات الأخرى ، إن وجدت . والتعدد حالة تمهد السبيل إلى ديناميكية الحضارة لأنها تسمح باتصال وتأثير متبادلين . وعادة ما تأخذ شكل الرغبة فى تحقيق وحدة سياسية وإقتصادية ، مع وجود تسامح ثقافى أو لغوى أو دينى متنوع .

وتعتبر يقظة الأقليات الإثنية فى شرق أوربا فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر بصفة أساسية ـ نهضة ثقافية وتحولا من مشاعر الإحساس بالنقص إلى الاعتزاز بذاتيتها . وحينما تتحقق المساواة السياسية والاقتصادية أو تكون مضمونة التحقيق ، تتطور هذه اليقظة ، حتى تأخذ الشكل الجمعى أو المتعدد . أما فى حالة كبت التنوع الثقافى، فان الأقليات تتجه إلى نموذج الإنفصال Scessionistic Model . ويختلف مفهوم التعدد أو الجمعية من تجربة لأخرى ، فهو يتضمن ـ فى بعض المجتمعات ـ التسامح، ولكن مع تعاون قليل الأثر بين الجماعات الثقافية ، أو قد يتضمن وحدة سياسية وإقتصادية ، ولكن مع اتصال ضئيل ومشاركة عامة ضعيفة أو محددة فى المجالات الأخرى ، وهو ما كان شائعا فى أوربا الشرقية، وقد يتضمن التعدد الثقافى نوعا أكثر حيوية من أنواع الوحدة بين الجماعات المختلفة ، بحيث تسعى نحو أهداف عامة مشتركة فى خصائصها المتوارثة المختلفة . وكانت هذه

الحالة فى أغلب الأحيان تمثل رد الفعل لدى الجماعات المنضوية بالولايات المتحدة[1] ، إذ بعد استقرارها نهائيا فى تلك البلاد ، أصبح افتخارها واعتزازها بتراثها الثقافى أقل حدة ، وانتهت بذلك آخر أجزاء الإنقسام مع وجود الرغبــــة فى الإسهام الـكامل فى الحياة الأمريـكية .

٢ – انموذج الامتصاصى أو ما يمـكن أن يسمى بالتمثل قياساً :
Assimilationist Model

قد ترغب الأقلية فى التمثل داخل الجماعة المسيطرة . ولا يحدث الإمتصاص هنا إلا إذا قبلت الأكثرية هذا المبدأ . ولـكن هذه الفـكرة قد تتسلط على الأقلية كهدف أساسى حتى مع معارضة الأكثرية لها ، وذلك لتتمكن الأقلية من تحقيق الاشتراك الـكامل فى حياة المجتمع الأكبر . ولا شك أن الإمتصاص هو الاتجاه الشائع بين الأقليات فى الولايات المتحدة ، إلا أن الجماعات تنقسم إزاء الرغبة فى تحقيق التعدد أو الامتصاص وعلى سبيل المثال ، نجد أنه بالنسبة لليهود الذين عاشت عائلاتهم لأجيال طويلة فى الولايات

1. Horace M. Kallen, "Cultural pluralism and the American Idea" University of Pennsylvania Press, 1956.

المتحدة ، يكون الامتصاص أكثر احتمالا للتقبل، بينما يميل المهاجرون الجدد من اليهود إلى النموذج الجمعي ويعيش الزنوج فى حالةامتصاص تام فى أغلب الأحوال ، لرغبتهم فى المشاركة فى المجتمع الأمريكى ، نتيجة اعتقادهم بأنهم يشتركون فى ثقافة عامة ، ولكنهم يأخذون بالشكل المتعدد إلى حد ما ، أو بأوضاع نضالية أو انفصالية أحيانا .

وهنا يجدر التمييز بين التبادل الثقافى أو التثاقف Acculturation وبين التمثل الاجتماعى ، فالتبادل الثقافى يعنى عملية امتصاص الأقلية للطرق والقيم ونماذج الحياة الثقافية للمجتمع الأكبر ، أو أن جزءا من المجتمع الاكبر يخضع للحدود الإقليمية والطبقية المتاحة له . أما التمثل فيعبر بدرجة أكبر عن هوية الشعور الذاتى واتجاهه Subjectively felt . ومع وجود التمثل الشكلى تختفى الأبعاد القيمية أو الوضع القائم على أساس إثنى .

ومن ناحية أخرى ، فإن عضو الجماعة الإثنية الذى يخضع لعملية التثاقف لا يتحرر بالضرورة من مشاعره نحو جماعة الأقلية التى ينتمى إليها ، إذ ليس من الضرورى أن يشعر بحدوث تمثل له ، أى أن شخصيته قد تمثلت كلية فى المجتمع الكبير ، وتم اعتراف هذا المجتمع بها ، وأنه قد تحرر من الإحساس بالفوارق بينه وبين المجتمع.

ولعل هذا مايفسر عبارة « الأمركة الشاملة » ، وغياب النموذج الجمعى عند البيض، بينما هم يشيرون فى واقع الأمر إلى التبادل الثقافى وحدوث حالة الامتصاص . ويشكل وجود جماعات اثنية لم يحدث بها تمثل أو تناقف لدى رجال السياسة مبررا يساعدهم على تفهم أسباب استمرار الأساليب الاثنية طوال هـــذا الوقت الطويل فى النظام السياسى الأمريكى[1] .

ولنموذج ويرث تطبيقات محددة عند تحديد الأقليات الأوربية[2] فقبل نهاية القرن الثامن عشر عندما أصبحت القومية تمثل مشكلة واسعة النطاق، كانت معظم الأقليات فى أوربا من النوع الجمعى ، وتهدف أساسا إلى التعدد الثقافى . ولـكن مع مقدم القرن التاسع عشر واستقرار مبدأ القوميات ، تحولت الاقليات إلى اقليات إنفصالية باستثناء اليهود الذين لم تنتقل إليهم العدوى . إلى أن تـكونت الصهيونية بنهاية القرن . والواقع أن يهود ألمانيا فيما قبل هتلر كانوا

---

1. Edgard Litt, "Beyond Pluralism, Ethic Politics in America" (U.S.A.: Scott, Foresman & Co., 1970), p. 15.
2. Wirth, Op. cit., pp. 6-7.

من النوع الامتصاصى المسيطر — حسب مفهوم ويرث — رغم بقائهم فى وضع جمعى ثقافى فى بلادأخرى . ويبدو من الصعوبة بمكان وجود أية اقلية أخرى ينطبق عليها النموذج الامتصاصى فى أوربا خلال تلك الفترة لأنها كانت ترى أنه ما دامت لديها لغتها وثقافتها وتقاليدها التاريخية المحددة ، فلابد من محاولة بناء وضع قومى مستقل بصرف النظر عن صغر حجم تلك الجماعة الإثنية[1] .

وتميل جماعات الأكثرية المسيطرة إلى النموذج الإمتصاصى . وعادة مايدل لفظ الامتصاص أو التمثل — من الناحية النفسية — على مدى اندماج ثقافتين ، حتى يصبح المشتركون فى عملية الدمج غير متميزين عن بعضهم البعض . ولكن أحد أساليب الامتصاص هو استعمال القوة التى تقوم الجماعة المسيطرة عن طريقها - معتقدة بتفوقها الثقافى - بفرض أسلوب حياتها على أعضاء الجماعة الأقل قوة . ويحدد كلود Claude, I. هذا المعنى الأوربى بقوله أن : «التمثل يتطلب أن توافق الأقليات على التخلى عن السمات العرقية والثقافية واللغوية التى تميزها عن الأغلبيات القومية التى تعيش معها ، وأن تعيش مندمجة

1. Barron, op. cit., p. 7.

فى مجتمعات موحدة القومية مع الأغلبيات[١] .

وتعتبر محاولة عصبة الأمم بسط الحماية على الأقليات القومية مقدمة منطقية للوضع الأمثل الذى تسعى إليه الاقليات بأن تعيش بشخصيتها فى وضع النموذج الجمعى أو التعدد ثقافيا ، أى أنها تكتفى بلغتها ومؤسساتها ونظم تعليمها وهيئاتها الخاصة .

وفى كل الحالات ، فإن العلاقة بين جماعة الأكثرية والاقلية فى الدول الاوربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، كانت تمثل نوعاً من الصراع الدائم . وتحول الخلاف بين الثقافات والتقاليد المختلفة — فى أكثر جوانبه — إلى حد صدام سياسى كانت محاولة فرض الامتصاص بالقوة فيه سلاحاً معترفاً فى معاملة الأغلبية للأقلية .

٣ — النموذج الإنفصالى أو الإنعزالى Secessionist Model :

قد تطالب الأقلية بالاستقلال الثقافى والسياسى . وإذا فشلت فى تحقيق وجودها على أساس النموذج الجمعى أو الامتصاصى بصورة

1. Claude, Inis, "National Minorities, An International Problem" (Cambridge, Mass, 1955), p. 79.

ودية ، فقد تقوم تلك الأقلية بنشاط مكثف لتحقيق استقلالها الكامل ، ولا تعود راضية بالتعدد الثقافى ، كما تصبح معادية لعملية الامتصاص ، ومثال ذلك الاتجاه بين بعض زنوج أمريكا لتكوين أمة منفصلة أو الاتجاهات الانفصالية لدى السود من المسلمين .

٤ — النموذج النضالي أو المتشدد Militant Model :

قد تذهب الأقلية فى رغبتها لتحقيق المساواة إلى حد الرغبة فى السيطرة على الآخرين ، بحيث تصبح هذه الرغبة هدفا لها ، مما يؤدى إلى قلب الأوضاع تماما ، وذلك لإيمانها التام بتفوقها الذاتى . فعندما دخل هتلر تشيكوسلوفاكيا ، سعى الألمان فى السوديت للسيطرة على التشيك والسلوفاك . وعندما انسحبت بريطانيا من فلسطين حاول الصهاينة إقامة كيان مسيطر لهم . كما أنه مع تكوين الدول الجديدة فى آسيا وأفريقيا حدث كثير من التغيرات نتيجة الرغبة فى تحقيق هذا النموذج(١) .

---

(١) لمزيد من تفاصيل هذا النموذج راجع :

With, Op. Cit., pp. 384 — 363

المبحث الثانى

معاملة الأغلبية للأقلية

هناك ستة أنواع من السياسات التى اتبعتها الجماعات المسيطرة فى مواجهة أهداف الأقلية وتمشت مع هذه الأهداف أحيانا وتعارضت معها فى أحيان أخرى ، وهى :

١ — الامتصاص Assimilation سواء بالقوة أو الاختيار .

٢ — التعدد أو الأسلوب الجمعى Pluralism .

٣ — الحماية القانونية للأقليات
Legal protection of Minorities

٤ — الانتقال السكانى Population Transfer سواء سلميا أو هجرة إجبارية .

٥ — الاخضاع المستمر Continued Subjugation .

٦ — الإبادة Extermination .

١ – الامتصاص :

من الممكن أن تكون أحد حلول مشكلة الأقليات هو التخلص من الأقلية كأقلية ، ويعتبر هذا الحل هدفا لدى الأقليات ذاتها ، إلا أن سبيل الأقلية إلى تحقيقه يختلف اختلافا بينا في أغلب الأحيان عن وسيلة تحقيقه لدى الأكثرية فالجماعات المسيطرة تتبنى في الغالب أيديولوجية عنصرية متطرفة ، حتى أنها ترفض منح الأقليات حق ممارسة ديانتها الخاصة ، أو التحدث بلغتها الخاصة ، أو اتباع عاداتها الخاصة . ولقد مر النظام القيصرى عبر فترات من التذوب الشديد داخل البوتقة الروسية – مثلا – كان فيها البديل الوحيد أمام الأقليات التي ترغب في الاحتفاظ بذاتيتها هو أن تقاوم الاضطهاد العنصرى الحاد أو أن تواجه النفى والتعذيب . ولعل أقصى الأمثلة عنفا على الامتصاص الإجبارى ماحدث في النظم القائمة على أيديولوجية الثقافة واللغة الموحدة والشعب ذو العنصر الواحد والتى كانت تحكمها حكومات شمولية . وكان من الطبيعى أن تتبع السياسة النازية أسلوب الامتصاص بالإكراه مع ادعائها المذهبي بتفوق الجنس الآرى ، كما أنها اتبعت حيال الجماعات التى فشلت في امتصاصها سياسة نقل السكان الاجبارية العنيفة .

ويرى جانوفسكى Janowsky, O. أن السياسة النازية تقوم على أساس مفهوم قديم فحواه أن أفضل الدول هو الدولة المتجانسة ، فالوحشية النازية — طبقا لهذا المبدأ — ليست ناجمة كلية عن العقلية المنحرفة لكل من هتلر وجوبلز ، ولا يجب أن تنسب الطريقة المتعمدة القاسية التى قتل بها عدة ملايين من اليهود والبولنديين والروس وغيرهم فى معسكرات الاعتقال النازية ، إلى مجرد الرغبة المجنونة فى القتل خوفا من توقع فشل النظام ، وإنما ترجع جذورها إلى تعاليم بسمارك وفون باولو التى ازدهرت فى ظل عقيدة تؤمن بأن « أفراد القوميات المختلفة وذوى اللغات والعادات المختلفة » لا يمكن أن يعيشوا جنبا إلى جنب فى دولة واحدة . وأنه عندما يلقى القـدر بشعبين فى منطقة واحدة ، فلا مفر من أن « يصبح أحدهما المطرقة ويصبح الآخر السندان » وأن يعتبر محو اللغة والثقافة التابعة للقومية الأضعف سياسة مشروعة للدولة . وتبعا لهذا الرأى يعد أتباع القسوة فى توحيد الثقافة القومية أساسا للتطور التاريخى[١] .

وفى مقابل هذا التمثل أو الامتصاص الإجبارى ، هناك تمثل

1. Janowsky, Oscar, "Nationalities and National Minorities", (Macmillan, 1945), pp. 30-31.

سلمى . وهو عبارة عن سياسة طويلة الأجل تسعى لتحقيق الوحدة الثقافية وأحيانا الوحدة العنصرية ، إلا أنه يسمح للأقليات بالذوبان داخل الجماعات المسيطرة واتباع أسلوب حياتها بمعدل سرعة يناسب ظروفها الخاصة . وهو امتصاص وامتزاج متبادل بين جماعات متناقضة. والمثال على هذا النوع ، ما حدث فى البرازيل حيث توجـد بها أيديولوجية تشجع الامتزاج الشامل بين الجماعات ذات الجنسيات المختلفة داخل إطار الجنس البرازيلى الواحـد . ويرى ميردال Myrdal, G. أن امتصاص كثير من الأقليات بالولايات المتحدة هو جزء من قيمة عقائدية بها ، رغم عدم وجود تأكيدات قوية متبادلة لمثل هذه العقيدة ـ أى أن تـكون الأقليات على استعداد للتخلص من اختلافاتها . ولـكن يجب ملاحظة أن الأقليات العنصرية لاتدخل ضمن هذه العقيدة ، لذلك فإن عدم امتصاص الزنوج والجماعات العنصرية الأخرى بالولايات المتحدة يضيف بعداً هاما لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند أى تحليل للسياسة الامريـكية . ويستخدم جوردن Gordon, M.[1] تعبير « التوافق مع الإنجليزية » Anglo-Conformity

1. Gordon, Milton, "Assimilation in America: Theory and Reality" Deadalus (Spring, 1961), p. 265.

للاشارة إلى ما يعتبره أقصى أشكال الامتصاص الأمريكى شيوعا . وعلى الرغم من أن هذا التعبير يغطى مجموعة من التفسيرات ، إلا أنه يفترض الرغبة فى الاحتفاظ بالتنظيمات الانجليزية (التى عدلتها الثورة الامريكية) والاحتفاظ باللغة الانجليزية وبالنماذج الثقافية الأكثر ميلا للانجليزية ، بحيث تكون هى المسيطرة والنمطية بالحياة الأمريكية .

ويرتبط هذا المفهوم فى بعض الأحيان بمفهوم التفوق الآرى أو النورماندى، وأيضا بالمعارضة القوية لهجرة الشعوب غير الإنجليزية، كما يرتبط بحدوث الأمركة النشطة ورغم ذلك فإنه يوجد فى أمريكا اتجاه مخالف يتجنب مفاهيم التفوق العرقى أو العنصرى ، ويقبل الهجرة من مصادر مختلفة ، ويطالب بعدم الأخذ السريع المتوازن للنماذج الثقافية الأنجلو سكسونية فقط .

وتلقى فكرة « التوافق مع الإنجليزية » هذه بظلالها على فكرة أخرى هى بوتقة الإنصهار melting-pot، وإن اختلفت ظروف أمريكا فى نواحى عديدة عن ظروف إنجلترا. ففى أمريكا قدم السكان من دول كثيرة ، بحيث اتجه التفكير إلى خلق مزيج جديد تماما من الناحيتين الثقافية والعضوية ، وليس إلى مجرد تطوير مجتمع أمريكى

لا يختلف كثيراً عن المجتمع الانجليزى ، مزيج يقوم على عدم التفرقة داخل بوتقة سياسية لأمة سياسية تتشكل تحت التأثير الامريكى وتبادل التفاعل لتكون شكلا جديدا متميزا[1] . ولقد استمرت هذه الآراء فى أمريكا كعقيدة أكثر منها كسياسة متبعة بالفعل، ولكن قوانين الهجرة الأمريكية قامت فى جزء منها على هذه الجوانب ، كما أثرت فكرة بوتقة الانصهار تلك - إلى حد ما - على نظرة معظم الأمريكيين إلى مجتمعهم .

٢ — التعدد أو الجمعية Pluralism :

على الرغم مما سبق قوله ، نجد بعض الأقليات لا ترغب فى وقوع تمثل أو امتصاص لها ، حتى لا تفقد شخصيتها المستقلة . وقد تكون هذه الرغبة من جانب واحد أو قد تكون من كلا الجانبين (الأكثر والأقلية) ، بحيث يتمشى مع أهداف التعدد الثقافى لدى الأقليات استعداد جزء من الجماعة المسيطرة السماح بمثل هذا التنوع الثقافى ولكن فى حدود تتناسب مع الوحدة والأمن القوميين . ويكون مثل هذا الاستعداد فى الأغلب الأعم رد فعل فورى لأسلوب

---

1. Gordon, Ibid., p. 270.

الامتصاص الكامل . ومثال ذلك ، سعى الاتحاد السوفيتي للحصول على تأييد الأقليات الثقافية والقومية التي عاشت طويلا من اضطهاد السياسة القيصرية ، بحيث استطاع الشيوعيون عام ١٩١٧ اجتذاب الأقليات المختلفة ، عن طريق الدفاع عن حقها في الاستقلال الثقافي على أساس « أن معتقداتهم وتقاليدهم ومؤسساتهم وثقافتهم القومية تكون فيما بعد حرة لا يجوز انتهاكها أو التعدي عليها[1] » . ولقد كان ستالين نفسه فرداً ينتمي إلى قومية صغيرة ، فأصبح ممثلا للقوميات الشعبية له وزنه في تقرير السياسة التي تفصل المواطنة عن القومية الثقافية والعرقية ، ولم يسمح باستعمال اللغات الوطنية في الاتحاد السوفيتي فقط ، بل وشجع أيضا استمرار وجودها . وعكس التنظيم السياسي للاتحاد السوفيتي إلى حد ما وحدات ثقافية مختلفة السكان . وعلى الرغم من ذلك ، لم تكن السياسة السوفيتية تمثل النموذج الجمعي تماما ، بل أصبحت أقل نشاطا في هذا المجال ، إذ عارضت التعدد الإقليمي المتزايد لليهود ، وقوضت الدعاية اللادينية معالم

Locke, Alaine and Stern, B.J. (eds.) "When people Meet", (Hinds, Hayden & Eldredge, 1946), p. 673.

الاستقلال الديني ، وقلل الإصرار القوى على اتباع عقيدة سياسية واقتصادية موحدة من أية الاستقلال الثقافى .

ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية ،كان لإنبعاث القومية الروسية نتائجها الإيجابية فى اتبيع السياسة القيصرية القديمة فى ثوب جديد . وخلال تلك الحرب تحطمت نهائيا بعض الأقليات السوفيتية بالقوة ، وتشتت اليهود والأقليات الأخرى ، وهوجموا فى العقد الماضى لكونهم « أمميين » universals ، وأصبح الروس يعاملون معاملة أكبر تميزاً عن غيرهم(١) . ويعتقد جانسوفسكى عند إشارته إلى المبادىء السائدة فى شرق ووسط أوربا بأن النموذج الجمعى هو الطريق الوحيد لتقليل الشقاق أو النزاع الداخلى الذى يميز هذه الدول ، « إذ أن لب مشكلة الأقليات يمكن إدراكه فى عبارات قليلة : أن دول شرق ووسط أوربا ليست متجانسة اللغة أو الثقافة . ويتكلم نسبة كبيرة من المواطنين فى الدولة الواحدة بلغات متباينة ، ويعتزون بذكريات أو

---

1. Kalarz, W.J., In A. W. Lind, (ed.) "Race Relations in World Perspective", University of Hawaii Press, Chap. 9.

ولمناقشة السياسية السوفيتية الحالية أنظر :

Wheeler, Goeffrey, "Racial **Problems in Soviet Muslim Asia**" (Oxford, 1962)

تقاليد تاريخية متميزة . ومن هنا ، فإن الانسجام القومى الذى يرمز إليه فى لغة واحدة وثقافة قومية واحدة لدولة لا يتاح إلا عن طريق اضطهاد الأقليات أو التخلص منها ، مما يؤكد بالضرورة القتال الذى قد يهدد بدوره السلام العالمى . فإذا أمكن احلال السلام والتراضى محل الظلم والصراع فلابد أن يكون السبيل إلى ذلك هو الاعتراف بالاختلافات الثقافية داخل الإطار العام للوحدة السياسية والاقتصادية للدولة . وتلجأ الدول القائمة على تعدد القوميات إلى مبدأ العقاب على وجود هذه الاختلافات والإيمان بأن الوحدة بين القوميات تؤدى إلى ازدهار وسائل تكامل الأقليات بهيئاتها وتقاليدها فى حياة المجتمع الأكبر المحيط بها[1] » .

ولعل سويسرا هى المثل الحى للاستخدام الكامل والمستمر لسياسة التعدد . إذ أن الفرنسيين والإطاليين السويسريين ليسوا أقليات بالمعنى المتعارف عليه منذ عدة قرون . ولم يتخلوا عن خصائصهم اللغوية والثقافية ويذوبوا فى الألمان السويسريين الذين يكونون ثلاثة أرباع السكان. وتجاوزت الوحدة السياسية والاقتصادية

---

1. Janowsky, op. cit., p. xiii.

الاختلافات الثقافية . ولقد أسهمت عوامل الموقع الجغرافى ، ووجود دول ثلاث قومية تعضد كل منها الأقليات الثلاث فى الاتحاد الفيدرالى السويسرى ، والأيديولوجية الديمقراطية ، وغير ذلك من العوامل — أسهمت كل هذه فى حدوث ذلك التطور .

أما كندا فكانت أقل نجاحا فى سياستها الخاصة بالتعدد الثقافى . وقد اتبعت الولايات المتحدة هذا الأسلوب إلى حد ما فى تعاملها مع الاختلافات الدينية وأيضا فى سياستها تجاه هنود أمريكا ، وفى مواجهة سياسة منع قيام النقابات الخاصة ، والصحف الأجنبية اللغة ، والمدارس الخاصة بكثير من الجماعات المهاجرة . ويوجد التعدد الثقافى والاجتماعى فى أقصى درجاته بالولايات المتحدة ، وفى أدناه بجنوب أفريقيا ، وتقع المكسيك والبرازيل فى مركز متوسط .

ولقد أصبحت الأغلبية الساحقة من السكان فى الولايات المتحدة (أى جميع الشعب باستثناء المهاجرين الجدد والمجموعات المبعثرة من الهنود الأصليين والاسكيمو) فى حالة تعدد ثقافى ، وانطمست معالم الحضارات الإفريقية تماما بين العبيد ، بصرف النظر عن بعض الفوارق الثقافية الطفيفة بين الزنوج والبيض .(بعد أن برز نظام الطبقة الاجتماعية) .

ولعل مرجع هـذا التطور يعود إلى تدهور عدد الهنود الأمريكيين ، وفقدان أهميتهم الاجتماعية أو امتصاصهم الثقافى فى المجتمعات البيضاء المحيطة بهم أو مع الزنـوج أو المكسيكيين الأمريكيين . فقد انصهرت معظم الجماعات المهاجرة بعد مرور جيلين أو ثلاثة من وصولهم إلى أمريكا بدرجات مختلفة من التعدد الثقافى مع الأوربيين فى الشمال والجنوب والغرب ، ومع الأسبان الأمريكيين ومع الآسيويين هناك .

وهناك — بطبيعة الحال — تعدد ثقافى آخر أقل أهمية يقوم على السن ، والطبقة ، والديانة ، والتقسيمات الثقافية ، والسمات الإثنية الفرعية بالولايات المتحدة ، ولكن الانقسامات الثقافية الجوهرية غير موجودة .

بهذا نرى أن هناك تجارب مشتركة كافية عبر أنحاء العالم توضح أن الشعوب المتنوعة الأجناس أو الأصول لاتواجه بالضرورة مشاكل التحامل والتفرقة داخل جماعاتها . وعلى الرغم من ذلك ، فإن تقدم الجماعة تقدماً فعالا يتطلب التخلص من فكرة الدولة القومية ذات المثل الأعلى الخاص بثقافتها الواحدة الموحدة ، وضرورة تخلى الأكثرية عن مطالبها فى السيادة الثقافية والتفوق . وفى المقابل ، على

الأقليات أن تتخلى عن أملها فى الانفصال السياسى والاقتصادى فى كثير من أجزاء العالم وقد يتمكن التعدد الثقافى بعد سنوات من النجاح أن يقلل من التوتر والتفرقة وأن يجعل القلق والصراع بين الدول أقل حدة .

٣ — الحماية القانونية للأقليات :

يقترب من النموذج الجمعى أن يتبعه سياسة حماية الأقليات بواسطة الدستور والقانون والأساليب الدبلوماسية . ويعتبر هذا النوع فى الغالب تعددا ثقافيا رسميا . ولكن التأكيد على الحماية القانونية يعنى أن هناك جماعات لها وزنها وأهميتها لا تقبل ضمنا النموذج الجمعى . فمثلا كانت دساتير بلغاريا وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى تضمن حق الاستقلال الذاتى للأقليات . كما أن التعديلات ١٣ و ١٤ و ١٥ لدستور الولايات المتحدة — رغم وحدة الهدف منها — تنشد حماية مساواة الأقليات فى الحقوق ، وبخاصة الزنوج الذين هم فى وضع لا يسمح لهم بتحقيق ذلك الهدف ، فضلا عن أن التشريعات الحديثة للمساواة فى ممارسة العمل فى ثلاث وعشرين ولاية لها أغراض مشابهة.

ويتنوع أسلوب الحماية القانونية بتنوع الدول . ويعنى هذا

أيضا أن هناك جماعات كثيرة لا تقبل مبدأ الحقوق المتساوية للأقليات . ومن ثم تحتم تطبيق قوة القانون الإلزامية عليها . وقد تكون أحكام الأمم المتحدة معنوية أكثر منها قانونية فى مضمونها ، ولكنها تنادى بإقامة قانون دولى حاسم يدين أنواع الإبادة الجماعية للشعوب ، والذى كان جزءا من سياسة هتلر . كذلك اهتمت معاهدة فرساى بالأقليات وبخاصة فى الإمبراطورية النمساوية — المجرية القديمة التى نبعت منها كثير من الصراعات . ويعد « حق تقرير مصير الشعوب » أحد المبادىء التى تضمنتها النقاط الأربعة عشر للرئيس الأمريكى ودرو ويلسون . فإذا امكن تحقيقه فإنه يمكن التخلص من الأقليات « القومية » بتكوين دولة من كل أقلية إذا رغبت فى ذلك . ولقد قام هذا الحل على افتراض أن الدولة ذات الثقافة الواحدة واللغة الواحدة أكثر قابلية للنجاح ، إلا أنه قلل من أهميـة العوامل الاقتصادية التى تطالب بوحدة الجماعات المتعددة ، واتجه إلى تشجيع الوعى الذاتى بثقافة الجماعة قليلة الشأن بأكثر من تشجيعه التعاون بين الجماعات المختلفة الأكثر أهمية . بل أنه يستحيل تنفيذه من الناحية العملية بدون حدوث هجرات ضخمة ، لأن كثيرا من الأقليات مبعثرة فى « أماكن » صغيرة متفرقة فى أنحاء العالم . ولكن يعد

هذا الحل — بصفة عامة — تحولا له أهميته لصالح « السلام » إذ أنه وجه اهتماما واعيا محدداً نحو حقوق الأقليات ، وبخاصة فى الحالات التى يتم فيها إهمال مبدأ تقرير المصير ، كما حدث فى غالبية الأحوال ، فيصبح من الضرورى الاتفاق من جديد على التعدد الثقافى داخل الدول .

ومن الواجب أن يكون ضمن شروط هذه الاتفاقات النص على الحريات المدنية والدينية وحق المواطنة الخ . . وهنا يلاحظ أن الأمم المتحدة لم تتبع مسار عصبة الامم بشأن مشاكل الاقليات لعدة أسباب[1] :

فلقد طبقت العصبة أحكام الحماية القانونية أساسا على الدول المهزومة والدول الجديدة فى شرق أوربا . أما الأمم المتحدة — نتيجة اهتمامها الأكبر بمشاكل العالم — ككل — كان عليها أن تخوض مشاكل الصراع الدبلوماسى والدولى . وفى غمرة اندفاع الولايات المتحدة لمساندة أمريكا اللاتينية أكدت على عدم تدخل الأمم المتحدة فى الشئون الداخلية للدول. ولهذا نادراً ما كانت تؤيد الجهود المبذولة

---

1. Claude, op. cit.

لحماية الأقليات داخل أى دولة من الدولة . كذلك لم يقبل الاتحاد السوفيتى الإشراف الدولى على البلاد التى أراد أن يضعها تحت سيطرته ، فضلا عن أن بعض الدول قد وجدت أن بعض أفراد أقلياتها القومية غير موالين لها خلال الحرب العالمية الثانية . وهكذا لم ترحب كل من القوتين الأعظم — الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى — بمناقشة سياسات الأقليات داخل الأمم المتحدة . ونتيجة لكل هذه العوامل ، أصبحت مشكلة الاقليات مسألة قومية داخلية مقدسة منذ عهد عصبة الامم ، وليست مشكلة عالمية يمكن مناقشتها أو حلها بنجاح على مستوى المنظمة الدولية .

على أن هذا لا يعنى أن الأمم المتحدة لاتهتم بالأقليات ، فان هناك تأكيداً متزايداً على حقوق الإنسان وحقوق جميع الأفراد كأفراد ، وليسوا كأعضاء فى جماعات ، كما أعطت الامم المتحدة إهتماما خاصا لعملية نقل السكان ، لأن الجهــــــود الفعالة لحماية الأقليات بوسائل قانونية دولية كانت ضعيفة ، وكان تأثير النشاط القانونى كإجراء لحماية الأقليات هدفا لتعقيدات كثيرة . ومن المؤكد أن السياسة التى وضعتها معاهدات فرساى لم تتحقق بقدر كبير من النجاح فيما عدا تشيكوسلوفاكيا (والتى لم تكن مستعدة على الإطلاق

للعمل فى ظل تطبيق الحماية الدولية عليها) . إلا أن هذا الضعف كان - إلى حد كبير - انعكاسا للضعف العام الذى أصاب عصبة الأمم ، والصراعات الحادة التى ميزت فترة ما بين الحربين ، وكان أيضا - إلى حد بعيد - إنعكاسا لعدم القدرة على حماية الأ يات عن طريق اتخاذ إجراء قانونى دولى بما لا يمكن تقريره فى ضوء هذه التجربة المحدودة . أما الأمم المتحدة ، فقد اهتمت — عن طريق كثير من وكالاتها المتخصصة — بمشكلة الأقليات ، وتمكنت إلى حد ما من تطوير أساليب أكثر فعالية على نحو ماسيرد ذكره تفصيلا فيما بعد .

٤ — نقل السكان :

تبنت جماعات الأكثرية فى بعض الأحيان أسلوب نقل السكان، كمحاولة لتقليل مشاكل الأقلات . ويتمشى هذا الإجراء مع هدف الإنفصال لدى بعض الأقليات أملا فى تخفيف حدة التوتر عن طريق الانفصال المادى. ولقد كان نقل السكان يتم الأحيانا بطريقة سلمية، مع إعطاء بعض الاهتمام لحقوق أفراد جماعة الاقلية ورغباتهم ، ومع اهتمام عام بتحسين أوضاعهم . ولكن الحالة الأكثر شيوعا هى اتباع سياسة تمييز كامل تهدف إلى « حل المشكلة عن طريق طرد أفراد جماعة الأقلية خارج البلاد . وكمثال للشكل الأول ماحدث فى العشرينات من

من تبادل عادل ناجح بين اليونان وتركيا وبلغاريا . ومع ذلك ، فإن هناك الكثير من العقبات التى تحول دون تعميم هذه الطريقة ، إذ أنه عندما يتم النقل على أساس التبادل ، فان كثيرا من أفراد الاقلية قد لا يرغبون فى التحرك . إذن فالى أى مدى يجبر هؤلاء على الحركة ؟ كما أنه قد لا يكون حجم الأقليات متوازنا ، أو قد يمارسون وظائف ومهن مختلفة ، فهل يمكنهم — فى ظل هذه الظروف — أن يتقبلوا الحياة فى أراضى جديدة ويتم امتصاصهم فيها ؟ ومن هنا تتمثل المشكلة الأساسيةفى أن هذه الوسيلة تفترض شعبا متجانسا يحقق أمنا أكثر باتباع هذا الإجراء فى الوقت الذى يكون فيه نقل الأقليات أحد الأسباب الأولية للصراع .

وإذا كان لنقل السكان فى بعض الأحيان نوايا طيبة ، إلا أنه غالبا ما يمارس بصورة عدائية ومتحيزة من جانب الأكثرية . وقد يأخذ النقل أحد أسلوبين : أسلوب مباشر ، وأسلوب غير مباشر[١] ، ففى الأسلوب المباشر تؤمر الأقلية بالرحيل أو تجبر عليه بطريقة معينة . ولقد قامت كثير من الدول والمدن بطرد اليهود فى

---

1. Peterson, William, "A General Typology of Migrations", American Social Review (ASR) (June 1958), pp. 261-263.

القرون الوسطى ، كما طاردت الولايات المتحدة الهنود الحمر من إقليم لآخر ، وقام الاتحاد السوفيتى بترحيل أو نفى ملايينا من مواطنيه المنتمين إلى أقليات دينية وقومية خلال الحرب العالمية الثانية ، واتبع النظام النازى فى ألمانيا أساليب قاسية للوصول إلى دولة متجانسة عن طريق إقصاء أعداد كبيرة من أقليات كثيرة بالقوة .

أما السياسة غير المباشرة ، فتكون بجعل الحياة غير محتملة لأفراد الأقلية ، حتى أنهم « يختارون » الهجرة . وبهذه الطريقة طرد النظام القيصرى فى روسيا ملايين اليهود . وكان هذا الأسلوب أيضاً جزءاً من سياسة ألمانيا . وبعد الحرب العالمية الثانية لاقت الجهود المبذولة لتقليل مشاكل الأقليات فى أوربا عن طريق نقل السكان ، قدراً عظيماً من التأييد ، وأوضحت الرغبة السائدة فى شرق أوربا لإبعاد « الأقليات غير الموالية » قدراً كبيراً من التحامل والتعصب المطبقين ، نتيجة لعدم بذل جهد يذكر للتمييز بين الأفراد الموالين وغير الموالين من الأقليات القومية . كما تتمشى هذه الوسيلة مع بعض الأساليب التى اتبعت فى الولايات المتحدة فى المناطق التى كان يوجد بها أقليات تنحدر من أصول يابانية ، وكان غالبيتهم موالين للولايات

المتحدة ومع ذلك طردوا إلى الغرب ، وأرغموا على العيش داخل معسكرات شديدة القيود .

إن نقل السكان قد يكون ممكنا فى حالات محدودة ، ولكنه صعب التطبيق فى العالم المعاصر فى معظم الأحيان ، رغم أنه يؤدى بالفعل إلى تقليل مشاكل الأقليات . فهو يتطلب ثقافة مثالية موحدة أصبحت فى زمن الحركة السريعة ووسائل الاتصال الدولى المتقدمة مسألة قليلة الأهمية . ولكى تصبح هذه الوسيلة ذات فاعلية ، لابد من وقف حركة السكان عندما تتعارض مع مطالب العمل أو مع أية تغيرات اقتصادية أخرى تنافى مبدأ عالمية الاقتصاد . وباختصار ، فإن هذا الأسلوب — حتى إذا أمكن تحقيقه بطريقة إنسانية — فإنه ينتهك أغلب الحقوق الأساسية للأفراد(١) .

٥ — الإخضاع الدائم :

تهدف السياسات السابقة إلى التعاون مع الأقليات داخل المجتمع

---

1. Claude, op. cit., especially Chap. 8, 10.

أو اقصائهم عنه . وعلى الرغم من ذلك فقد لا ترغب الجماعة المسيطرة فى الغالب فى كلا النقيجتين ، فهى تريد جماعات الأقلية حولها ، ولكنها تريد فى نفس الوقت أن تحتفظ بهم « فى مكانهم » خاضعين مستغلين . وقد تقدم الجماعة المسيطرة بعض الوعود لتحقيق المساواة فى النهاية ، ولكنها مجرد وعود لا تتحقق فى معظم الأحوال . فمعدل البيض فى جنوب أفريقيا لا يوحى بأنه سيأتى الوقت الذى يصبح فيه السود على قدم المساواة مع البيض ، وعلى الرغم من ذلك يظل الأبيض يعيش فى حالة رعب من مجرد التفكير فى دولة بلا زنوج ، إذ من الذى يقوم بالعمل الشاق فى هذه الحالة ؟

وقد قام الكثيرون بتشجيع الهجرة الواسعة النطاق فى الولايات المتحدة ، على أمل أنها ستؤدى إلى رخص الأجور . ولكن أصبح من الصعوبة بمكان فى الوقت الحاضر إصدار قوانين تشجيع هجرة المكسيكيين إلى الولايات المتحدة ، نتيجة لرغبة كثيرين من ذوى النفوذ فى الجنوب الغربى وفى أماكن أخرى فى وجود الأقلية المستغلة . وإذا لم يمكن اخضاع الأقلية ، فسيكون بامكان هذه الأخيرة المطالبة بأجور مساوية لما يحصل عليه المواطنون الأمريكيون . ويبدو

أن إصدار قوانين الهجرة أمر أقل صعوبة ، وبخاصة وأن الكثير هذه القوانين يتعلق بأسلوب الأكثرية فى اخضاع الأقليات .

٦ — الإبادة أو الإفناء :

قد يصبح الصراع بين الجماعات فى بعض الأحيان قاسيا متطرفا إلى حد يصبح فيه تدمير الكيان المادى لأحداها بواسطة الأخرى ، هدفا معقولا . ولقد حدث هذا بالنسبة لبعض العلاقات القبلية القديمة ، كما حدث أيضا فى التاريخ الحديث . فالولايات المتحدة أفنت ثلثى السكان الهنود . وكان البوير ينظرون إلى الهوتينتوت Hottentats وهم الشعب الأصلى فى جنوب أفريقيا على أنهم حيوانات غابة يجب اقتناصها بلا رحمة ، ناهيك عن قتل ألمانيا لستة ملايين يهودى فيما بين أعوام ٣٣ — ١٩٤٠ .

إن هذه الأساليب الستة للجماعات المسيطرة ليست بطبيعة الحال على سبيل الحصر . فقد تمارس الأغلبية أنواعا أخرى كثيرة يمثل بعضها خططا واعية طويلة الأجل ، ويتعلق بعضها بحالات خاصة معينة — كما أن بعضها الآخر يعد نتاجا لسياسات أخرى (ربما غير

مقصودة) . وفى بعض الحالات تأخذ شكلا رسميا من جانب جماعة الأكثرية ، ولكنها فى جماعات أخرى تكون مجرد ردود فعل يومية لدى أفراد الجماعات المسيطرة . لذلك فإن كثيراً من هذه الأساليب تتراوح عند التطبيق ما بين القبول التام لوجود الأقلية ، إلى التسامح ، إلى الإبادة حسب الظروف .

الباب الثالث

أسباب وجود الأقليات وتطورها

الجذور التاريخية للأقليات :

ينطوى تاريخ كل أقلية على عناصر فريدة خاصة بها تتضمن القليل من الخصائص والمبادىء المشتركة . ونتيجة لكون الأقلية جماعة من الناس تتميز بسمات طبيعية واجتماعية معينة ، فإن ما يؤدى إلى وجود شعب متعدد الأجناس يخلق بالتبعية حالة أو وضع أقلية . ويقوم تعدد الأجناس على عقائد قومية وثقافية ودينية وعرقية ، أو بعبارة أخرى يقوم على خصائص تحددها الأغلبية الأكثر سلطانا والأعظم نفوذاً

وتؤدى الهجرة ، والاحتكاك الثقافى ، والغزوات الحربية إلى تنوع الشعوب . كما أن هذا التنوع يرتبط بالتكنولوجيا الحديثة وتطور وسائل الانتقال . ولذلك ، فإن مصدر الأقليات يعود إلى

قلة تطابق عناصر الاقليم والشعب والثقافة والسلطة السياسية[1] . وعلى الرغم من ذلك ، فإن علم الأنثروبولوجيا يوضح أن المجتمعات المتجانسة لديها القليل من الجماعات التى تحمل سمة التحامل . وأنه إذا وجد صراع وعداء ما فإنهما يتركزان على أفراد لا على فئات من الشعب . ولعل تنافر المجتمع الحديث بعد البيئة المناسبة لوجود الأقلية فيه .

ولقد أصبح تطور الدولة القومية حقيقية رئيسية عند بحث أصول القوميات ، نتيجة لبسط السيادة على جماعات كانت منفصلة فيما سبق ، مع الرغبة العامة المشتركة فى خلق أمة متجانسة (وبالتالى محاولات تقليل التعدد الثقافى) مما أدى إلى خلق العلاقة بين الأغلبية والأقلية . وقد صور واجلى وهاريس هذا التطور المخالف لأسس المجتمعات القبلية بقولهما : «إن عالم الفرد فى المجتمعات البدائية يفتقر إلى حد كبير لوجود البدائل . فالكل يتكلم بلغة واحدة ، ويمارس عادات واحدة ، وينتمى إلى نفس الجذور الطبيعية . ولهذا لا يحتوى التنظيم الاجتماعى البدائى على أى إجراء للتعاون داخل

1 Wirth, op. cit., p. 365.

وحدة اجتماعية واحدة من جانب مجموعات الأفراد الذين لا يرتبطون مع غيرهم بروابط القرابة أو الزواج ، ويتبعون عادات مختلفة ، ويعزون قيما محددة لهم ـ أى الذين هم باختصار ـ شعب أجنبى بالنسبة لهم .

وفقط عندما تتطور الدولة ، تصبح المجتمعات البشرية مزودة بشكل للتنظيم الاجتماعى يربط مابين الجماعات غير المتجانسة ـ ثقافيا وعضويا ـ أو من يسمون « غرباء » فى كيان اجتماعى واحد . وعلى الرغم من ذلك ، لا يؤدى تطور التنظيم فى الدولة إلى إحلال المبادىء التى تحقق الوحدة بين الشعوب البدائية بصورة كاملة ، إذ لو أن هذه الوحدة قد تحققت ما كانت الأقليات المعروفة فى الوقت الحاضر لتوجد ، ولما استمر كثير من الناس — حتى فى المجتمعات الحديثة الحضرية غير المتجانسة — ينظر إلى العالم نظرة قبلية ، ولما اتجهت الجماعات المسيطرة بوجه خاص إلى العمل كما لو كان مجتمع الدولة الذى تنتمى إليه ـ من الناحية النظرية ـ قائما على أساس خصائصهم العضوية والثقافية وحدها[١] .

1. Wagly, C. & Haris, M., "Minorities in the New World" . O cit., pp. 241-242.

ولا ريب أن أوضاع « الأقلية » و « الأكثرية » أوضاع قديمة ، ولكن نتيجة لبزوغ القوميات التى صاحبت عصر النهضة ونمو التجارة ، أصبحت مشكلة الأقليات فى غاية الأهمية ، وأصبح التجار والملوك يطالبون بتحقيق الوحدة القومية فى نفس الوقت الذى تكوّن فيه لدى الأقليات وعى ذاتى . وتناقضت نظريات السيادة القومية والحقوق الإلهية للملوك مع مطلب العالمية الذى نادى به البابا من ناحية ، ومع السعى لتقليل نفوذ الإقطاع من ناحية أخرى . ومع الأخذ بسياسة المركزية القومية ، استحدثت الأغلبية تنظيمات تابعة لها ، وطالبت الأقليات ـ بدرجات مختلفة من الشدة ـ بالتوافق أو التكيف مع تلك الأغلبية .

وعندما بدأت القومية تنبعث فى شعوب متنوعة تنوعا كبيرا فى وسط أوربا وشرقها بتاريخها الحافل بالسيطرة الاستعمارية ، كان لدى الأقليات الثقافية شعور جارف بالتفرد يقاوم إتمام الوحدة الكبرى . إذ أن قرونا طويلة من السيطرة قد أدت إلى الشعور

بالإنفصال الذى لم يكن من السهل إزالته على حد قول مكارتيني Macartney [١].

ومع نمو القومية ، تطورت مشاكل جديدة للأقليات نتيجة انتشار الاستعمار وموجات الغزو المتزايدة . بل وتفاعلت عناصر متباينة الثقافة والدين والعرق فى إطار سياسى عام متشابه مع تزايد قوة أوربا . وواجهت الجماعات المسيطرة مشاكل جديدة تتعلق بالسياسات الواجب اتباعها نحو جماعات الأقلية . وتوالت ألوان من الإبادة والاستبعاد والتسامح والامتصاص فى أزمنة وأمكنة مختلفة ، وبخاصة بعد ظهور الأقليات « المستوردة » أو القادمة وتكون المستعمرات ، إلى جانب الأقليات « الداخلية » (أى الأقليات داخل الدولة الأم[٢]) .

أصول الأقليات القومية :

يمكن تتبع أصل تعبير « الأقليات القومية » ابتداء من أوربا ،

---

1. macartney, C.A., "National States and National Minorities", (Oxford, 1934).

2. Laski, Harold J., "A Grammer of Politics" (London : George Allen and Unwin, 1941), p. 218.

حيث كان ينطبق على جماعات قومية كثيرة تحددت فى مناطق معينة نتيجة استقرارها الطويل بها ، وإن كانت قد فقدت سيادتها على تلك الأقاليم لصالح شعوب أكثر عدداً تنتمى إلى قوميات مختلفة . وفى بعض الأحيان ، لم تعد جماعات الأقلية تحتل مناطقها الأصلية ، وانتشرت بداخل أنحاء دولة ما ، وأصبحت تلك الجماعات فيما بعد ضمن رعايا هذه الدولة . أما الحالة الأكثر شيوعا ، فهى استمرارهم فى نفس المكان ، ولكن فى مراكز ثانوية أو تابعة ، فقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية والسياسية المسيطرة تتجه أساسا لخدمة مصلحة الجماعة الأكبر من الناحية القومية . وعادة ما تقوم هذه الأخيرة بسن قوانين لتنظيم الوجود السياسى للأقليات . فمثلا يتاح للأقليات أن تمثل بزعماء مجتمعها الخاص فى المجلس التشريعى عن طريق الاختيار أو التعيين . بل وقد يقوم القانون بتحديد المناطق التى يسمح لهم بالسكنى فيها والوظائف التى يمكنهم شغلها .

العوامل التى ساعدت على تكوين ظاهرة حماية حقوق الأقليات[1] :

إلى جانب نمو مبدأ القوميات الذى تحدثنا عنه كان للحركة الاشتراكية أيضاً دور جوهرى فى بلورة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات . فعندما انشئت الدولية الاشتراكية الأولى سنة ١٨٦٩ ، أعلنت فى مقدمة برنامجها السياسى ، حق الشعوب فى تقرير مصيرها . ولقد لعبت الاشتراكية النمساوية دورا هاماً فى ترويج فكرة حماية حقوق الأقليات التى كانت منتشرة فى الإمبراطورية النمساوية المجرية . وكان للفكر الاشتراكى النمساوى أثر بالغ فى الفكر الإشتراكى الروسى . ففى المؤتمر السرى الذى عقدته الأحزاب الاشتراكية الروسية سنة ١٩٠٧ ، اتخذ قرار بضرورة حماية حقوق الشعب التى تكون أقليات ضمن أغلبية السكان .

كذلك لعبت الحركة الدولية دورا لايستهان به فى نشر فكرة حماية الأقليات ، إذ كان اليهود يمثلون أقليات أكثر

---

(١) د . بطرس بطرس غالى : « الأقليات وحقوق الانسان فى الفقه الدولى » ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٣٩ يناير ١٩٧٥ ، ص ١١ — ٢١ .

إضطهاداً فى دول أوربا المسيحية قبل الحرب العالمية الأولى . وقد لازمت تلك الحركة اليهودية الحركة الصهيونية التى رأت أن الحماية إجراء غير كاف لحياة اليهود ، وأنه لابد – إلى جانب ذلك – من أن تكون لهم دولة يهودية خاصة بهم .

وهناك عامل آخر كان له دور هام فى بلورة فكرة حقوق الأقليات ، وهو سياسة حق تقرير المصير ، ذلك الحق الذى كان شعاراً من شعارات الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ، وأحد المبادىء الأربعة عشر التى نادى بها الرئيس الأمريكى ويلسون . فإن الوعد بمنح شعب حق تقرير مصيره ، يستتبعه اعطاء الأقلية التى تعيش فى وسط هذا الشعب ، ضمانات خاصة لحمايتها . والخطوة المنطقية الثالثة ، أن يعطى الإنسان الذى تتكون منه الأقلية حقوقه وتكفل له حرياته الأساسية على قدم المساواة مع أفراد الأغلبية .

حقوق الأقليات القومية .

ذكرنا أن البلاد التى تضم سكانا متجانسى الجنسية قليلة العدد فى العالم ، إذ أن كثيراً من البلاد فيها أقليات قومية نشيطة وفى بعضها الآخر أقليات كامنة . وفى أوربا ، تعد الدول الغربية —

بصفة عامة — أكثر تجانسا من الدول الشرقية[١] . ويرجع ذلك إلى أن شرق أوربا كثيراً ما تعرض فى الماضى لغزوات من شعوب محاربة قدمت من آسيا ونجحت الحركات اختلاط كبرى فى الأجناس ، بالإضافة إلى أن الدول القومية قد تمت فى الغرب قبل الشرق بفترة طويلة ونجحت فى ادماج شعوب صغيرة عديدة ضمن وحدات قومية كبيرة . وعندما حاولت الدول الشرقية بعد ذلك أن تحذو حذو الغرب بادماج أقلياتها فشلت ، نتيجة نمو الوعى القومى الشديد لدى كل شعب فى تلك الأثناء ، ونتيجة لتصاعد المبادىء التحررية التى جعلت إمتصاص أية اقلية كبيرة عن طريق الضغط الرسمى للدولة ، أمرا شبه مستحيل .

ولقد أفضت معاهدات السلام على ١٩١٩ و ١٩٢٠ إلى تكوين عدد كبير من الدول القومية الجديدة . وهى المعاهدات التى فرضت التزامات معينة على الدول التى تضم أقليات قومية كبيرة بقصد حماية هذه الأقليات ضد التجريد من القومية[٢] :

(١) فردريك : القومية فى التاريخ والسياسة ، ترجمة د . عبد الكريم أحمد (القاهرة : دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨) ص ٢٨٢ — ٢٨٥ .

(٢) د . بطرس بطرس غالى : الأقليات وحقوق الانسان فى الفقه الدولى ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

١ — معاهدات خاصة سميت بمعاهدات الأقليات ، وأبرمت بين الحلفاء المنتصرين وكل من يوغسلافيا ، ورومانيا ، واليونان ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا .

٢ — نصوص خاصة بحماية الأقليات ، وضعت فى معاهدات الصلح التى أبرمت مع الدول المهزومة وهى النمسا ، وبلغاريا ، والمجر ، وتركيا .

٣ — نصوص خاصة بحماية الأقليات وضعت فى معاهدات ثنائية ، أبرمت بين بعض الدول . مثل المعاهدات التى أبرمت بين تشيكوسلوفاكيا وبولونيا سنة ١٩٢١ ، والمعاهدات التى أبرمت بينهما أيضا سنة ١٩٢٥ ، أو مثل المعاهدة التى أبرمت بين ألمانيا وبولونيا سنة ١٩٢٢ .

٤ — تصريحات صدرت من جانب واحد من بعض الدول عندما انضمت إلى عصبة الأمم . فقد تعهدت مثلا كل من فنلندا وألبانيا والعراق باحترام حقوق الأقليات عند انضمام كل منها إلى العصبة . وقررت محكمة العدل الدولية فى رأى استشارى اصدرته فى أبريل سنة ١٩٣٥ أن تلك التصريحات من جانب واحد ملزمة للدولة التى أصدرتها .

أما الضمانات الخاصة بحقوق الأقليات فكانت ثلاثة أنواع :

أولا — أن المعاهدات الدولية والوثائق القانونية التى كانت تتضمن حماية الأقليات لا يمكن تغييرها أو الغاؤها إلا بموافقة مجلس العصبة .

ثانيا — أنه يجوز للأقليات أن تتقدم بشكاوى لمجلس العصبة الذى من حقه توجيه ملاحظات للدول التى تشكو منها تلك الأقليات .

ثالثا — فى حالة حدوث خلاف حول تفسير أو تطبيق نص من نصوص الاتفاقيات التى تتضمن حقوق الأقليات ، فإن محكمة العدل الدولية الدائمة هى جهة الاختصاص لتسوية المنازعات المترتبة على ذلك الخلاف .

وعهد إلى عصبة الأمم بالرقابة العليا على تنفيذ هذه المعاهدات . وقد بذلت عصبة الأمم فى الواقع جهودا كبيرة لحماية حقوق الأقليات . ولاشك أنها تركت أثراً مفيدا ، وإن كان دورها مع ذلك قد تعرض لكثير من النقد ، ورأى الكثيرون أنه دور غير فعال . إلا أن ذلك لا يرجع إلى نقص الحماسة أو الكفاية لدى

العصبة ، بل للصعوبات الضخمة المتأصلة فى المشكلة ، وكانت حقوق الأقلية التى تضمنها معاهدات الصلح قاصرة على مجال ضيق جدا . ولاشك أن القدر الفعلى من الحماية الذى حظيت به الأقليات فى الدولة النمساوية القديمة كان أكبر مما تضمنته المعاهدات . وإذا كانت بعض الدول التى انبثقت عنها قد منحت أقلياتها حقوقا أوسع إلى حد ما من الحد الأدنى الذى وضعته المعاهدات ، بيد أن معظم الدول الجديدة نفرت من القيد على سيادتها الذى تنطوى عليه معاهدات الأقليات . وعارض بعضها بشدة الخضوع لأية رقابة دولية على أساس أنها لا تتفق واستقلالها القومى ، ومن ثم حاولت التهرب من التزاماتها . بل أن بولنــدا نبذت علانية التزاماتها بمقتضى المعاهدة ، وتذمرت الدول التى تكونت بمقتضى معاهدات الصلح بصفة خاصة بدعوى أن الدول الكبرى لم تفرض عليها أية التزامات مماثلة لمصلحة الأقليات . ولم تخضع ألمانيا لمثل تلك القيود ، ومن ثم تمكن النازيون من معاملة الأقليات بوحشية .

وأخيراً ، فإن سياسة العصبة اتسمت بالتردد والضعف فى معاقبة التصرفات التحكمية التى ارتكبتها الدول الأعضاء والتخاذل فى إصلاح الأخطاء . وكان ذلك نهاية لامفر منها نتيجة

لدستور العصبة ذاته ، والافتقار إلى أية سلطة حقيقية فى نصوصه .

ويمكن تلخيص أسباب إخفاق نظام حماية الأقليات فى عهد عصبة الأمم اخفاقا تاما فى أسباب ثلاثة رئيسية :

١ — أن النظام الذى كان يرمى إلى منع التفرقة بين الأغلبية والأقليات وحماية هذه الأخيرة من اضطهاد تلك — هذا النظام نفسه كان قائما على التمييز بين الدول المنتصرة التى تطالب بتطبيق نظام حماية الأقليات والدول المهزومة التى فرض عليها هذا النظام .

٢ — أن هذا النظام قد فتح ثغرة سمحت لبعض الدول أن تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى باسم حماية الأقليات . وقد استغلت ألمانيا الهتلرية هذه الثغرة إبتداء من سنة ١٩٣٣ للتدخل فى الشئون الداخلية لمعظم الدول الأوربية ، على أساس أن بها أقليات من أصل ألمانى ، وأن على ألمانيا أن ترعاها وأن تحميها. وكان انفجار الحرب العالمية الثانية بسبب أزمة دانزج[١] بشكل

(١) وقد نشبت هذه الأزمة نتيجة مطالبة هتلر بإرجاع مدينة دانزج التابعة لبولونيا إلى الريخ الألمانى نظرا لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، ورفض الحكومة البولونية الخضوع لتهديدات هتلر وقطع المفاوضات بين ألمانيا وبولونيا .

غير مباشر ، أثر من آثار هـذه السياسة التوسعية (سياسة فتح المجال الحيوى) .

٣ ـ أن نظام حماية الاقليات كان مرتبطا بنظام عصبة الأمم؛ فالانهيار الذى أصاب المنظمة الدولية امتد إلى ذلك النظام .

حقوق الأقليات فى ظل الأمم المتحدة :

تغير الوضع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كرد فعل للاضطهاد العنصرى الذى صاحب سيطرة النازية على أوربا ، واستقر رأى كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة على ضرورة تعهدها ببناء عالم أفضل بعد أن تضع الحرب أوزارها

وصدر تصريح الأطلنطى عام ١٩٤١ .. والتصريح عبارة عن مجموعة مثل اتفق عليها الطرفان تناسب الروح الديمقراطية الغربية (ولم تكن الولايات المتحدة قد خاضت غمار الحرب بعد) ومن ضمنها حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وتعاون الشعوب بلا تمييز فى المجال الإقتصادى ، ووضع قواعد للسلام على أساس أن يعيش الناس جميعا فى مختلف الأقطار فى حرية وفى مأمن من الخوف والعوز .

وسارت الإنسانية خطوات بعيدة نحو نبذ التعصب العنصرى وإقرار المساواة بين الألوان والأجناس ، وتآخى الناس جميعاً فى ظل تنظيم دولى جديد . وجاء ميثاق الأمم المتحدة ـ وقد حل محل عهد عصبة الأمم لتحقيق أغراض السلام ، ووضع حد للمنازعات المسلحة بين الدول ، وتعاون البشر فى المبادىء السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ـ ليعلن مبادىء سامية فى المساواة بين الناس .

وعندما وضعت الحرب العالمية أوزارها ، لم يوضع نظام خاص لحماية الأقليات فى معاهدات الصلح التى أبرمت فى سنة ١٩٤٧ مع الدول المهزومة ، وهى إيطاليا وبلغاريا وفنلندا والمجر . واكتفت تلك المعاهدات بالنص على التزام الدول التى كانت أعداء بأن تضمن لكافة الأفراد الخاضعين لسكانها ، التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز ، بسبب الاصل ، أو اللغة ، أو الدين، أو الجنس. وهنا يظهر فارق كبير بنظام الأقليات فى ظل عهد عصبة الأمم ، ونظام حقوق الإنسان فى ظل الأمم المتحدة ، إذ لم يكن يوجد أى جهاز قضائى للرقابة على احترام حقوق الإنسان من قبل الدول التى التزمت بذلك فى معاهدات الصلح . وقد كانت الدبلوماسية السوفيتية هى التى عارضت بشدة إيجاد أية رقابة من هذا القبيل .

ولم ينص ميثاق الأمم المتحدة على اختصاصات معينة المنظمة الدولية ، فيما يتعلق بحماية الأقليات ، وإن كان قد وردت فى الميثاق بعض نصوص عامة تتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية . فقد ذكر الميثاق فى ديباجته أن شعوب الأمم المتحدة تؤكد « إيمانها بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد » . كما نصت المادة الأولى فقرة (٣) منه على أن تعمل الأمم المتحدة على (تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز إطلاقا بسبب الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، وبلا تفريق بين الرجال والنساء) ثم تكرر بعد ذلك النص على ضرورة احترام حقوق الإنسان فى المادة ١٣ من الميثاق بشأن (فروع الهيئة) ، والمادة ٦٥ بشأن (التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى) ، والمادة ٧٦ بشأن (نظام الوصاية الدولية) . وصدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يشبه الإجماع ، وهو تعهد أدبى دولى يؤيد المساواة بين الشعوب بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون (المادة الأولى والثانية والسابعة) .

تعامل السلطات الوطنية مع الأقليات :

هناك حقائق أخرى تتعلق بعلاقات الأكثرية والأقلية تتضح في العالم المعاصر . فالسيطرة الاستعمارية على الأهالى (الوطنيين) أخذت تضعف نتيجة تناقضات ذاتية ونفقات باهظة . ولقد امتدت سيطرة الغرب على المستعمرات لما لايقل عن أربعمائة عاما ، مما أسهم فى صنع النموذج الاستعمارى المعروف ، فضلا عن أنه أضاف سيادة وتحكما فى كل نواحى حياة الناس مما جعل تلك السيطرة مدخلا لظاهرة جديدة ، تصورت أن وجودها قائم على امكانية احتكارية مستمرة للسلطة .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، وجدت الدول الغربية أن المزايا العملية للمستعمرات قد تناقصت إلى حد كبير ، مع تزايد أعباء الاحتفاظ بالأسلوب القديم تزايداً كبيراً . فلم تعد الأعمال الوضيعة رخيصة أو محل إقبال كبير كما كان الحال من قبل ، بالإضافة إلى أنه لا يمكن وقف الحركات السياسية الوطنية بدون قمع يتطلب نفقات عالية . وأصبح الدفاع عن المستعمرات ضد الدول المنافسة عملية صعبة مرهقة ماليا . ثم أنه خلال فترة السيطرة الاستعمارية

انتشرت الأفكار الغربية عن القومية والديمقراطية والحرية التى تذرعت بها المستعمرات ضد الدول المستعمرة لها . وفى نفس الوقت ، أضعف نمو الحركات الديمقراطية داخل الدولة الأمم من النظام الإستعمارى ، واقتنع الكثيرون بأن افتقاد الديمقراطية فى أى مكان يهدد السلام العالمى[1] .

أدت هذه العوامل وغيرها إلى تغيرات هامة فى عالم المستعمرات فقد تحطمت تماما جهود اليابان لتوسيع نطاق سيطرتها الإستعمارية. وحررت الصين نفسها من الامتيازات غير العادية التى كانت كثير من الدول الغربية تطالب بها أو تسعى لإقامتها بها (ولعل معارضة هذه الامتيازات كانت أحد أسباب نمو العداء تجاه الاستعمار بالصين حاليا ، ولعل الصين قد تعلمت هذه الدروس من الغرب ذاته) . وحققت كثير من المستعمرات السابقة سيادتها ، إما فى ظل الكومنولث البريطانى أو المجموعة الفرنسية ، أو بالإنفصال التام عن الدولة الأم مع ما أعقب ذلك من اضطرابات وقلاقل ، أو عن طريق الحكم الذاتى أو سياسة حسن الجوار الخ .. وتكونت أكثر

---

1. Kennedy, Reymond, "The colonial Crisis and the Future" In Linton, R. Op. cit., pp. 338-346.

من أربعين دولة جديدة كان معظمها مستعمرات قديمة وذلك منذ عام ١٩٤٥ .

ويقطن (الملونين) فى أغلب الدول الجديدة أو التى أعيد تجديدها . وبهذا أخذت العلاقات العنصرية شكل العلاقة بين شعوب ذات سيادة بدرجة متزايدة . وكان لهذا الأمر له أهميه، لا بالنسبة للشئون الدولية فحسب ، بل وأيضا فى النواحى الداخلية لكثير من الدول . على أن هذا لايعنى تناقص السيطرة الاستعمارية عبر الحدود الوطنية ، بل يعنى فقط تغير شكل السيطرة . إذ إزداد الاستعمار الشيوعى بدرجة كبيرة فى العقود القليلة الماضية . كما أن هذه السيادة لا تعنى نمو الديمقراطية ، لأن التخلص من الاستعمار لايعنى بالضرورة كسباً لأغلبية السكان ، وإنما يمثل فقط انتقال النفوذ والسيطرة من طبقة حاكمة خارجية إلى طبقة حاكمة أخرى داخلية . ويصف بوك Bocke, J.H. هذا الوضع وصفا جيدا بقوله : «هناك دليل كاف على أن أغلب الحكومات الوطنية الجديدة — وراء ستار القومية — تحارب الاستعمار باستعمال نفس أساليبه ، ولكنه لا يعود استعماراً بعد أن تم التخلص من الرأسماليين الأجانب . ويصبح الفلاح الصغير والمستهلك الفقير ضحايا هذه اللعبة

التى ينطبق عليها المثل الألمانى القائل بأنه (تحدث نفس النتيجة للمرء سواء عضه قط أو قطة[1]) .

فقد تكون السياسات المتعلقة بالتصنيع وملكية الأراضى والاستيراد والائتمان وما إلى ذلك فى صالح الطبقة الحاكمة المحلية الجديدة بصفة أساسية ، وتدفع الجماهير عن شعارات القومية ومعاداة الاستعمار لذلك وجب التنبيه إلى هذا العامل من عوامل السيطرة الإستعمارية أو الوطنية على السواء ، حتى فى قرارات الأمم المتحدة لأنها تمثل — إلى حد ما — قوة جبرية للأمم القوية على الضعيفة . ونظراً لأنها تمثل تجاوباً مع حقوق الدول الصغرى بأكثر من مثيلاتها من المنظمات السابقة ، فإنه يجب عدم التجاوز عن عنصر القوة المستتر فيها .

ولا يمكن إغفال أن الحركة الصهيونية وإقامة دولة إسرائيل قد أضافا بعداً جديداً للمشكلة الخاصة بوضع اليهود فى أراضى كثيرة . وفى كل مكان تقريبا توجد مجالات إحداث تعديلات جديدة على المشكلة القديمة الخاصة بالتفاعل داخل الجماعات .

---

1. Lind, A.W., (ed.), Race Relations in World Perspective, Op. cit., p. 73.

ومن الواضح أن هناك مفاهيم راسخة عن أسباب هذه المشكلة وعن أوجه معالجتها لم تعد تناسب الباحث فى الوقت الحاضر . وتمشى السرعة التى تتغير بها علاقات الأغلبية والأقلية فى العالم المعاصر مع التقدم الذى حدث فى النظريات العلمية فى هذا الصدد ، وبخاصة وأن كثيراً من المؤلفات التى تم تداولها لفترة طويلة ، والمبررات التى قدمت بشأن الأنماط القائمة وأنواع التحامل والتفرقة المختلفة ، تبدو اليوم غير ذات أهمية . ولا ريب أن هذا التغير المتلاحق فى الأفكار والآراء يشجع الباحثين على تقديم فرضيات جديدة ونظريات تجريبية تأخذ فى اعتبارها أنه قد تثبت عدم ملاءمتها إذا ما ظهرت براهين أو أدلة أكثر حداثة .

الفصل الرابع

وجهات النظر المختلفة
بشأن علاقة الأكثرية بالأقلية

المبحث الأول

موقف الفكر الإسلامى من الأقليات

يعد التسامح من السمات المميزة للدين الإسلامى تجاه الديانات السماوية الأخرى . فقد رسم القرآن الكريم والأحاديث الشريفة عند المسلمين الطريق لهم فى معاملة غير أتباع دياناتهم . ففى القرآن أن الله يحث المسلمين على أن يحسنوا معاملة غير المسلمين ، وأن يكونوا معهم بررة عدولا بقوله : « لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب

المقسطين[١] » . ويبيح الإسلام للمسلمين أن يؤاكلوا غير المسلمين ، وأن يصاهروهم مما يخلق امتزاجا بين هؤلاء وأولئك . وفى ذلك يقول الله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم[٢] » .

وقد ورد فى القرآن عديد من الآيات فى محبة أهل الكتاب وفى محبة النصارى ، منها ماورد فى سورة آل عمران : « من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون ، يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون فى الخيرات وأولئك من الصالحين[٣] » . وكما ورد فى سورة البقرة « الذين آتاهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به[٤] » . وهكذا فإن القرآن حين يتكلم عن المسيحيين من أهل الكتاب إنما يطلب أن تكون المجادلة بينهم بالتى هى أحسن . فقد

---

(١) سورة الممتحنة ، الآية ٨ .
(٢) سورة المائدة ، الآية ٥ .
(٣) سورة آل عمران ، الآيه ١١٣ ، ١١٤ .
(٤) سورة البقرة ، الآية ١٢١ .

ورد فى سورة العنكبوت : « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقالوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ، ونحن له مسلمون[١] » . بل لقد وضع القرآن أهل الكتاب فى موقف السؤال والمشورة ، وأحيانا الإفتاء فى الدين . ففى سورة يونس : « فإن كنت فى شك مما انزلنا إليك فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك[٢] » . وقد ورد أيضاً فى سورة الأنبياء : « وما أرسلنا قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون[٣] » . وعند الحديث عن النصارى، يصفهم القرآن بأنهم أهل رأفة ورحمة . ففى سورة الحديد فى الحديث عن السيد المسيح : « وقفينا بعيسى بن مريم وآتيناه الإنجيل وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة[٤] » وهو أيضاً يجعلهم أقرب الناس مودة فى آية قرآنية بسورة المائدة يميز فيها القرآن بين المسيحيين والمشركين فيقول : « لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشركوا ، ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا

(١) سورة العنكبوت ، الآية ٤٦ .
(٢) سورة يونس ، الآية ٩٤ .
(٣) سورة الأنبياء ، الآية ٧ .
(٤) سورة الحديد ، الآية ٢٧ .

نصارى ، ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون[١] » .
وبهذا وضع القرآن اليهود والذين أشركوا فى جانب ، ووضع النصارى فى جانب آخر مميزا بينهم وبين المشركين . ويدعو القرآن أهل الكتاب إلى اتباع تعاليم الإنجيل فى ذات السورة السابقة : « وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون[٢] » .

ويروى عن نبى الإسلام قوله : (من آذى ذميا فليس منى[٣])
ومن الطبيعى أن سار الخلفاء الراشدون فى معاملة أهل الكتاب سيرة القرآن وسيرة الرسول . والمثل على ذلك عمر بن الخطاب ، ففى عهده اتسع العالم الإسلامى وضم آلافا من غير المسلمين ، وعند تحقق النصر لجيوش المسلمين التى حاربت فى ايلياء ، كان عمر حريصا على السلم أكثر من حرصه على النصر ، ولذلك رحل بنفسه إلى هذه المدينة ، وكتب بينه وبين المسيحيين بها عهدا جاء فيه : (.. هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين إلى ايلياء من الأمان ، أعطاهم أمانا

(١) سورة المائدة ، الآية ٨٢ .
(٢) سورة المائدة ، الآية ٤٧ .
(٣) د. أحمد شلبي : « مقارنة الأديان — قسم الأديان السماوية ، الجزء الثالث : الاسلام » (القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦١) ص ١٦٢ .

لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها — أن لا تسكن كنائسهم ، ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من غيرها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن ايلياء معهم أحـــد من اليهود[١] » .

وكتب عمر للنصارى فى بيت المقدس أمنا على أنفسهم وأهلهم يتعهد فيه بسلامة كنائسهم ، فلا تهدم ، ولا تسكن ، ولهم أن يباشروا طقوس دينهم وعباداتهم دون أى تدخل أو ضغط[٢] .

وإذا كان الإسلام قد سمح لأهل الكتاب أو الذميين بممارسة دياناتهم وشئونهم الخاصة ، فإنه قد ألزمهم بدفع الجزية للمسلمين ، يدفعها منهم القادر على حمل السلاح ولا تدفعها المرأة ولا الصبى ولا الشيخ ولا الأعمى ـ وكان أقصاها ٤٨ درهما وعلى العمال والصناع ١٢ درهما . وكانت الجزية تدفع لسببين :

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٣ .

(٢) راجع مقالات الامام حسن البنا التى جمعها وشرحها وعلق عليها وخرج أحاديثها فؤاد الهمود فى كتابه بعنوان : « وميض من وراء السور » (الكويت : المنار ، ١٩٧٣) ص ٩٠ — ٩٧ .

١ — أن يستمتع أهل الكتاب بالمرافق العامة مع المسلمين ، كالقضاء والشرطة وغيرهما من المرافق العامة التى تحتاج إلى نفقات يدفع المسلمون قسطها الأكبر ، لكثرة عددهم ، ويسهم أهل الكتاب بالجزية فى تكاليف هذه المرافق .

٢ — لا يكلف القادرون من أهل الكتاب أن يحملوا السلاح ويدافعوا عن البلاد ، بل يقوم بذلك المسلمون . ولذلك يدفع أهل الكتاب هذه الضريبة نظير أعفائهم من هذا الواجب . ويسجل التاريخ أن بعض أهل الكتاب قاموا بنصيبهم فى الدفاع فى بعض الأحوال : فسقطت عنهم الجزية . وكان ذلك فى عهد عمر بن الخطاب.

وإلى جانب دفع الجزية التى يدعو القرآن بشأنها المسلمين إلى (قتال) أهل الكتاب الذين يرفضون القرآن حتى يعطوا الجزية على يد وهم صاغرون[(١)] ، كان الذميون يعانون بعض المضايقات الاجتماعية (مثل إرغامهم على إرتداء زى معين ، أو ركوب حيوانات معينة ، أو تشييد مساكنهم بطرق خاصة[(٢)]) وتعرضوا فى بعض الأوقات

---

(١) سورة التوبة ، الآية ٢٩ .

(٢) أنظر فى المضايقات التى تعرض لها الأقباط : د . سيدة إسماعيل كاشف ، « مصر فى عصر الولاة من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية » (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية) ص ١١٤ — ١١٩ .

إلى اضطهاد صريح[١] ، إلا أن وضعهم بصفة عامة ـ كان أفضل بلاشك من وضع الذين اختلفوا مع الكنيسة فى غرب أوربا فى الحقبة ذاتها ، فقد تمتع المسيحيون واليهود فى الشرق الأدنى الإسلامى بممارسة طقوسهم وشعائرهم بحرية ، وتمتعوا بحقوق الملكية الفردية ، وعين الكثير منهم فى الوظائف الحكومية ، بل وفى المراكز العليا بالدولة[٢] وسمح لهم بالاحتفاظ بمدارسهم ومؤسساتهم الدينية ودور عباداتهم الخ ..

وقد اعتمدوا عليهم فى ميادين عدة ، لعل من أبرزها التعليم والطب والهندسة والأمور المالية . فمن جهة التعليم ، اختار الخليفة معاوية بن أبى سفيان رجلا مسيحيا لكى يؤدب ابنه زياد . واختار زياد كاهنا مسيحيا لكى يؤدب ابنه خالداً . وكان الخليفة عبد الملك بن مروان يتخذ يوحنا الدمشقى مستشاراً له ، وقد اختار رجلا معلما

(١) أنظر تفاصيل المضايقات وألوان الاضطهاد التى تعرض لها أهل الذمة فى مصر المماليك على سبيل المثال : سعيد عبد الفتاح عاشور : « المجتمع المصرى فى عهد السلاطين المماليك » (القاهرة ، ١٩٦٢) ص ٤٢ — ٤٥ .

(٢) سيطر المسيحيون فى بعض المناطق على جزء من السلطة الادارية . فمثلا كان التقليد يقضى بأن تكون وزارة المالية المصرية فى يد الأقباط حتى وقت قريب . أنظر :

Hourani, Albert, "Minorities in the Arab World" (London : Oxford Univ. Press, 1947), p. 21.

مشهورا إسمه اتقتيوس لكى يؤدب أخاه عبد العزيز . ولما صار عبد العزيز بن مروان حاكما لمصر أخذ معه اتقتيوس كمستشار له .
وكان الأخطل من الشعراء المسيحيين المشهورين اندمج فى مجموعة متلازمة مع جرير والفرزدق التى اشتهرت فى العصر الأموى . وكان الأخطل مسيحيا حينما يدخل إلى مساجد المسلمين يقوم المسلمون له إجلالا لعلمه وأدبه كما تروى صفحات التاريخ الإسلامى .

واهتم كثير من الخلفاء المسلمين وولاتهم بالمسيحيين من كل ناحية . فكان محمد بن الاخشيد يبنى بنفسه الكنائس ويتولى ترميمها وقد بنى الخلفاء المسلمون كنيسة أبى سرجة فى مصر القديمة . وتولى الخليفة العزيز بالله الفاطمى الاهتمام بكنيسة أبى سفين . وقد أفاض المقريزى فى (الخطط) والمسعودى فى (مروج الذهب) فى الحديث عن مقدار اهتمام الخلفاء الفاطميين بالكنائس وبنائها وترميمها فى ذلك العهد .

ومن ناحية الطب ، أنشىء أول مستشفى فى مصر فى عهد أحمد بن طولون . وكان الرجل من المحبين للأقباط كثيراً ، وقد اختار مسيحيا لكى يبنى مسجد أحمد بن طولون ، واختار مسيحيا لكى يبنى القناطر ، واختار مسيحيا لكى يبنى كثيراً من منشآته . وكان

يذهب إلى زيارة دير القصير فى أوقات كثيرة ، لأن الأديرة المصرية كانت مجالا لإنقاذ الخلفاء والولاة وقت الشدائد ، وكانوا يقضون فيها الكثير من الوقت ويصادقون رهبانها وأساقفتها . فقد ابتنى هشام بن عبد الملك للبطريرك فى أيامه بيتا إلى جوار قصره ، وكان يستمع منه إلى عظاته . وكان الخليفة العزيز بالله الفاطمى على صداقة كبيرة بالبابا إبرام والأنبا ساويرس أسقف الاشمونين ، وكان يدعوهما إلى قصره مع رئيس القضاء .

وكان طبيب معاوية بن أبى سفيان نصرانى يدعى ابن افان ، وطبيب أبو جعفر المنصور الخاص مسيحيا أسمه جرجس بن بخت يشوع ، وطبيب الخليفة هارون الرشيد جبريل بن بخت يشوع . وكان هذا الخليفة يقول للناس من كان منكم له حاجة عندى فليكلم فيها جبرائيل لأنى لا أرد له طلبا . وكان حنين بن اسحق من أشهر الأطباء حتى قيل عنه أنه أبو قراط عصره وجليدوس دهره . وكما قام حنين بن اسحق هذا بتعليم الكثيرين الطب ، تعلم هو أيضا اللغة العربية والفقه الإسلامى على يد سيبويه ، ونبغ فى اللغة العربية نبوغا عظيما .

وبالإضافة إلى أن هذا التسامح قد ساعد الأديان الأخرى على

الاحتفاظ بخصائصها الأصلية ، فإنه قد لعب دوراً رئيسيا فى الاحتفاظ بالأهمية الأساسية للمجتمع الدينى كوحدة اجتماعية فى الشرق الأوسط وظلت القيم الاجتماعية والسياسية للوحدة الدينية مسيطرة ، حتى بعد انتشار مؤثرات الحضارة الغربية فى الشرق ، وبدء ظهور الاتجاه نحو عدم التمسك بالتعاليم الدينية . وبعبارة أخرى ، فإن ضعف ممارسة الحياة الدينية لم يؤد إلى ضعف نشاط الرجل الشرقى من الناحية السياسية والاجتماعية فى إطار المجتمع الدينى الذى ينتمى إليه [1] .

ويلاحظ — تفسيرا لهذه الظاهرة — أن الإسلام لا يفرق بين الدين والدولة . فرئيس الدولة الإسلامية يقوم بالوظيفتين الدينية والسياسية . وقد شكلت تعاليم الدين الإسلامى الجانب المكمل للقوانين المدنية للدولة طوال مراحل تطورها . ونتيجة لذلك ، فإنه على الرغم من تمتع أهل الكتاب بالمزايا العديدة السابق ذكرها ، كان وضعهم دائما مضطربا غير مستقر . ففى بلاد يعتمد كل شىء فيها على المزاج الشخصى للحاكم ، ولا تكون فيها حياة الأفراد وممتلكاتهم آمنة ،

---

1. Baer, Gabriel, J., "Population and Society in the Arab East", Trans. from the Hebrew by Hanna Szoke (London: Routledge & Kegan Paul, 1964), pp. 71-73.

كان المسيحيون واليهود أشد عرضة للمتاعب بأكثر من غيرهم[1] .

وقد ساعد على ثبات المجتمع الدينى أيضاً عامل آخر[2] تميز به الشرق الأوسط بصفة عامة ، إلا وهو تخلف الطبقات المتوسطة والعاملة التى تعيش بالمدن وتكون أكثر نشاطا واستعداداً من غيرها من الطبقات لإحلال نوع جديد من الولاء يقوم على أساس قومى أو طبقى محل الولاء القائم على أساس العقيدة الدينية .

ويورد ألبرت حورانى .Hourani, A أسبابا أخرى[3] أدت إلى زيادة ضغط هـذه الأقليات الدينية على العالم العربى المسلم . فأولا ـ لقد قوت الاختلافات الدينية من الفروق القبلية والقومية ، كما حدث بين الدروز ، وهم طائفة مسلمة قليلة فى لبنان وسوريا ، تطرفت بعيدا عن السنة . وثانياً ـ لقد دامت اختلافات الدين واللغة والعادات بتأثير العزلة الاجتماعية من طائفة لأخرى على طول القرون التى سبقت انتشار وسائل المواصلات الحديثة وبتأثير العزلة الجغرافية

---

1. Hourani, Op. Cit., pp. 21-22.
2. Baer, Op. Cit., p. 73.
3. Hourani, Op. Cit.

نتجت عن بيئة مقسمة وقاسية من الصحارى والجبال . وأخيراً ـ كانت الحكومة أقل سيطرة خارج المدن والسهول بسبب صعوبة المواصلات ، بل انها تجاهلت بعض أنماط الحياة داخل المدن والسهول. ونتيجة لذلك ، أمكن للثقافات المحلية أن تنمو وأن تزدهر ، ثم أن تنسكمش إذا ماهددها أمر ما ،وتنسحب إلى أعمق المناطق الخبيئة حيث يسهل عليها أن تحافظ على سمتها الخاصة . وبهذه الطريقة كان الحكام المحليون والإقطاعيون قادرين على حماية أنفسهم .

وبخلاف هذه النتيجة ، أدت العوامل السابقة إلى نتيجتين أخريين :

١ ـ كانت الطوائف المسيحية واليهودية فى العالم العربى والإسلامى لفترة طويلة هى الوسيط الرئيسى الذى انتشرت عن طريقه الفنون الحديثة والمنتجات والأذواق والمفاهيم الغربية ، إذ كانوا هم التجار ورجال البنوك وأصحاب المصانع الأساسيين ، وكان الكثير منهم يعملون مديرين وموظفين فى مؤسسات أقامتها البيوت التجارية الغربية ، فأصبح للموارنة ارتباط تقليدى مع فرنسا ، والدروز مع بريطانيا ، والأرثوذكس اليونان مع روسيا . وهذه الروابط أدت إلى مزيج من التماسك الاجتماعى بين أفرادها .

٢ ـ كانوا ـ فى العادة ـ محايدين بالنسبة للصراعات السياسية ضد الحكم الغربى ، ماعدا فئة قليلة من المسيحيين الذين أصبحوا زعماء للحركة القومية العربية أمثال أديب اسحق ، والياس مرقص ، وبعض الحركات القومية المحلية الأخرى كالحركة الوطنية المصرية التى بلغت ذروتها فى ثورة ١٩١٩ ، وكان غالبية زعمائها من الأقباط.

وتمكنوا من خلال هذا الدور من بث بعض الأفكار الأوربية لأن قوميتهم ، كمسيحيين ، كانت قومية علمانية لا تصطبغ بالصبغة القومية العربية الإسلامية . وفى خلال الأعوام من ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠ ، كان هناك نسبة كبيرة من المسيحيين واليهود فى الأحزاب الشيوعية العربية ، وذلك قبل أن تتحالف الشيوعية الدولية مع الفكرة القومية العربية السائدة[١] .

والخلاصة أنه فى السنوات الحديثة أثرت موجات القومية فى العالم فى مفهوم الأقليات بالشرق الأوسط . فلم يعد الشعور القومى أحد الأمور الهامة التى تفرق الشعوب بأكثر مما يفعل الدين ، بل أن

1. Berger, Morroe, "The Arab World To-day" (New York : Doubleday, 1964), pp. 237-238.

الاختلافات الدينية الباقية تجد تعبيراً عن نفسها بغزارة فى كميات علمانية وقومية . والقومية العربية نفسها مثال أولى لهذا النزوع ، فما زال هناك حمية دينية وراء مظهرها الدنيوى بين ملايين المسلمين الذين يشعرون بها وإن لم يظهروا ذلك على الملأ .

المبحث الثانى

موقف الأقليات فى الفكر الغربى

قام أصحاب المذهب الداروينى الاجتماعى العنصرى من الأوربيين والأمريكيين فى القرن التاسع عشر ، بنشر بعض المفاهيم العلمية الخاطئة التى تدعو إلى الاعتقاد بسيادة « العنصر الأبيض » . ويتضمن هذا الإدعاء تعظيم شأن العوامل البيولوجية فى الاختلافات العرقية ، سواء كانت عوامل وراثية أو فردية . وعلى سبيل المثال ، ظلت المفاهيم الخاصة بعلم النفس بشأن مقاييس اختبارات الذكاء موضع اقتناع كدليل محدد على وجود الاختلافات العرقية .

وقد افترض أصحاب هذا الاتجاه — طبقا لمقاييس اختبارات الذكاء تلك — أن للزنجى مزاجا عنصريا ، وأن قصوره أو عدم تبصره

واعتماده على الغريزة يعود ــ فى جزء منه ــ إلى أصله المتوارث ، وأنه يمتاز بقلة التكيف مع الحضارة المعقدة ، وأن الدم الأبيض ــ من ناحية أخرى ــ مسئول عن الطموح والتفوق من جانب، وعن الفضيلة والأخلاق من جانب آخر (١) . وأعطيت للزنوج والهنود والمكسيكيين والإيطاليين وجماعات أخرى معدلات ضئيلة فى تجارب علم النفس .

على أن هذه الإفتراضات لاقت معارضة قوية فى أغلب الدول ، وبدأت تظهر آراء أخرى أكثر واقعية وتأكيداً بعد الحرب العالمية الأولى. فقد ربط توماس وبارك Thomas, W.I. and Park, Robert E. دراسة الأقليات العرقية بمفاهيم عامة عن البنيان والنشاط الاجتماعيين. ثم اضيفت أبعاد أخرى أكثر تقدما إلى التحليل العلمى الاجتماعى . وفى عام ١٩٤٥ قدم كثير من الباحثين رصيداً غنيا من الأبحاث النظرية والوصفية التى تقوم عليها المحاولات الحالية لفهم الظاهرة موضوع الدراسة (٢) .

---

1. Frazier E. Franklin, "Sociological Theory and Race Relations" American Sociological Review (ASR), June, 1947, p. 267 And E.B. Reuter "Racial Theory" (AJS), May, 1945, pp. 452-461.

(٢) أنظر دراسات :

Thumson, Charles : Dollard, John; Wirth, Louis; Maclever, R.M.; Reuter, E.B.; Klineberg, Otto; Alport, Gordon; Lewin, Kart; Myrdal, Gunnar; Young, Donald Mcwilliams, Cary & Warner, W. Warner, W. Lloyd; Frazier, E. Franklin.

ويلاحظ وجود الكثير من المنازعات والخلافات فى الرأى فى مجال العلاقات بين الأكثرية والأقلية لدى المفكرين الغربيين . فهناك من يفسر التحامل والتفرقة أساساً فى ضوء المنافسة الإقتصادية أو اغراض الاستغلال ، أو الآثار غير المباشرة للمتغيرات السياسية والإقتصادية بأساليب ونفسيرات نفسية . وتفترض بعض هذه النظريات أن النخبة الاقتصادية قد تبنت عن قصد سياسة التحامل أو التحيز من أجل الحفاظ على دوام سيطرتها (١) . ويقوم آخرون بتفسير التفرقة أساسا فى ضوء القوى الإقتصادية غير الشخصية أى الجماعية مثل مستويات المعيشة ، ودرجة التمدين والتصنيع ، ذلك دون التسليم مسبقا بأن التحامل موجود فى هذه العوامل بقدر كبير (٢) . ولكن الكثير من علماء الاجتماع يميلون إلى تقليل أهمية العوامل الإقتصادية . بل أن بعضهم ينكرون هذه الأهمية على الإطلاق . وتفسر بعض نظرياتهم التحامل والتفرقة على أساس خصائص مشتقة من الطفولة

---

1. Cox, Oliver, "Caste, Class and Race", Op. cit., Williams, Cary, "A Mask for previlage : Anti-Semitism in America" (Boston, 1948) and Locke & Stern (eds.), Op. cit.

2. Blalock, Op. cit., p. 37.

البعيدة ، وأن المشكلة تنحصر أساساً فى الصراع حول العقائد كما كان الحال فى التقاليد المعادية للسامية فى ألمانيا قبل النازية[١] .

أما الفكر الأمريكى فيما يتعلق بالعلاقات العرقية ، بصفة خاصة ، فيلاحظ أنه على الرغم من كثرة الأبحاث فى هذا المجال إلا أنها تفتقر إلى الدراسة المقارنة . وقد لاتوجد من بين مئات الدراسات المنشورة عن الأوضاع العنصرية فى الولايات المتحدة إلا حوالى من خمس إلى عشر دراسات مقارنة من مجموع الدراسات بالعالم كله[٢] . ولا يزال ميدان العلاقات العرقية المقارنة غير مترابط من الناحية المنطقية وفى مرحلة بدائية ، حتى أنه ينظر فى الغالب إلى أى دراسة تعتمد على علوم متنوعة متداخلة المصادر على أنها دراسة « رائدة » ، فضلاً عن ندرة الكتابات النفسية عن كثير من المجتمعات من

---

(١) توجد هذه الفكرة بوضوح شديد لدى Rokeach فى مؤلفه "Open and Closed Mind".

(٢) مثال الباحثين فى مجال هذه الدراسات المقارنة .

Cox, C.; Frazier, F., Tannenbaum, Frank; Herskovits, Melville; Wagely, Charles; Beltran, Conzalo Aguirre; Freyre Galberto; Harris, Marvin; Lnd, Andrew W.; Shibutani, Tomostu and Kuper, Hild.

الناحيتين العرقية أو الإثنية مثل مجتمعات بورتوريكو ، والمكسيك، وأندونسيا [1] .

وإلى جانب هذا النقص، يلاحظ أن كثيراً من كتاب العلاقات العنصرية قد قيدوا أنفسهم لا في مجال الدراسة فقط ، بل وفى الفترة الزمنية التى قاموا بتغطيتها . فيركز علماء الاجتماع – مثلا – على المجتمعات الصناعية المعاصرة دون اهتمام كاف بالماضى . ورغم حماس علماء الأنثروبولوجيا لإعادة بناء مجتمعات تتميز بثقافتها الأصلية قبل غزوها ، فإنهم فشلوا – بصفة عامة – فى خلق علاقة بين الأقليات الإثنية والمجتمع الكلى الذى يحتويها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه على الرغم من تركيز علماء التاريخ على الماضى بطبيعة دراستهم ، فإن مجموع المؤرخين الأمريكيين حتى السنوات العشرين أو الخمس والعشرين الأخيرة ، كانوا يركزون اهتمامهم على دراسة العرقية Ethnocentrism ، ولا يهتمون بدراسة الجنس أو الأصل Race ، وتجاهلوا كثيرا من المشاكل والمؤسسات والإجراءات المرتبطة به ، ومنذ قريب فقط ، ظهرت صورة متكاملة للتاريخ الأمريكى ، بما فى

1. Berge, Pierre L. Vanden, Race and Racism, Op. cit., pp. 4-5.

ذلك العلاقات العنصرية[١] . ومن ثم ، يفتقر كثير من علماء الاجتماع الذين تصدوا لدراسة العلاقات العنصرية للحقائق التاريخية الأساسية ، لا لأنهم لم يتمكنوا من إدراكها ولكن بالأحرى لأنهم لم يستطيعوا التوصل إلى الديناميات التي قامت بتطوير العنصرية الأمريكية . ثم أن مجال العلاقات العنصرية — بصفة عامة — قد تميز بدرجة عالية من التركيز على التطبيقات السياسية العلمية ، مع إغفال التكامل النظرى مع علم النفس ، كما تميز بقدر كبير من العزلة عن المضمون الاجتماعى العام فى تحليل العلاقات القائمة على العنصر أو الجنس .

وأخيراً ، فإنه على الرغم من إدعاء عدد كبير من علماء الاجتماع بأن الاستقلال والموضوعية أمران ممكنان ، وأنه يمكن الفصل بين وظائفهم كعلماء وبين كونهم مواطنين عاديين ، إلا أن معظم ماقام به علماء أمريكا الشمالية وفى مجال الدراسات العنصرية ظل حتى وقت قريب للغاية متأثراً بدرجة كبيرة بالتفاؤل والرضا الشخصى عن « صلاحية المجتمع الأمريكى » ، والحذر من الإصلاحات

«١» أنظر على سبيل المثال .

Ward, C. Vannwood; Handlin, Oscar; Franklin, John Hope; Hofstadter, Richard and Tannenbaum, Frank.

التدريجية التى ينادى بها بعض المثقفين « الليبراليين » والإقتناع بأن حل المشكلة العنصرية يتم عن طريق إندماج وامتصاص الأقليات داخل التيار القائم على إجماع الرأى العام فى المجتمع[١] .

المبحث الثالث

موقف الأقليات فى الفكر الماركسى

تقوم الماركسية على مبدأ الأممية ، بمعنى المساواة بين الأصول القومية لطبقة العاملة وبين أحزابها ، والجمع الشامل بين الأممية والروح الوطنية ، والتمازج بين الأممية والوطنية فى حياة الطبقة العاملة وجميع الكادحين ونشاطهم ، وإخضاع مصالح الطبقة العاملة فى كل دولة لمصالح الحركة العالمية ككل. ويرى الفكر الماركسى أن القومية فى الفكر والمفهوم الغربيين — أو مايسميه بالقومية البورجوازية — هى النقيض المباشر للأممية البروليتارية ، وهى جزء لا يتجزأ من أيديولوجية البورجوازية وسياستها ونشاطها العلمى . فالقومية البورجوازية والأممية البروليتارية — طبقا لهذا المفهوم — هما شماران

1. Berge, Op. cit., p. 5.

متضادان للنهاية ، يميزان المعسكرين الطبقيين الكبيرين فى العالم الرأسمالى كله ، ويعبران عن سياسيتين (بالإضافة إلى عقيدتين) متناقضتين فى المسألة القومية[١] .

ويرجع هذا التعارض بين الأممية البروليتارية والقومية البورجوازية — فى نظر الماركسيين — إلى أن وجود القومية هو نتيجة لتطور الشعب اجتماعيا ، وليس نتيجة تطورها القومى كما يؤكد ذلك الأيديولوجيون الرأسماليون .

أما القومية ، فهى نتيجة سيطرة الملكية الخاصة . بالإضافة إلى أن القومية — طبقا لهذا الرأى — هى أحد الأسلحة الرئيسية التى استخدمتها البورجوازية فى النضال من أجل السلطة ، وأنه حين جاءت البورجوازية إلى السلطة أضفت « على جميع إدعاءاتها الذاتية السمة القومية » كما يقول ماركس[٢] . وأخيراً ، تسمى البورجوازية

---

(١) لينين : المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٤ — مقالة بعنوان : « ملاحظات إنتقادية حول المسألة القومية » أكتوبر — ديسمبر ١٩١٣ ، نقلا عن : كنوز الماركسية اللينينية : ماركس ، انجلز ، لينين — حول الأممية البروليتارية والقومية البورجوازية (منشورات وكالة أنباء نوفوستى ، ١٩٧٤) ص ٦٨ .

(١) ماركس وانجلز : المؤلفات ، المجلد ٤٧ ص ٥٦٤ . الطبعة الروسية ، نقلا عن كنوز الماركسية اللينينية ، المصدر السابق ، ص٥ .

ـ فى نظر الفكر الماركسى ـ إلى أن تحل الوعى الطبقى لدى الطبقة العاملة ، وذلك بنشر الروح القومية . وبمثل هذه الطريقة ، تحاول أن تخلق تصوراً عن وجود وحدة مصالح قومية لدى كافة الأمة .

وبناء على ذلك ، فإن كل سياسة الأممية الشيوعية ـ فيما يتعلق بالمسألة القومية ومسألة المستعمرات ـ يجب أن ترتكز فى المحل الأول على اتحاد أوثق للبروليتاريين والجماهير العاملة لكل الأمم والبلاد من أجل صراع ثورى مشترك للاطاحة بأصحاب الأرض والبورجوازية وأن هذا الاتحاد وحده هو الذى سيضمن الانتصار على الرأسمالية(١) . وفى الوقت نفسه ، تعارض الماركسية بلا هوادة النزعة القومية مهما كانت « عادلة ، ونقية ، وناعمة ، ومتمدنة » . ولا يمكن للبروليتاريا أن تساند أى تكريس للقومية ، بل هى ـ على العكس ـ تدعم كل مايساعد على محو الفوارق ، وهدم الحواجز القومية ، وكل مامن شأنه أن يجعل الروابط بين القوميات أوثق فأوثق ، وكل ما يؤدى إلى

(٢) ف . أ . لينين : « فى السياسة الخارجية للدولة السوفيتية » ، ترجمة أحمد فؤ ادبلبع (القاهرة : مكتبة دار الشرق ، ١٩٧٣) ص ٢٦٠ .

إندماج الأمم ، وكل تصرف خلاف ذلك معناه الوقوف إلى جانب ضيق الأفق القومى الرجعى[١] .

على أن فكرة المصالح الإقتصادية المشتركة القائمة على عوامل اجتماعية وظيفية بحتة ، وما دفعت إليه من محاولات فى شأن دعم الأممية الشيوعية ، لم تفلح فى القضاء على مفهوم القوميات المحلية بالمعنى التقليدى داخل الاتحاد السوفيتى[٢] . لذلك وضع الحزب وزعيمه لينين البرنامج الماركسى الخاص بالمسألة القومية . وكانت أهم مطالب برنامج الحزب التى أقرها المؤتمر الثانى عام ١٩٠٣ فيما يتعلق بالمسألة القومية تتضمن حق الأمم فى تقرير مصيرها ، والمساواة الكاملة لجميع المواطنين بصرف النظر عن العقيدة والقومية والجنس ، وإلغاء الامتيازات الطبقية ، وحق السكان فى إستخدام اللغة القومية فى المؤسسات الحكومية والاجتماعية وفى المدارس الخ ..

كما وضع لينين فى مؤلفاته العديدة أسس هذه المبادىء وغيرها

(١) لينين : المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٤ — مقالة « ملاحظات إنتقادية حول المسألة القومية » « الاستقلال الذاتى الثقافى — القومية » ، المصدر السابق ، ص ١٣١ — ١٣٣ .

(٢) د . طعيمة الجرف : « أبحاث فى المجتمع العربى — القومية العربية والتطور السياسى للمجتمع العربى » (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ٦٤/١٩٦٥ ، ص ٩٩

فى البرنامج القومى ، وطورها وحددها وقدم وعلل فكرة الجمع بين الصراع الطبقى البروليتارى والصراع من أجل القضاء على القهر القومى، وبين الصراع من أجل الاشتراكية ونضال الشعوب المستعبدة التحررى للامبرالية[١] وحينما وضع لينين القضايا الأساسية للحزب الماركسى فى مجال المسألة القومية ، صاغ مهام البروليتاريا فى هذا المجال فى فترة الثورة الاشتراكية . وأكد لينين فى مؤلفاته على أن يبقى لجميع الأمم الداخلة فى قوام الدولة الحق فى الانفصال وتكوين دولة مستقلة ، فكتب يقول : « يجب على جمهورية الشعب الروسى أن تجتذب إليها الشعوب أو القوميات الأخرى لا بالقسر وإنما بالاتفاق الاختيارى الكامل على تكوين دولة مشتركة . فالوحدة والتحالف الأخوى بين عمال جميع البلدان لا يتفق مع القسر المباشر أو غير المباشر على القوميات الأخرى»[٢] .

وطالب الحزب الشيوعى — بقيادة لينين — بالقضاء على

---

(١) فى الذكرى المئوية لميلاد ف . أ . لينين — موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى (موسكو : دار النشر للمطبوعات السياسية ، ١٩٦٩) ص ١٤ ، نقلا عن : شافير : « الاتحاد الراسخ بين الجمهوريات السوفيتية ، ترجمة محمد الجندى (موسكو : دار التقدم) ص ٩ — ١٠ .

(٢) ف . أ . لينين : المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ١٥٤ ، نقلا عن شافير ، المرجع السابق ، ص ١٠ .

عدم المساواة والظلم القوميين والمساواة بين جميع القوميات ، وحق جميع الأمم فى تقرير مصيرها بما فى ذلك الإنفصال وتكوين دولة مستقلة . وقد نشرت الكتلة العمالية الاشتراكية الديمقراطية الروسية فى العدد رقم ٤٨ من صحيفة بورت برافدا (طريق الحقيقة) مشروع قانون حول المساواة فى الحقوق القومية ، أو كما تنص تسميته الرسمية « مشروع قانون حول إلغاء كافة القيود على حقوق اليهود ، وجميع القيود بشكل عام المتعلقة بأصل المواطن أو انتمائه لأية قومية كانت[١] » .

وفى ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ أقرت حكومة العمال والفلاحين السوفيتية وثيقة هامة هى (بيان حقوق شعوب روسيا) . وقد جاء فى هذا البيان بأن السلطة السوفيتية تضع حداً لسياسة القسر والغير القومى وإثارة شعوب روسيا ضد بعضها البعض ، ويحل محل هذه السياسة المشينة سياسة صريحة وشريفة تؤدى إلى الثقة المتبادلة الكاملة والاتحاد الثابت بين شعوب روسيا . وجاء فى البيان[٢] : « .. قرر مجلس

---

(١) لينين : المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥ ، بورست برافدا (طريق الحقيقة) ، ١٦ أبريل ١٩١٤ ، نقلا عن كنوز الماركسية اللينينية ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .
(٢) مراسيم السلطة السوفيتية (موسكو : دار نشر المطبوعات السياسية ، ١٩٥٧) المجلد ١ ص ٤٠ ، نقلا عن شاميز ، المرجع السابق ص ١٥ — ١٦ .

مفوضى الشعب وضع المبادىء التالية أساساً لنشاطه فى مسألة قوميات روسيا :

١ — المساواة بين شعوب روسيا وحق كل منها فى السيادة .

٢ — حق شعوب روسيا فى تقرير مصيرها بحرية بما فى ذلك الإنفصال وتكوين دولة مستقلة .

٣ — إلغاء جميع أنواع الامتيازات والقيود القومية الدينية .

٤ — التطور الحر للأقليات القومية والجماعات الإثنية التى تقطن أراضى روسيا .

كما ورد فى مرسوم السلام الصادر عن مؤتمر (كل روسيا الثانى لسوفيتات العمال والجنود) من ٥ إلى ٢٦ أكتوبر (٧ — ٨ نوفمبر) ١٩١٧ أن الحكومة تعتبر « أنه من أعظم الجرائم ضد البشرية أن تستمر هذه الحرب (الحرب العالمية الأولى) حول قضية كيف تقتسم بين الدول القوية والغنية القوميات الضعيفة التى قامت بغزوها ، وتعلن فى مهابة تصميمها على أن توقع على الفور شروط السلام لوقف هذه الحرب وفق الشروط المشار إليها التى هى عادلة

على حد سواء بالنسبة لكل القوميات دون استثناء[١] » .

وجاء ستالين ليطور المفهوم القومي في الفكر الماركسي بتحديد أكثر . فقد عرف الأمة بأنها جماعة مستقرة من البشر ، تكونت تاريخيا على أساس الاشتراك في وحدة اللغة والأرض والحياة الاقتصادية ووحدة التكوين النفسي التي تتجلى في وحدة الثقافة[٢] . وأن فقدان وحدة واحدة من هذه المقومات يكفي بمفرده لانتفاء صفة الأمة عن الجماعة ، وأنه إذا كان من الضروري لكل أمة لغة مشتركة ، فليس من المحتم دائما أن تتوافر لغات مختلفة في وقت واحد . فقد كان الأمريكيون والإنجليز يكونون أمة واحدة يوم كانوا يقطنون أرضا واحدة هو إنجلترا ، ولكن حدث أن هاجر جزء من شعب الإنجليز إلى الأرض الجديدة ، مما سمح لهم بأن يكونوا بمرور الزمن أمة واحدة في الأرض الجديدة لو لم تكن أنحاء أمريكا الشمالية مرتبطة بعضها ببعض في كيان إقتصادي واحد . ومن ثم فإن الوحدة الإقتصادية والتماسك الإقتصادي يصبحان خاصيتين مميزتين للأمة . وأخيراً ، فإن الأمة لا تتميز عن غيرها بظروف حياتها الاقتصادية فحسب ، بل

---

(١) ف . أ . لينين : في السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، المرجع السابق ، ص ٤ — ٥ .
(٢) ساطع الحصري : « أبحاث مختارة في القومية العربية » (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٤) ص ٢٤٦ .

بعقليتها التى تتجلى فى خصائصها الثقافية . وقد نشأت هذه النظرية فى أوائل هذا القرن بروسيا، وسميت باسم (نظرية الماركسيين الروس) .

كذلك ، فقد كان ستالين يرفض وجهة النظر القائلة بضرورة قيام دولة قومية مستقلة كمقوم رئيسى للأمة ، حيث يؤدى الأخذ بهذا الرأى إلى أن يقتصر تعريف الأمة على الشعوب التى تملك دولا خاصة بها ومستقلة عن غيرها . أما جميع الشعوب المغلوبة على أمرها والمحرومة من دولة مستقلة ، فستخرج ـ تأسيسا على هذا الرأى ـ من عداد الأمم ، وهو مالا يمكن التسليم به [١] . ولعل ذلك هو ما دفع ستالين إلى المطالبة بحق الأمم فى الاستقلال وفى العيش كدولة مستقلة [٢] .

ولهذا أيضا ، فإنه على الرغم من إرتباط شعوب الاتحاد السوفيتى بفكرة الاشتراكية ، فانه لابد مع ذلك ـ فى رأى لينين ثم ستالين من بعده ـ أن يعمل حساب فى التنظيم السياسى للدولة لاختلاف الثقافات القومية لدى هذه الشعوب ولمصالحهم المحلية

---

(١) عبد الرحمن البزاز : « بحوث فى القومية العربية » (القاهرة : معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٢/٦١) ص ١٥٩ .

(٢) ساطع : « ما هى القومية » (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

المشروعة فى إطار المصلحة الموحـــــدة لدولة الاتحاد ، كما سبق القول .

ويرجع السبب فى هـذا التخلى المرحلى عن الاتجاه النظرى لفكرة الشيوعية الأممية التى لا تؤمن بالقومية ، وبأن العمال لا أوطان لهم ، وبأن الخلافات القومية صائرة إلى الزوال ، إلى أنه لم يكن ميسورا أن يتحقق فجأة ودفعة واحدة إلغاء القوميات وإدماجها فى شعب واحد وطبقة واحدة . وحرصا على التسليم بالأمر الواقع ، فقد حرص إعلان الشعوب السوفيتية الصادر فى ١٦ فبراير ١٩١٧ وإعلان حقوق الشعوب المستغلة والكادحة فى يناير ١٩١٨ على أن يضيفا مبدأ الحرية القومية وحق تقرير المصير إلى مبادىء الثورة . وكذلك فقد حرص دستور ١٩٢٤ ثم دستور ١٩٣٦ على تنظيم الحكم فى دولة الاتحاد السوفيتى على أساس فيدرالى ، بما يحفظ للقوميات المختلفة جزءا من خصائصها الذاتية وشخصيتها المتميزة داخل إطار القومية الشيوعية العامة . كما حرص دستور ١٩٣٦ على أن يؤكد لجميع القوميات والعناصر حقوقا متساوية ، بل وأن يكون التدريس فى المدارس السوفيتية باللغات القومية (مادة ١٢١) ، وأن المساواة

فى كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قانون لاينقض (مادة ١٢٣) . واتفاقا مع هذه النصوص النظرية ، قرر الدستور السوفيتى حق القوميات المختلفة فى الانفصال عن الاتحاد . كذلك فإن وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى وتطبيقاتها تؤكد على حقيقة إحترام حقوق الإنسان وسيادة الشعوب وإقامة علاقات الصداقة بينها ، وبالتالى ترتبط بتوطيد دعائم السلام والأمن الدوليين على أساس المساواة لكل المواطنين فى كل مجالات الحياة بصرف النظر عن جنسيتهم أو جنسهم أو نوعهم أو ديانتهم(١) .

وفضلا عن هذه المجالات النظرية والدستورية فى دعم فكرة القومية ، فقد كانت الحرب العالمية الثانية من أهم العوامل المؤثرة فى إذكاء روح القومية فى شعوب الاتحاد السوفيتى أمام خطر الحرب وعنف الهجوم النازى على الأراضى الروسية .

وكان من نتائج هذه العوامل مجتمعة ، أن أخذت سياسة الاتحاد السوفيتى تنادى بنبذ سياسة الحرب وبالتعايش السلمى بين

---

1. Tunkin, Grigory, "Contemporary International Law", (Moscow Progress Publishers, 1969), p. 234.

الشعوب . وهى إذ تفعل ذلك فلأنها أخذت تتحول إلى الإعتراف بحق الشعوب الأخرى فى الحياة ودفاعا عن فلسفتها التى نادت بها منذ قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ . ولأنها ـ زيادة على ذلك ـ تدافع عن نفسها أمام الخطر المغولى الجديد المتمثل فى الصين وما تنادى به من سياسة الحروب والدمار .

الفصل الخامس

السلطة السياسية والاجتماعية
فى مجتمعات الأقلية
(المجتمعات الزنجية الأمريكية — نموذج)

المبحث الأول

تطور الأسس الأيديولوجية للعلاقات المتفاعلة بين الأقليات والمجتمع الأمريكى

إن وضع الأقليات فى أمريكا يختلف اختلافا بينا عنه فى أوربا . ذلك أنه خلال فترة التغيير الاجتماعى السريع فى أوربا فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، تغير البنيان الاجتماعى لكل من الجماعات الخاضعة والمسيطرة بحصول كل منها على مصادر قوة جديدة مكنتها من تغيير ميزان القوى . لذلك يمكن القول بأن أغلب الأقليات قد تحولت بعد الحربين العالميتين إلى دول ، وأن مشكلة أقليات أوربا

قد أصبحت مشكلة قومية[١] ، وبالمثل ، يمكن اعتبار الدول التابعة (أى الدائرة فى فلك دول أكبر منها) للفلك السوفيتى أقليات أو مستعمرات حسب المدلول اللفظى للكلمتين .

أما التجربة الأمريكية حيال المستعمرين الأوربيين الذين نفذوا إلى أو اخترقوا بالتدريج مناطق سكانية بدائية غير مأهولة ، فإنها أكثر تشابها مع تجربتى أستراليا ونيوزيلنده . لقد كان القادمون الجدد فى البداية أقليات فى حد ذاتهم ، ولكن نظراً لتفوقهم التكنولوجى والعسكرى ، حولوا الاختراق الاقتصادى إلى غزو واسع المدى أزاح السكان الأصليين بعد أن زاد عدد المهاجرين الوافدين . كما تغيرت بالمثل طبيعة أوضاع الأقلية برمتها . وقد ميز الاختلاف الكبير الأقليات الأوربية عن تلك الأمريكية بشكل واضح . ففى أوربا لم تستطع التغيرات المستمرة فى الحدود السياسية أن تغير من الطبيعة السياسية لمشكلة الاقليات ، إذ ظلت أحد أنواع

Sydney, Collins, "Coloured Minorities in Britain : Studies in British Race Relations, Based on Africa, West India and Asiatic Immigration" (London, 1947).

الصراعات القومية . لذلك انطبق على التجربة الأوروبية القول الفرنسى المأثور : « كلما حـــدث تغيير ، عدنا إلى نفس الشيء »
"Plus la change, plus c'est la même chose"

أما فى أمريكا ، فإن التطور التاريخى المتصل قد أدى إلى بزوغ أوضاع جديدة وإختلافات عديدة تمثلت أولاها فى طبيعة الهجرة . فعندما تم أول تعداد سكانى أمريكى عام ١٧٩٠ ، كان ٩٠ ٪ من السكان فى ذلك الحين قادمين من شمال وغرب أوربا ، ومنهم ٦٤ ٪ من الجزر البريطانية . واستمرت عملية الهجرة فى الأعوام من ١٨٠٠ – ١٨٨٢ حيث عرف ذلك العصر عموما بفترة « الهجرة القديمة » ولقد كانت هـذه المجموعة — إلى جانب تجانسها من وجهة النظر الأوربية — تعتبر نفسها متجانسة التكوين كذلك فى أمريكا . واستقرت على أساس أنها أغلبية متفوقة متميزة بالنظر إلى التنظيمات والحضارة الأمريكية التى كانت قائمة حينذاك (١) .

ثم استطاعت الجماعة المسيطرة باسم (الجماعة البيضاء الأنجلو سكسونية البروتستانتية) White Anglo-Saxon protestants (WASPS)

---

1. Green, Arnold, "Sociology" (New York, 1956), p. 240.

أن تقوم بتحديد الآخرين الخارجين عن دائرتها . إذ قامت تلك الأغلبية أولا بتصنيف الجماعات الأخرى إلى ملونين وغير ملونين على أساس لونهم الأبيض ، وكان الزنوج هم العنصر الأكثر إنتشاراً والأسهل تميزاً عن الجماعة المسيطرة (وإن وجدت فى بعض المناطق الجغرافية المحدودة تجمعات عديدة كبيرة ملونة مثل الهنود واليابانيين والصينيين والمكسيكيين والبورتوركيين) . وأظهرت الأغلبية السائدة (WASPS) مقتا شديدا نحو الجماعة الزنجية ، وأقامت نظام الإنفصال الاجتماعى Social Distance ، سواء فى مجال العمل أو السكن وذلك لاقصائهم بعيداً عنهم .

ثم قامت مجموعة الـ (WASPS) ـ تطبيقا لسياسة التفرقة بين القاطنين والغرباء بتحديد فئة الأجانب ـ وإن تداخلت أحيانا مع فئة الملونين ـ إلا أنها فى الغالب لم تمتزج بها طالما كان الشعب الأجنبى ينحدر من أصل أوربى. ولعل أقصى شعور بدائى عدائى تجاه الأجانب ظهر قبل الحرب العالمية الأولى وفى غضونها ، عندما كانت فلسفة الامتصاص ذات التأثير الرئيسى على الجماعة المسيطرة فى أمريكا . بل أنها طبقت فى بعض جوانب السياسة الخارجية كذلك . فمثلا كان لودرو ويلسون الذى حث الدول الأوربية على أهمية التعدد الثقافى بما يتعارض مع

مبدأ التوافق uniformity ـ تصريحات تختلف تماماً عن تصريحاته داخل أمريكا . إذ أعلن فى ذلك الوقت « ان أمريكا لا تتكون من جماعات . والفرد الذى يظن نفسه منتميا إلى جماعة وطنية معينة فى أمريكا ، ليس بعد مواطنا أمريكيا[1] » . وقد ساعدت هذه الفلسفة إلى حد كبير على نمو القيود على الهجرة إلى داخل أمريكا التى حدثت فى العشرينات من هذا القرن ، وتبعا لهذا الاتجاه ، تم التأكيد على اللغة الإنجليزية كرمز للامتصاص ، وأصبحت اللغات الأخرى تشير إلى الصفة الأجنبية .

كذلك استخدمت الجماعة المسيطرة (WASPS) الخصائص الدينية ، وقامت بتطبيقها فى بعض الأحيان على غير البروتستانت ، وفى أحيان أخرى على غير المسيحيين . وقد ظهرت بداية الشعور العدائى للكاثوليك فى الفترة من ١٨٣٠ — ١٨٤٠ عندما تمت تعبئة الشعور الوطنى ضد الكاثوليك . ومن ناحية أخرى ، إزداد العداء لليهود على أساس أنهم غير مسيحيين ، أو نتيجة للرصيد العرقى الموروث ضد الأجانب . وكانت هناك — أخيراً — بعض المفاهيم والدلالات الشعبية ، التى لم تكن فى الغالب منطقية ومتناقضة . فعلى

1. New York Times Magazine, May 16, 1948, p. 26.

سبيل المثال ، تحدد المكسيكيون - شعبيا - على أنهم شعب ملون ، وإن كانوا حسب تعداد الولايات المتحدة قد اعتبروا ضمن البيض .

وقد يتبادر إلى ذهن الغريب عن أمريكا أنه إذا أضيف التمييز اللونى إلى التمييز ضد الأجانب، يصبح الأجانب الملونين هدفا لأقصى أنواع الضغوط ، ولكن المشكلة فى الواقع ليست بهذه الصورة تماما : فالصينيون واليابانيون لم يكونوا هدفا للقيود العديدة المتطرفة التى فرضت على الزنوج الذين هم مواطنون أمريكيون بالمولد . أما بالنسبة للهنود ، فان هناك عنصر لونى آخر لدى الناس ، وهو أن البعد عن جماعة ما يضفى سحراً على الرأى الذى يتم تكوينه عن هذه الجماعة . فالبيض الذين يعيشون بعيداً عن مناطق الهنود المعزولة ، أكثر عرضة لتكوين مفهوم شبه رومانتيكى عن الرجل الأحمر النبيل . أما البيض الذين يعيشون فى ذات المناطق التى يعيش بها الهنود ، فان أحكامهم التى يصدرونها على سلوك الهنود وعلى كل معاملاتهم اليومية ، تكون - بصفة عامة - فى غاية الغلظة والقسوة .

وإذا أردنا تطبيق المفهوم القائم على أساس عامل العرق أو العنصر كأحد العلامات الأبرز وضوحا للعنصرية التى ميزت معاملة الشعب الأمريكى للأقليات ، فان الأمر يبدو على النحو التالى :

١ ـ الأصول غير القوقازية من غير المهاجرين :

(ا) المنحدرين من العبيد أى الزنوج

(ب) المنبوذين المحتقرين المعزولين أى الهنود

٢ ـ الأصول غير القوقازية من المهاجرين ولهم شكل قومى أو حضارى :

(ا) الجماعات القومية : كالبولنديين واليوغسلاف

(ب) الجماعات الثقافية : كاليهود

إن هناك ثلاثة نماذج أيديولوجية نظرية للوضع الأمريكى تتنافس فيما بينها لتقدم تفسيرات للطريقة التى استطاعت بها أمة كانت فى البداية أنجلو سكسونية بروتستانتية أن تمتص ـ إلى حد بعيد ـ واحداً وأربعين مليون مهاجر وأحفادهم ، من مصادر متنوعة وأن تجعلهم يلتحمون داخل نسيج الشعب الأمريكى فى كل واحد .

وهـــذه الأيديولوجيات هى : التوافق مع الإنجليزية Anglo-conformity ، وإنصهار المهاجرين على اختلاف أصولهم فى بوتقة واحدة Melting-pot ، والتعدد الثقافى Cultural pluralism :[1]

---

1. Barron, Op. Cit., pp. 395-396.

١ ـ التوافق مع الإنجليزية :

ويقصد به الرغبة فى الاحتفاظ بالمؤسسات الإنجليزية (بعد أن عدلتها الثورة الأمريكية) وباللغة الإنجليزية ، وبالنماذج الحضرية الإنجليزية الاتجاه ـ كعامل مسيطر نمطى فى الحياة الأمريكية . وقد ارتبطت إنطباعات أو أفكار عامة غامضة غير قابلة للاقناع عن الجنس والتفوق العنصرى الآرى أو الجرمانى ببرامج السياسة القومية وسياسات تقييد الهجرة التى اتسمت بتلك الانطباعات غير المؤكدة ، وذلك بتفضيل الهجرة من شمال أوربا وغربها على أسس فجة غير متبلورة . ومن هنا كان لابد من حدوث توازن ضرورى بين مبدأ التوافق وبين تلك الاتجاهات العنصرية .

ومنذ أن قدم الإنجليز إلى أمريكا لأول مرة ، أخذوا قصب السبق كرواد للحضارة . فأصبحت اللغة الإنجليزية هى اللغة السائدة ، وأصبح القانون الإنجليزى العام أساساً للقوانين المدنية الرسمية ، واحتوى الدستور الأمريكى على مبادىء الفلاسفة الإنجليز أمثال لوك وبيرك ، فضلا عن أن الغالبية العظمى من هذه المجموعة الأولى كانوا من البروتستانت الذين طعموا الثقافة الأمريكية بالسمة

البروتستانتية الخاصة[1] وأصبح يشار إلى هذه المجموعة المسيطرة بالبيض البروتستانت الأنجلوسكسون أى الـ WASPS كما سبق القول.

إلا أنه مع ظهور الصناعة، تغير تيار الهجرة فى الفترتين من ١٨٨٢ إلى ١٩٢٠ عندما وفد القادمون الجدد من أوربا أيضاً لأول مرة وبأعداد ضخمة، ولكن من شرق وجنوب أوربا هذه المرة. وهو ماعرف باسم «الهجرة الجديدة». ونظراً لاختلاف هؤلاء المهاجرين الجدد ثقافيا ودينيا، كانت المجموعة المسيطرة تنظر إليهم خلاء، وتعين وضعهم فى مراكز أقلية خاضعة للقيود.

وقد أدى وصول المستوطنين إلى مناطق الحدود فى غرب أمريكا فى ذلك الوقت إلى حدوث تغيرين جوهريين فى شكل السلطة : ذلك أن التسرب المنتظم إلى المنطقة الهندية والذى تميز بحالات صراع متقطع، قد أدى إلى إزالة إجبارية للسكان الهنود نحو مناطق معزولة تحت الرقابة، وانتهى الأمر إلى عزل الهنود فى مناطق منفصلة حيث تم اقصاؤهم بعيداً عن الجوانب الأساسية للحياة الأمريكية . أما فى

---

1. Schernerhorn, R.A. "These Our people, Minorities in American Culture" (Boston, 1940), p. 6.

الولايات الجنوبية ، فقد صار نظام العبيد السمة المميزة لعلاقات السلطة والقوة بها ، نتيجة إستيراد العبيد من أفريقيا للعمل الرخيص فى مزارع التبغ والأرز والقطن بصفة أخص .

وعلى ذلك يمكن تتبع النموذج الجمعى للاقليات الأمريكية لا فى العلاقات الجديدة بين الجماعات المسيطرة والجماعات الخاضعة بالنسبة للتغيرات التاريخية التى يمكن تتبعها زمنيا فحسب ، ولكن أيضاً فى الاتجاهات التى أدت إلى تفضيل منطقة على أخرى فى ضوء الاعتبارات الجغرافية .

ولقد أصبح واضحا فى الوقت الحاضر أن الأقليات الأمريكية — على العكس من الأقليات الأوربية فى نفس الفترة — لم تمنع ظهور الشكل القومى ، وأنه يمكن تحليلها على أساس تحليل السلطة وأساليب قوى الضغط . كذلك يعد التوافق مع الإنجليزية أكثر أنواع الأيديولوجيات إتباعا لسياسة الامتصاص فى أمريكا خلال تاريخها القومى(١) .

ولأن الخلافات السياسية مع انجلترا قد كتبت بالدم ، وأحدث

---

1. Handlin, Oscar (ed.), "Immigration as a factor in American History" (Englewood, Prentice-Hall, 1959), p. 146.

الانتصار الجديد بالحصول على الجمهورية والديمقراطية قلقا من أن يؤدى التدفق الكبير للشعوب الأوربية التى اعتادت على قيود الملكية المستبدة ، إلى التهديد بالقضاء على تلك الثمار التى كانت لاتزال غير ثابتة محفوفة بالمخاطر — لهذا السبب فانه على الرغم من الاقتناع العميق بالولايات المتحدة الجديدة كملاذ لأولئك المضطهدين والمستبعدين ، نجد تحفظات لها وزنها فيما يتعلق بنتائج تلك السياسة التى بدت شديدة الحرية .

ولقد وصل مبدأ التوافق مع الإنجليزية إلى أقصى تعبير له فيما يطلق عليه بحركة الأمركة التى سيطرت على البلاد خلال فترة الحرب العالمية الأولى . وكانت حركة رائدة لتجربة المهاجرين أنستهم ثقافتهم وارتباطهم بأوطانهم ، وجعلتهم أمريكيين إلى أقصى حد ممكن وذوى خصائص أنجلوسكسونية بحتة .

٢ — بوتقة إنصهار المهاجرين :

إذا كان مبدأ التوافق مع الإنجليزية فى مختلف مظاهره هو أكثر الأيديولوجيات السائدة تطبيقا لمبدأ الامتصاص فى التجربة التاريخية لأمريكا ، فإن هناك وجهة نظر أخرى كانت أكثر سخاء ومثالية ،

وكان لها أنصارها ومفسروها منذ القرن الثامن عشر ومابلاه . فلقد حتمت الظروف فى القارة العذراء تعديل المؤسسات التى جلبها المستعمرون الإنجليز معهم من دولتهم الأم. لذلك كان من الضرورى إعادة النظر فى المجتمع الامريكى الناشىء الذى تكون من مزيج جديد ثقافيا وبيولوجيا حيث اختلطت طرق التفكير والشعور والسلوك واللغة الأوربية ـ بلا تمييز ـ فى بوتقة سياسية بين الأمم الناشئة منصهرة بفعل نيران التأثير والتفاعل الأمريكيين لتكون شكلا جديدا تماماً .

إن سياسة الباب المفتوح للهجرة فى الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر كانت تعكس لدى بعض المفسرين عقيدة ثابتة بشأن فاعلية بوتقة الإنصهار الأمريكية ، وكانت تعكس الاعتقاد « بأن الجميع يمكن إمتصاصهم ، وأن الجميع يمكن أن يشتركوا فى شخصية وطنية وليدة[1] » .

وعند منتصف القرن الماضى انضمت فكرة البوتقة إلى بقية مبادىء العصر لتكون إحدى نتائج الهجرة . وكرد فعل فورى لها ،

---

1. Barron, Op. Cit., p. 40.

ظهر التحدى فى صورة الفلسفة الجديدة الخاصة بالتكيف مع الجماعة التى يعيش الفرد بداخلها لتنافس فلسفة أنصهار مفهومى التوافق مع الإنجليزية وبوتقة الانصهار ، ومع ذلك استمرت فلسفة بوتقة الإنصهار فى جذب جزء من الاهتمام بطريقة واعية نحو هذا الجانب من الوجه الأمريكى حتى النصف الأول من القرن العشرين .

٣ — التعدد الثقافى :

استقر جميع المهاجرين غير الإنجليز الذين وصلوا إلى الشواطىء الأمريكية بأعداد غفيرة خلال عهد الاستعمار الإنجليزى إما فى قفار بعيدة أو فى برارى موحشة ، أو فى بعض القطاعات الحضرية التى يصعب الوصول إليها ، مكونين مقاطعات عنصرية ، ويسعون للحفاظ على بعض صفاتهم الثقافية الوطنية بقدر الإمكان . وقد ساعدهم على ذلك التزايد المتلاحق فى عدد الأقارب والأصدقاء وأبناء جلدتهم الذين افتقدوا الروح العائلية فى أرض غريبة ، ورغبة المستوطنين فى إعادة بناء مجتمع يمكنهم فيه الاتصال فيما بينهم بلغة مشتركة والاحتفاظ بمؤسسات مألوفة لهم ، وأيضا نتيجة الحاجة إلى ارتباط بعضهم البعض فى أنواع المساعدة والحماية المتبادلة حتى يتغلبوا على شكوكهم حيال

المحيط الخارجى الغريب والمعادى فى أغلب الأحوال . وينطبق هذا على المهاجرين « القدماء » و « الجدد » على حد سواء .

وأصبحت أيديولوجية « التعدد الثقافى » هى الفلسفة الأمريكية السائدة فى القرن العشرين وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . وظهر تعبير (أمة الأمم) نيشق طريقا بين مفاهيم المتخصصين فى دراسة العلاقات المتفاعلة داخل الجماعات الإثنية والطائفية . وأصبح بعض الكتاب حاليا يفضلون الحديث عن التكامل بين المهاجرين ، بدلا من الحديث عن « إمتصاصهم[١] » . وإن كانت هناك استثناءات قليلة — من جانب علماء الاجتماع أو المتخصص فى العلاقات المتبادلة بين الجماعات — لم تمط إهتماما تحليليا كافيا لمعنى التعدد من حيث طبيعته وعلاقته بالمجتمع القائم على التصنيع الحديث وتطبيقاته على مشاكل التعامل والتفرقة .

---

1. Glazer, Nathan and Moyniham, Daniel Patrick, "Beyond the Relations", Paris, UNESCO, 1959; Glazer, Nathan, "Ethnic Groups in America, From National Culture to Ideology". Both articles in Berger, Morroe; Abel, Theodre and page, Charles H. (eds), "Freedom and Control in Modern Society" (New York : D. Van Nostrand, 1954), Eienstadt, N., "The Absorption of Immigrants" (London : Routledge & Kegan-Paul, 1954) ; Borrie, W.B. et al., "The Cultural Integration of Immigrants A survey based on the papers and proceedings of the UNESCO Conference in Havana (April, 1956).

وطبقا لهذا المفهوم ، يصبح وضع الجماعة الإثنية المميزة كالآتى : يتطور حمل التنظيمات والعلاقات الاجتماعية غير الرسمية داخل الجماعة الإثنية بما يسمح ويشجع أعضاءها على البقاء بعيداً عن حدود الجماعة الإثنية محققين ذاتيتهم بما لا يمكن تحقيقه بعيداً عن حدود جماعتهم الإثنية الأصلية .

وتصبح الصورة أكثر تعقيداً ، نتيجة الانقسامات الطبقية الاجتماعية التى تتداخل مع خطوط الجماعة الإثنية ، كما حدث بالنسبة للشعب البروتستانتى الأبيض فى أمريكا . ومع تطور كل جماعة إثنية إلى أجيال متتابعة ثانية وثالثة ، ظهرت مجموعات متعلمة تعليما جامعيا متضمنة قيام متوسطة عليا (وأحيانا طبقة عليا) .

وتميل مثل هذه التقسيمات الطبقية إلى تقييد علاقات الجماعة الأصلية بدرجة أكبر ، لأنه على الرغم من شعور عضو الجماعة الإثنية شعورا عاما مع بقية حاملى ميراثه الإثنى بشخصيته المنفردة ، فإنه لا يشعر بالراحة فى العلاقات الوثيقة إلا فقط مع أولئك الذين يشتركون معه فى الخلفية الطبقية التى ينتمى إليها .

ويمكن القول — بإيجاز — أنه بينما يأخذ الامتصاص السلوكى

Behavioral Assimilation أو التبادل الثقافى Cultural Acculturation (بمعنى امتصاص نماذج السلوك الحضارى للمجتمع المضيف ، وحدوث نوع من التعديل فى النماذج الحضرية لدولة المهاجر القادم فى أغلب الأحيان) مكانه فى أمريكا بدرجة كبيرة ، فإن الامتصاص البنيانى Structural Assimilation (بمعنى انضمام أحفاد المهاجرين إلى أحزاب المجتمع وتنظيماته وأنشطته التأسيسية وحياته المدنية العاملة ، وبالتالى ممارسة الزواج المختلط وتحمل المسئوليات السياسية والالتحام بالأنشطة التى تولد نماذج الصداقات الشخصية والزيارات العائلية المتبادلة وشعائر العبادة من جانب آخر) ، لم يكن هذا النوع من الامتصاص منتشرا أو ذائع الشيوع ، وإن وجدت بعض الاستثناءات ذات الأهمية ، وهى استثناءات[1] من نوعين :

١ — الاستثناء الذى يقوم على « بوتقة الانصهار الثلاثية » ، حيث تميل أجناس الجماعات الإثنية إلى الإندماج داخل جميع الجماعات الدينية الرئيسية الثلاث . ويصدق هذا بصفة خاصة على المجتمعات اليهودية والبروتستانتية ، ذلك أن أحفاد المهاجرين القدماء

1. Rosenthal, "Acculturation without Assimilation", American Journal of Sociology, 1960, pp. 275-288.

فى القرن التاسع عشر الذين كانوا من البروتستانت (وكثير منهم ألمان وجميعهم اسكندنافيون) قد اندمجوا فى الجزء الأكبر منهم بالتدريج داخل « المجتمع الجزئى » البروتستانتى الأبيض. أما اليهود من أصول سامية وألمانية وأوربية شرقية ، فكانوا يميلون أيضاً إلى التجمع معاً فى ممارسة نشاطهم الطائفى . وإذا كانت قد بدأت عملية امتصاص للقوميات الكاثوليكية المتعددة مثل الإيطاليين الأيرلنديون ، فإنه لا تزال هناك الجماعات العنصرية وشبه العنصرية مثل الزنوج ، والهنود الأمريكيين ، والمكسيكيين ، والبورتوريكيين ، تحتفظ بتكوينها النفسى المنفصل إلى حد كبير .

وكانت نتيجة ذلك فى الحياة الأمريكية المعاصرة وجود التعدد ، وإن كان أكثر من « ثلاثى » . وقد يكون أكثر دقة لو وصف بأنه تعدد « بنيانى » بأكثر منه تعدد ثقافى ، وإن كان هـذا النوع الأخير من التعدد لا يزال باقيا .

٢ — الاستثناء الثانى — خاص بالهياكل أو الأبنية الاجتماعية التى تشمل أهل الفكر . فهناك عالم اجتماعى جزئى مكون من المثقفين فى أمريكا ، يتكون من مزيج متفاعل واقعى بين الأفراد من مختلف الخلفيات الإثنية بما فى ذلك الدينية .

ونتقل الآن إلى دراسة الأساليب الإثنية الخاصة بالسلوك السياسي الأمريكي :

يمكن تتبع ثلاث إستجابات رئيسية لدى الجماعات الإثنية الأمريكية هي : التكيف أو الملاءمة Accomodation ، والإنعزال أو الإنفصال Separation ، والتطرف أو الراديكالية Radicalism . ويمثل كل نموذج من هذه النماذج محاولة حماية قيم معينة في ظروف بيانية وحضارية معينة مع نتائج سياسة معينة .

إن العضوية في المجتمعات الدينية أو العرقية أو القومية — وهي المسماة بالمجتمعات الإثنية — تتحدد بمميزات راسخة قد تشمل أيضاً نظم الزواج التي تتجه في جمود كبير ضد الاعتراف بالزواج من خارج جماعة إثنية بعينها ، كما تشمل القيم الحضارية التي يعبر عنها السلوك الفردي والجماعي ، والأفكار العامة المشتركة بشأن العلاقات القائمة بين الجماعة الأثنية والمجتمع الأكبر المحيط بها على أسس نفسية . ومع غياب إستقرار مفاهيم عرقية ودينية خاصة بأساليب السلوك السياسي ، فإن معظم الارتباطات السياسية الأثنية تتبع التكوين الاجتماعي للجماعة الإثنية .

ويتأثر كل نموذج من النماذج الثلاثة السابق ذكرها بالإطار الثقافى للجماعة الإثنية ، وبمقدرة المؤسسات السياسية على التعبير عن المطالب الإثنية بشأن نظام الحكم . وهنا ترغب جماعة إثنية رغبة ملحة فى تعديل نفسها بحيث تفوز بأوضاع سياسة معينة ، ولكنها قد تواجه بالمعارضة أو بالرفض . كما قد يوجد لدى جماعة إثنية أخرى تقاليد ثقافية قوية تتجه بها نحو دوام عزلتها ، ولكنها فى نفس الوقت قد تتقدم بمؤسسات يمكن من خلالها خلق تقارب بين هذه الجماعة ونظام الحكم القائم .

وفى أمريكا ، كان لدى معظم الجماعات الإثنية الرغبة فى تكييف نفسها مع الحياة السياسية الأمريكية والقدرة على ذلك . ذلك أن أسلوب التعدد الذى ميز النظام السياسى الأمريكى قد تعدل بحيث كان يأخذ فى اعتباره مراعاة مطالب الأقليات . وعلى الرغم من ذلك فقد وقعت حوادث إنفصالية أو متطرفة أدت إلى فرض قيود شديدة على النظام ، وبخاصة وأنها ابتكرت أساساً لتتمشى مع الأساليب الآخذة فى التزايد والتى تقوم على الحلول الوسط ومحاولات التأقلم . فقد جذبت الأساليب الإنفصالية والراديكالية الانتباه

نحو وضوح العاطفية والمذهبية فى الحياة السياسية الأمريكية[١] .

وقد صاحب الاتجاه نحو تعزيز دور الجماعات الإثنية فى الحياة المدنية الأمريكية تطورات حديثة فى الحياة السياسية ، قامت بدورها بتقوية الخصائص الإثنية . وهذا الموضوع وإن كان معقدا ، إلا أنه يمكن الإشارة بشأنه إلى بعض العناصر :

١ — أن هناك اتجاها ما (يدعمه تطور الروابط الطبقية والإثنية الأصلية) لإحلال الروابط الإثنية فى الأساليب السياسية محل الروابط الطبقية .

٢ — أن هناك هبوطا فى نشاط الأساليب السياسية وقدرتها على الخلق والإبداع فى مدينة نيويورك ، مما يبدو معه أن رجال السياسة بهذه المنطقة يفضلون القيام بنشاطهم فى ضوء وقائع بوتقة الانصهار المفترض وجودها عن أن يناضلوا ليتغلبوا على هذا الواقع المثير للارتباك إلى حد كبير .

٣ — أن تطور التصويت لدى الرأى العام يبدو وكأنه يتوى إلى

---

1. Litt, Edgar, "Beyond Pluralism-Ethnic Politics in America" (USA : Scott, Foresman, 1976), p. 40.

حد كبير الاتجاه التقليدى لدى الأحزاب السياسية فى العاصمة لشغل دور الوسيط الأساسى بين البدائل المختلفة . وهو ما يشكل - بطريق غير مباشر - أثراً هاما فى تقوية العنصر الإثنى أثناء الحملات الانتخابية. ونتيجة لاستخدام الأحزاب والتكتلات ذات أساليب الترشيح على طريقة البدائل ، فإنها تحصل أيضا على نفس المعلومات بشأن مايفضله الناخب وما لا يقبل عليه بطريقة البدائل أيضاً . ومن هنا تميل الأحزاب إلى إتباع مواقف متشابهة فى مواجهة المسائل السياسية .

ويبدو أن هذا التشابه قد زاد من أهمية الفوارق الإثنية ، وأنه سيظل يخلق فوارق مظهرية حتى وإن كانت قليلة أو لا وجود لها فى واقع الأمر . ومن ثم فإن أشكال النشاط السياسى فى تلك المدينة قد أدت إلى تقوية وتنشيط وظائف الجماعات الإثنية[1] . ولم تعد الجماعات الإثنية مجرد عامل مؤثر على الأحداث ، بل صارت - بصفة عامة - مصدراً لتلك الأحداث . فالمؤسسات السياسية والاجتماعية لا تستجيب للمصالح الإثنية وحدها ، بل إن قدراً هائلا من هذه المؤسسات موجود لغرض معين،هو خدمة المصالح الإثنية التى تتجه -

---

Glazer, Nathan and Moyniham, Daniel Patrick, "Beyond the Melting-Pot" (Massachusetts : The M.I.T. Press, 1966), pp. 301-302.

فى المقابل – إلى تأييد هذه المؤسسات على الدوام. ويعد مناخ مدينة نيويورك – بأشكال شتى – مناخا ملائما لوجود الجماعات الإثنية لأنه يعترف بها ، ويجزل العطاء لها ، بل ويشجع وجودها .

ويحتوى تاريخ الحريات المدنية بالولايات المتحدة — بوجه عام — على أنواع عديدة من دفاع الأقليات عن الحقوق الديمقراطية الأساسية فى مواجهة آراء الأغلبية التى قد تنكر هذه الحقوق أو قد تعارضها . ولقد كان الإضطهاد أمراً شائعا تعانيه جماعات الأقليات إبان الأزمات القومية فى الحياة الأمريكية ، حتى أنه أصبح مبرراً لأى إدعاء يرى أن السياسة العامة لابد أن يقررها رأى عام جماعى بشكل مسبق . وأصبحت الحملات وأنواع التفرقة المضطردة فى أزمنة ومناطق معينة على مستوى الحكومة الفيدرالية وعلى مستوى الولايات ضد الجماعات العنصرية والدينية والعمالية ، تشكل تهديداً للحقوق الانتخابية والمدنية التى لا غنى عنها للديمقراطية فى حد ذاتها . لذلك فإنه فى كل الإجراءات المضادة للديمقراطية ، كرست الأقليات نفسها لتحقيق الحريات المدنية وعملت على استرداد حقها فى الممارسة الديمقراطية الحقيقية(١) .

---

1. Stouffer, Sammuel, Communism, Conformity and Civil Liberties (New York : Doubleday Co., 1955), Chap. 2; "Are Leaders More Tolerant Than Other People ?", pp. 26.

المبحث الثانى

التفاعل بين الأوضاع الاجتماعية للأقليات والحياة السياسية فى المجتمع :

تتوزع السلطة داخل أى مجتمع وداخل كل جماعة مكونة لهذا المجتمع بين أفراد هذا المجتمع وتلك الجماعة بصورة غير متساوية ، بالنظر إلى مستويات السلطة ، ومقدار النفوذ الإجتماعى ، وباختلاف الزمان والمكان ، وأيضاً باختلاف الأساليب التى تمكن من الحصول على مكانه سامية فى المجتمع والاحتفاظ بها أو فقدانها . ويجمع علماء النفس والأنثروبولوجيا على وجود الفوارق الإجتماعية استنادا إلى التوزيع غير المتكافىء للملكية والسلطان والجاه فى كل مجتمع وداخل كل جماعة تكون هذا المجتمع ، وذلك فيما عدا التجمعات البشرية المؤقتة أو البدائية وعلى الرغم من هذا الإتفاق ، تظل هناك مسألة تثير الجدل حول إمكانية وجود نمط إجتماعى محدد أم أنه لا بد من جود تسلسل لمستويات مختلفة بين الأفراد . وفى محاولة لربط مفهوم

الفوارق الإجتماعية Social Stratification بعلاقات الأكثرية مع الأقلية ، يمكن دراسة كل من :

الطائفة caste ، والطبقة الإجتماعية social class ، وذلك على أساس أن النظام الطبقى فى المجتمع ذو أهمية حيوية فيما يختص بالعلاقة بين الأكثرية والأقلية ، وفيما يتعلق بعوامل العرق والدين والاخلاق ، وهى كلها عوامل تؤثر فى الأغلب الأعم على مركز الفرد ووضعه القائم ، وما يمكن أن يسمح به هذا الوضع من إمكانية الحركة التى تؤثر كثيراً على بقاء جماعات الاقلية أو فنائها .

١ — الطائفية : إنقسم علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين بشأن تطبيق لفظ « طائفة » على الأوضاع بالولايات المتحدة . فقد أعتبر فريق وارنر Warner Group من الباحثين أن السكان الزنوج والبيض يكونون معا طائفتين على أساس أن هذا التكوين هو تنظيم نظرى لأفراد جماعات معينة تتوزع فيه المزايا والواجبات والالتزامات والمنافع . . إلخ بين الجماعات التى أعتبرت

أعلى مقاما أو أحط شأنا . وهناك جزاءات اجتماعية تتجه إلى المحافظة على هذا التوزيع غير العادل[١] .

ويعيب هذا التعريف أنه ينطبق أيضا على الطبقة ، وإن كان تنظيم الطائفة يمكن تحديده بشكل أدق حين يكون التزاوج بين جماعتين أمرا محرما ، أو حيث لاتوجد لدى أفراد الجماعة الأدنى فرصة للارتقاء إلى الجماعة الأعلى ، أو الفرصة لدى الجماعات الأعلى للانحدار إلى الجماعة الأدنى .

إلا أن وجهة النظر هذه قد تعدلت إلى حد ما فى دراسة عن تكوين الأصل والشخصية (مجتمع الزنوج بشيكاغو) ، إذ يقرر أصحاب الرأى الجديد أنه « من الواجب أن يوصف الوضع بأنه نظام شبه طائفى على أقل تقدير[٢] » . ويأخذ وارنر بهذا التعديل فى تعليقاته عن (زنوج العاصمة) بقوله : « إن هذا الدليل يدعمه بقوة الإفتراض القائل بأنه بينما يوجد اختلاف ملحوظ بين أعماق الجنوب

1. Warner, W. Lloyed, "American Caste and Class", AJS, Sept. 1936, p. 234.

2. Warner, W. Lloyd; Junker, B.H. and Adams, W.A., "Color and Human Nature", American Council On Education, 1941, p. 21

والتجمع الحضرى (العاصمى) ، فإن هناك تحسنا هائلا فى وضع الزنوج وتأكيدا متزايدا على أن الزنجى يواصل تقدمه بصرف النظر عما إذا كان شكل العلاقات القائمة التى تحكم الزنوج والبيض ستبقى كما هى ، أى بحيث تستمر فى حفظ الزنجى فى وضع مقيد أدنى مرتبة . فالزنجى لا يستطيع أن يتسلل إلى جماعة أعلى ، على الرغم من استطاعته الترقى إلى أعلى داخل جماعته الخاصة . وقد يسمح له من الناحية القانونية بالزواج عبر حاجز اللون ، وإن كان هذا أمراً قليل الحدوث — وعادة ما يكون الأطفال الناتجين عن مثل هذا الزواج سودا ، ويعانون — كما عانى آباؤهم — من « القيود » وأنواع الحرمان التى تتعرض لها طائفة الزنوج ، وتتوزع الجزاءات والعقوبات والحقوق والواجبات ومصادر المعرفة والمزايا بصورة غير عادلة[1] . وبالتالى يوجد نظام موجود بالفعل يقوم بتنظيم حياة الناس والتحكم فيهم ، « ويعلم » الأجيال القادمة أساليبه ويكيفها وفقا لمفاهيمه .

ولقد تبنى ميردال Myrdal G. مفهوم الطائفة فى مؤلفه (المعضلة الأمريكية) . وتتميز الطائفية عنده عن الطبقية بأنها « تلك القيود

1. Warner, W. Lloyd, "A Methodogical Note", iln Drake, St. Clair and Cayton, Horace, "Black Metropolis" (Harcourt, Brace & World, 1945), pp. 781-782.

المفيفة القاسية على المنافسة الحرة فى مختلف مجالات الحياة ، حتى أن عضو الجماعة الدنيا لا يستطيع بأية وسيلة أن يغير من وضعه فيما عدا بالطريق السرى غير القانونى والذى يتاح فقط لعدد قليل يملك مكانة ملحوظة لدى أفراد الطائفة الأعلى[١] » .

ويتحدد النظام الطائفى – فى رأى ميردال – على أنه « تدرج هرمى للتقسيمات القائمة على التزاوج الداخلى ، وتكون العضوية فيه متوارثة ودائمة » . ويشمل هذا التدرج الهرمى عدم المساواة سواء فى الوضع الاجتماعى أو فى الحصول على السلع والخدمات » . ويرى بيرمان Berreman, G. أن هذا النظام القائم بجنوب الولايات المتحدة يتجه إلى أقصى التطرف الطائفى . وفى رأيه أن هذا التقسيم الشائع الذى يجعل الطائفة فى الهند مقبولة قبولا إيجابيا ، بينما تتميز العلاقات بالولايات المتحدة بالصراع والشعور والذنب ، إنما هو تقسيم باطل . فإن هذا التناقض يرجع إلى الفكرة المثالية عن الطوائف الهندية مقارنا بالنظرة الواقعية للعلاقات العنصرية الأمريكية . ويذكر بيرمان –

---

1. Myrdal, Gunnar, "An American Dilemma" (Harper and Row, 1944), pp. 674-675.

فى هذا الصدد – أنه « فى كل من النظامين ، هناك قواعد صارمة للتجنب بين الطوائف ، وأن أشكالا معينة من العلاقات تتحدد على أنها نجسة أو غير طاهرة وأشكال أخرى بأنها غير مدنسة . ولكن تختلف المبررات الأيديولوجية لهذه المبادىء الجامدة فى كل من النوعين باختلاف التفسيرات الخاصة بالتصرفات الواقعية ذاتها . فالعلاقات الخاصة بالمنبوذين علاقات رمزية أكثر من كونها ضارة أو مؤذية بالمعنى الحرفى ، كما تبدو كثير من المتناقضات عند تطبيق مثل هذه القواعد ، ولكن يتفق النظامان فى خصيصة رئيسية تبدو فى حقيقة أن وظيفة الأحكام والسلطة فى كلتا الحالتين هى حفظ النظام الطائفى فى حالة عدم مساواة أساسية . وإذا كان اللون بالولايات المتحدة يعد العلامة المميزة للطائفة ، فإنه توجد خصائص دينية معقدة بالهند غير موجودة فى أمريكا . ولكن تعتبر مجالات المناطق السكانية والوظيفية وأماكن العبادة والسلوك الحضارى الخ .. فى الحالتين علامات هامة ترتبط بوضع الطائفة . وهناك حقيقة أولية هى أن وضع الطائفة إنما هو وضع ثابت مستقر لأن الميلاد يحدد العضوية فى الطوائف بالتوارث غير القابل للتغيير ، ولذلك يكون أفراد الطوائف الدنيا منحطين

ومنتظمين فى مركز عديم المزايا بالوراثة ودون مراعاة لسلوكهم الفعلى[١] .

ومن ناحية أخرى يرى بيرمان أن هناك اختلافا هاما بين النظم القائمة بالهند عنها فى الولايات المتحدة . إذ يبدو أن إلغاء النظام الطائفى أمر مستحيل (وغير مطلوب) من جانب كل الطوائف بالهند ، وأن التغير الوحيد اللازم أو العملى لجماعة طائفة ما يتم فى تغيير درجاتها أو رتبتها فقط ، إذ أن الإلغاء قد يؤدى إلى استبعاد بعض المزايا المتوافرة فى عضوية طائفة ما وإجبار أفرادها على الارتباط المتساوى بأفراد طائفة أدنى مقاما . أما فى جنوب الولايات المتحدة ، فان إلغاء النظام الطائفى يبدو العلاج العملى الوحيد لحالة الحرمان الحاضرة[٢] .

وحتى يمكن معرفة المزيد عن أوجه التشابه والخلاف بين النظام الطائفى والعلاقات العنصرية بالولايات المتحدة ، فانه من غير المستحسن استعمال كلمة « طائفة » بالنسبة للولايات المتحدة ، نظرا

1. Berreman, Gerald D., "Caste in India and the United States", AJS, Sept., 1960, p. 122.
2. Berreman, Ibid., p. 125.

لوجود اختلافات هامة بين النظامين ، فإنه على الرغم من أن بعض الكنائس تؤيد إنفصال الأجناس ، إلا أنه لا توجد مبادىء دينية تقوم بتبرير نظام ثابت مستقر للفوارق الاجتماعية يجعله مقبولا على كافة المستويات بالإضافة إلى أنه على الرغم من التناقض بين المثاليات التى تتمثل فى المبادىء الأخلاقية الأساسية بالولايات المتحدة — وهى إحترام الإنسان ، وتقديس الشخصية الفردية ، وتكافؤ الفرص أمام الجميع ، والحماية القانونية المتساوية ، وحق الجميع فى التصويت — وبين الواقع ، كما يذكر ميردال فى مؤلفه السابق الإشارة إليه ، فان إمكانية التحرك الاجتماعى والإقتصادى ممكنة إلى حد كبير بين الزنوج . وكما يذكر بينيت وتومين Bennett and Tumin ، يوجد تنافس بين العمال والزنوج والعمال البيض فى المناطق الصناعية فى أغلب الأحيان على نفس المهن . وبينما يحظر القانون الزواج بين البيض والزنوج فى ثلاث وعشرين ولاية ، فانه مباح وقانونى فى الولايات الأخرى . كما يعد الأكل فى أماكن مشتركة وغيره من أنواع الأنشطة « الاجتماعية » الأخرى أمرا مألوفا باستثناء الجنوب وبخاصة المجتمعات الحضرية به .

ولقد قـــدم تشارلس جونسون Johnson, Charles حجة مقنعة [1] فى اعتراضه على استخدام كلمة « طائفة » بالنسبة للجنوب، وذلك لاستناد الجنوبيين إلى الإيمان بالجزاءات التقليدية لحفظ الوضع القائم ، بينما لا تعد القيود القانونية أمرا ضروريا فى النظام الطائفى ، وإنما المهم هو القدر الكبير من الحيوية الذى يحفظ هذا النظام . ويتضح عدم الاستقرار فى النظم العنصرية بالجنوب فى الصراع الشامل الذى يدفع البيض المسيطرين للوقوف فى وجه نضال الزنوج من أجل تغيير أوضاعهم التابعة .

وأيا كان الأمر ، فمن المهم عند مناقشة مسألة وجود الطوائف بالولايات المتحدة أو عدم وجودها ، أن يكون معلوما أن الطائفة والطبقة ليستا أمورا واقعية ملموسة، وإنما هى مجرد أفكار أو مفاهيم وأن العلاقات بين الجماعات ذات المنزلة العليا فى مختلف الولايات والأقاليم تتأجج فى سلسلة متصلة مابين المرونة العالية والجمود الشديد. وإذا كان بالنظام الطبقى فى الولايات المتحدة قدر من الجمود ، وسمات الزواج الداخلى بين أفراد الطبقة ، وبعض القبول للنظام القائم من جانب أفراد المجتمع ، إلا أنه يلاحظ فى الوقت ذاته أنه يفتقد إلى

1. Johnson, Charles S., "Growing Up in the Black Belt", ACE, 1941, pp. 355-357.

أساس من المبادىء الدينية التي تبرر مثل هذا النظام الطبقي المتزمت ، بمعنى أن الحدود التي تفصل بين الطبقات الاجتماعية تكون في الغالب غامضة متناقضة . ويرفض معظم الزنوج وكثير من البيض فكرة (الوضع الراهن) كما أن كثيرا من التنظيمات والهيئات تعارضها . وعلى حد قول بنيت وتومين : « يحتوى النظام الأمريكي في الوقت الحاضر — رغم أسبقية سيادة النظام الطبقي وقدم العهد بها — على بعض ملامح نظام الطائفة[1] » .

نظام الطبقة الاجتماعية :

مع تزايد التصنيع الحديث وسهولة المواصلات ، تبدأ بعض أنماط الاختلافات الاجتماعية — التي كانت غير واضحة أو مستترة والناشئة عن الاختلافات العرقية — في الظهور بشكل أكثر وضوحا، وتبدأ في أن تحدد لنفسها ملامح مميزة ، تتمثل في الطبقات الاجتماعية التي تتكون نتيجة الحرفة ، والدخل ، والنفوذ .. ويطلق على هذه الفئات المختلفة لفظة « طبقات » لأنها تشكل مراتب أو أو تدرجات اجتماعية بشكل رأسي مكونة تسلسلا في الوظائف والمراكز من الأقل فالأعلى .

---

1. Bennett and Tumin, Op. Cit., p. 274.

وعلى الرغم من أن نظام الطبقة الاجتماعية ظل — لفترة طويلة — هدفا للأبحاث فى أوربا ، إلا أن علماء الاجتماع الأمريكيين قد أهملوه حتى وقت قريبا نسبيا . ولعل هذا الإهمال يبدو أمرا عاديا فى بلد توافرت فيه المساحات الشاسعة من الأراضى والمواد الطبيعية الوفيرة ، مع غياب التقاليد المعوقة وسيادة روح الفردية القومية . ولم تأخذ الطبقات الاجتماعية فى الولايات المتحدة أهمية ما إلا خلال العقود الثلاثة الماضية فقط ، ومع ذلك يمكن القول بوجود نقص فى التوصل إلى المعيار الأكثر وثوقا لتحديد الطبقة الاجتماعية وتعريفها يكون موضع اقتناع وملاءمة لكل أغراض التحليل .

ولقد قدم فريق وارنر — فى هذا المجال — ثلاثة مفاهيم عن الطبقة الاجتماعية على أساس أن الطبقة تعنى « وجود مجموعتين أو أكثر من الناس الذين يؤمنون بالطبقة ، ويرتبون أوضاعا متفوقة أو تابعة اجتماعيا وفقا لها[1] » . وأن الطبقة الاجتماعية إن هى إلا جماعة كبيرة من الناس يألف أفرادها الاقتراب الاجتماعى Social Access من

1. Warner, W. Lloyd and Lunt, Paul S., "The Social Life of A Modern Community (Yale, 1941), p. 82.

بعضهم البعض . وتتكون الطبقة من عائلات وعصبيات ، كما يتكون بنيانها من العلاقات المتبادلة بين هذه العائلات والعصبيات فى أنواع النشاط غير الرسمى مثل تبادل الزيارات وإقامة الحفلات الراقصة والاستقبالات وغير ذلك من الأنشطة غير الرسمية الأكثر اتساعاً[1] .

بيد أن ميردال انتقد هذا التعريف لأنه يؤكد أكثر من اللازم على دور العلاقات الاجتماعية البحتة التى لا تكون كافية إذا ماعولجت بمعايير أخرى . ومؤدى هذا الرأى أن « الطبقات » والاختلافات الطبقية فى أمريكا موجودة نتيجة القيود على المنافسة الحرة ، وبالتالى نتيجة لنقص التكامل الاجتماعى التام[2] . ويرى أن الطبقات العليا تتمتع بمزايا معينة ، لأن الطبقات الدنيا تقيد نشاطاتها بمجموعة من الاحتكارات الاجتماعية المطلقة أو النسبية . ويقول فى هذا الشأن : « إن زيادة الاهتمام بخلفية العائلة دون غيره من المزايا أو بالإضافة إليه ، يعد نوعا من الإحتكار وسبباً رئيسيا

1. Davis, Allison W. and Dollard, John, "Children of Bondage" (ACE, 1940), p. 13.
2. Myrdal, Op. cit., pp. 673-674.

يتوقف عليه مدى التقارب أو الجمود فى النظام الطبقى . بالإضافة إلى أن ملكية الثروة والدخل القومى ـ كلها أسباب أخرى للاحتكارات إذا لم يكن التعليم ديمقراطيا تماما ، وإذا كان شغل المناصب فى النظام المرى الوظيفى بغير طريق الجدارة والاستحقاق وحده . وفى ضوء عدم تكافؤ الفرص فى الحصول على وظيفة ما ، وطالما أن المراكز الوظيفية تقدم دخولا لا تكاد تتناسب مع ما يرتبط بها من عمل ، فإنه يمكن تحديد الطبقة الاجتماعية تقريبا على أساس أن الدخل أو الوظيفة من المؤشرات الرئيسية لوجود الاحتكار الاجتماعى[١] .

وبناء على هذا ، فإنه بينما يجعل ميردال الدخل والوظيفة هما المعيارين الرئيسين للطبقة الاجتماعية ، ينظر فريق وارنر إلى الطبقة الاجتماعية على أساس « المشاركة العامة للأفراد فى الجماعات غير الاقتصادية » أو فى الجماعة الاقتصادية « كجماعة كبيرة غير رسمية يتصرف أفرادها بطريقة متشابهة فى ضوء عوامل إقتصادية معينة كالمال والمهنة[٢] .

1. Myrdal, Ibid., p. 674.
2. Davis, Allison W. and Gardner, M.R., "Deep South" (University of Chicago Press, 1941), p. 237.

ويؤكد كوكس أنه « ليس هناك ما يمكن اعتباره طبقة اجتماعية بالمعنى الموضوعى » بحيث يمكن تحديدها تحديداً مادياً . وبالتالى لا يوجد تدرج هرمى متعارف عليه للطبقة الاجتماعية فى النظم الطبقية الخاصة بالحضارة الغربية . وهو يؤمن بنظام الطوائف كأحد أسس الطبقة الاجتماعية ، وإن كان يرى أن الطبقات الاجتماعية غير منتظمة للوضع الاجتماعى بصورة متواصلة ، وأن هذا النظام عبارة عن حالة اجتماعية مستمرة اجتماعيا فقط أو هو درجة زيادة أو نقص ترتب وفقا لها الأغراض الجزئية لاضوع القائم . ويعتبر كوكس أن تعريف فريق وارنر القائل بأن الطبقة « هى الجماعه الأكبر من الناس التى يتقارب أفرادها بألفه مع بعضهم البعض » تعريف مبهم . وأنه يكون أكثر جدوى محاولة تحديد من أين تبدأ السماء عن محاولة مسايرة هذا التعريف لتحديد الطبقات الاجتماعية فى مدينة مثل مدينة شيكاغو على سبيل المثال . ويرى كوكس أنه من المفيد لأغراض التحليل تتبع فكرة مطبقة بالفعل عما هو مقصود من كلمات طبقة عليا أو متوسطة أو منخفضة .

وتقدم أغلب الدراسات عن الطبقات الاجتماعية تقسيمات

فرعية لنماذج من الطبقات الثلاث ولكن بصرف النظر عن عدد الطبقات الاجتماعية الذى يستخدم لغرض معين ، يلاحظ أنها دائما متداخلة . فالطبقات الاجتماعية تتشابك فى عضويتها نتيجة لوجود أفراد يشتركون دائما فى إيجاد تآلف من طبقتين وهؤلاء الأشخاص الذين يمتازون بالحركة هم أفراد ينتمون إلى عالمين اجتماعيين مختلفين وغالبا ما يكون لإنتاج زواج مختلط الطبقة جعل آباءهم يعرضونهم لنماذج متصارعة من الممارسة الطبقية . وهناك عدد كبير نسبيا من هؤلاء الأشخاص الذين يتسمون بالحركية الاجتماعية فى المجتمع الأمريكى الأبيض والزنجى على السواء والذين « ينظرون إلى أعلى وإلى أسفل وفى النظام الطبقى فى وقت واحد »[1].

ويلاحظ بنيت وتومين أن « هناك خطرا مستمرا نتيجة الخلط بين الوجود التحليلى والتخطيطى ، وبين النظام الواقعى للعلاقات الاجتماعية ، وأن (الوضع الأفقى) للفوارق الاجتماعية — وإن كان مفيداً للغاية — إلا أنه مجرد فكرة وهمية[2] » .

ولذلك فنحن نرى أن الطبقات الاجتماعية ليست كيانات

1. Davis and Dollard, Op. cit., p. 14.
2. Bennett and Tumin, Op. cit., p. 491.

مستقلة ، بل هى مكونات أو أدوات مفيدة للتحليل الفنسى . ولذلك يكون من المفيد من الناحية التحليلية ـ التمييز بين « الطبقة » بالمعنى الاقتصادى البحت ، و« الطبقة الاجتماعية » بمعنى الهيبة أو الاحترام Prestige ، و « الحزب » بمعنى إكتساب القوة الاجتماعية . وتشير الطبقة الاجتماعية فى مجال البحث إلى الجماعة ذات الإحترام والنفوذ ، أى هى جماعة الناس ذات الموقف المحدد فى الحياة طبقا للترتيب الهرمى(١) .

---

(١) يعرف ماكس فيبر « الطبقات » بأنها : « جماعات من الناس يكون لها نفس الوضع الاقتصادى » . وإنه بالنسبة للجماعة ذات المركز والاحترام — أى الطبقة الاجتماعية — فإن المركز الاجتماعى هو « صفة تؤكد وجود الشرف والتبجيل الاجتماعية أو الافتقار إلى وجودهما . وهو من الشروط الأساسية ويتم التعبير عنه من خلال أسلوب خاص فى الحياة »

وتتجه الأحزاب — فى نظر فيبر للحصول على القوة الاجتماعية أى نحو التأثير على تصرفات الجماهير . وهنا يذكر جوردن أن العلاقة بين الفوارق الاجتماعية للجماعة الإثنية وبين ترتيب وتدرج الطبقات الاجتماعية أمر صعب سواء عند تحديد المفهوم أو عند الدراسة العلمية . ويقول فى ذلك : « لأبد من فصل النظامين من الناحية المفاهيمية لأنه بدون ذلك لا يمكن إكتشاف طبيعة العلاقات المتبادلة . وقد دخلت المشكلة من الناحية العملية فى نطاق البحث العلمى ، وذلك بتحليل النظام الطبقى للجماعات الزنجية بطريقة منفصلة ، ولكنها تشمل أفرادا من جماعة سلالية أو عرقية أخرى موجودة فى النظام الطبقى الأمريكى . على أنه فى الواقع تختلف طبيعة علاقة الزنوج بالنظام الطبقى الأمريكى ـ فى الدرجة وليست فى النوع ـ عن علاقة الجماعات الإثنية الأخرى الموجودة فى هذا النظام .

ويكون لدى أفراد الجماعات التى تتمتع بالهيبة والنفوذ سواء فى جماعات الأكثرية أو فى الأقليات وعى بمركزهم الاجتماعى وبأن الطبقة الاجتماعية ترتبط « بالهدف من الحياة » (أى المجالات المفتوحة أمام من يقوم الفرد بالزواج منه ، وحالة الأمن التى يسعى إليها ، وفرص تحسين المركز العام للمرء الخ ..)

والآن ما هى دلالة الطبقة الاجتماعية وأثر الجماعة الإثنية على حياة أفراد الأقلية فى المجتمع الامريكى ؟

يختلف التحديد العرقى باختلاف الطبقة الاجتماعية . فيفترض ريسمان Reissman, L. أن عضو الطبقة الدنيا من الزنوج يكون أكثر استعدادا لتحديد ماهيته وهويته الشخصية على أساس عرقى منذ البداية ، بحيث يجعل التحديد على أساس طبقى مسألة ثانوية . ولكن يلاحظ أن عمليات تحديد الشخصية القائم على العنصر أو الطبقة ليست عمليات جامدة ، إذ تتداخل معها اعتبارات التقدير الفردى لشخصية أو لاخرى وفقا للموقف الراهن الذى يجد المرء فيه

نفسه[١] . ويمكن القول بأن الزنجى الذى يقطن بالمدينة ويعمل فى مهنة وضيعة أو متخلفة ، يعتبر نفسه منفصلا عن المجتمع مثله فى ذلك مثل الزنجى القاطن بالريف[٢] .

وتعرض الأبحاث الحديثة الخاصـــــة بالقيم الدافعة Motivated Values والتطلعات من حيث علاقاتها بالطبقة الاجتماعية لدراسة العلاقات الإثنوء العنصرية . فيستخلص هيمان Hyman أن الوقائع توضح « وجود إنخفاض فى الكفاح من أجل تحقيق النجاح بين الطبقات الدنيا والافتقار إلى انتهاز الفرص والتعليم الراقى وإتباع السبل للوصول إلى مركز دولى[٣] » . ويستحث أطفال الطبقة

---

1. Reissman, Leonard, "Class in American Society", (The Free Press, 1951), p. 284.

ويقول ريسمان أنه حيث توجد عداوة عنصرية شديدة ، فلا بد من تحديد هوية الأفراد وهم يجبرون على هذا التحديد القائم على العنصر بأكثر مما هو قائم على أى معيار آخر ، فمثلا بالنسبة لموقف الاندماج بمدارس الجنوب ، يعد الأصل قبل الطبقة موضع تحديد الهوية الاجتماعية حاليا .

2. Killian, Lewis M. and Grigg, Charles M., "Urbanism, Race and Anomia", AJS, May, 1962, pp. 663-665.

3. Hyman, Herbert H., "The Value Systems of Different Classes: A Social psychological Contribution to the Analysis of Statifica-

المتوسطة على النضال للحصول على أوضاع تعليمية ووظيفية عالية ، بما يخلق فيهم روح الطموح ، وأن يكونوا قابلين من الناحية الحضارية للمعاناة والتجديد حتى يتمكنوا من تحقيق أهدافهم [(١)] .

ويرى كورنهاوزر .Kornhauser, R أن النضال من أجل الحصول على الاحترام والمكانة بين أفراد الطبقة المتوسطة ، يعادل ما ينجم عن القلق خشية ضياع المركز الحالى والفشل فى الحصول على المكاسب التى تحققها القدرة على الترقى [(٢)] .

---

tion". In Bendix and Lipest (eds). op. cit., p. 438.

ويشير روتيشن إلى « أن الاتجاه فى مدارسنا حاليا يميل غالبا نحو قيم الطبقة المتوسطة وأسلوبها فى الحياة والتى تكون أحيانا بلا معنى مادى ملموس عند طفل الطبقة الدنيا . أنظر :

Deutsch, M., "Minority Groups and Class Status as Related to Social and personality Factors in Scholastic Achievement", Society for Applied Anthropology, Monography No. 2., 1960., p. 28.

ويقرر كلارك أن طفل الطبقة العاملة « يكره المدرسة » أنظر :

Clark, Kenneth B. "Clash of Culutres in the class room integrate Education" (IE) Aug., 1963, p. 8.

1. Davis, Allison, "Socialization and Adolescent personality", In: New Comb Theodore and Hartley, Eugene L. (eds.), Readings in Social psychology (Holt, Rinehart and Winston, 1947), p. 105.
2. Kornhauser, Ruth R., "The Warner Approach to Social Stratification". In Bendix, Reinhard Lipset, Seymour M., "Social Mobility in Industrial Society" (Univrsity of California Press, 1929), p. 242.

ولقد استطاع اثنان من الكتاب فى دراسة لهما أن يتوصلا إلى أن الزنوج والبيض قابلان للتمايز أو الاختلاف تبعا لـ « بعض الأهداف الشخصية وما تعبر عنه قيمهم » . وعلى خلاف الدراسات السابقة ، توضح دراستهما أن الشباب الزنجى لا يبحث عن أهداف خيالية ، وأنه يتجه إلى تذليل العقبات التى تواجهه . ويستخلص المؤلفان من ذلك أن الشباب الزنجى اليوم – وبخاصة شباب المدن ذوى الخبرة العلمية والمنهجية العالية – هم أكثر إصرارا وإدراكا وأكثر تطلعا للاستفادة من المواهب والمهارات التى كان لمعلميهم الفضل فى توصلهم لإدراكها عما كان عليه أجدادهم قبل الحرب العالمية الثانية .

وينصب اهتمام الباحثين من الزنوج على وضع حد للتفرقة ، وينظرون إلى المستقبل بتفاؤل[1] . وتستند نتائج هذه الدراسة إلى طبيعة العينة المأخوذة والإقليم الذى جرت فيه الدراسة من ناحية ،

---

1. Lott, A.J. and Lott, B.E., "Negro and White Youth : A psychological Study in A Broder-State Community", (Holt, Reinhart and Winston, 1963), pp. 149-163.

وإلى الكفاح الجديد للزنوج وبخاصه بين الشباب فى جميع أنحاء الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

أهمية الطبقات الاجتماعية فى دراسة الجماعات الإثنية :

من المفيد حقا دراسه الفوارق الاجتماعية بالولايات المتحدة فى ضوء الطبقات الاجتماعية التى تختلف من عدة جوانب ، نتيجة الاختلافات العرقية والثقافية والإقليمية ، وذلك بدلا من تطبيق المفهوم الطائفى الذى سبقت الإشارة إليه . ولكن حسبما يرى وارنر ، فان هناك القليل من النتائج المستخلصة مع ملاحظة أن حالة النظام القائم ووضعه يؤثران وينظمان أسلوب حياة الناس بدرجة كبيرة .

وتبدو أهمية الطبقات الاجتماعيه فى دراسة الجماعات العرقية والإثنية على النحو التالى :

أولا : يؤثر الوضع الطبقى على تطور الشخصية لدى أفراد الأقليات العنصرية والإثنية . ولقد أوضحت الدراسات المختلفة أن لوضع الطبقة الاجتماعية القائم على العنصر أو العرق ، سواء فى المجتمع الأكبر أو داخل « العالم الاجتماعى » المنفصل بشكل أو بآخر من

الناحيه العرقيه أو الثقافية — أن لهذا الموقف آثار واضحة لا لبس فيها على تشكيل الشخصيه .

ثانياً : يسهم التحليل الطبقى فى إدراك تنظيمات الجماعات العرقية والثقافية وأنواع سلوكها . ويؤدى الاهتمام بتوزيع الزنوج والسلالات فى كل أجزاء البنيان الاجتماعى ، والاهتمام بالاختلاف داخل جماعه الأقلية ، إلى إلقاء الضوء على المؤسسات الاجتماعية التابعه جزئيا على الأقل بالنسبة للمجتمع المعزول عنصريا ، وعلى أنواع السلوك المختلفة للأفراد مثل العدوان ، والخوف ، والعزلة ، والتعويض وغيرها من أنواع السلوك الفردى فى المجتمع . ولا يمكن — فى الواقع — تفهم حياة الجماعات إلا بربطها بأوضاعها المتنوعة داخل البنيان الطبقى .

ثالثاً : يفيد التحليل الطبقى فى توقع السلوك حيال موقف معين يتعلق بالعلاقات العرقية . إن كل موقف اجتماعى يحمل فى طياته مجموعة من المزايا والالتزامات وعلى الرغم من ندرة هذا النموذج عندما يتحول إلى سلوك فعلى بصورة كاملة ، إلا أنه يؤثر — بلا

جدال – على التصرف[١] . ويتعلم المرء فى طفولته شيئا عن توقعات الآخرين من خلال ثقافته العامة والمتخصصة عمن يشغلون مراكز اجتماعية بما تحتويه من أوضاع عرقية . ولا ريب أن الاختلافات الكبيرة فى طريقة شغل مركز ما ، نادرا ماتصل إلى حد عدم إمكانية التنبؤ بدقة كبيرة – حتى بالنسبة لغير علماء النفس الاجتماعى – بردود الفعل لدى الآخرين . ويتركز اهتمام هذه الدراسة على السلوك الخاص بأفراد الجماعات العنصرية والثقافيـة المختلفة ، وكذلك الاهتمام بامكانيات أو احتمالات تغير السلوك فى مثل هذا الموقف .

رابعاً : يوضح التحليل الطبقى اختلاف المزايا الاجتماعية طبقا للوضع الاجتماعى . ومن المشكوك فيه أن الإنتماء إلى جماعات عنصرية أو سلالية أو دينية يـكون معيارا أساسيا أو دقيقا للوضع القائم بنظام الفوارق الاجتماعية ، فليس هناك من سبب للزعم بأن أفرادا من جماعات عرقية أو إثنية و دينية معينة داخل المجتمع لا يستطيعون القيام بأى دور اجتماعى فى هذا المجتمع . وطبقا لهذا

---

1. Linton, Ralph, "The Study of Man" (Appelton Century, Crofts, 1936), p. 253. And Merton, Robert K., "Social Theory and Social Structure", rev. ed. (The Free Press, 1957), pp. 195-197.

الرأى ، يعد وضع جماعة الأقلية معيارا ثانويا يختلف — مثلا — عن معيار الثروة عند تحديد الدور الوظيفى ، وبالتالى عند تحديد مركز الفرد فى نظام الفوارق الاجتماعية[١] . إن البحث فى العلاقات العرقية والسلالية يوضح — بصفة عامة — وجود علاقات محددة بين الأوضاع الطبقية لأفراد الأقليات وبين أمور معينة مثل معدل العمر ، ومقدار التعليم ، وتأثير البيئة المحيطة ، ودرجه الأمان الاقتصادى ، والعلاقة بالهيئات ذات النفوذ الأضعف الخ ..

خامساً : يساعد التحليل الطبقى على تحديد مدى إندماج الأقليات العنصرية والثقافية أو ذوبانها فى حياة المجتمع . وطبقا لرأى بيرسونز 'persons' ، فإنه من المتوقع أن تنخفض الأهمية الإثنية عند تعديل نظام الفوارق فى المجتمع الأمريكى[٢] . ومن الصعوبة بمكان تحديد المدى الذى يمكن عنده حدوث هذا التطور بالفعل . وإن كان من الجلى أن درجة الإندماج ومعدله (بمعنى الحقوق المدنية

---

1. Barber, Bernard, "Social Stratification" (Harcourt, Brace and World, 1957).

2. Persons, Talbott, "A Revised Analystical Aprpoach to the Theory of Social Stratification", In Bendix and Lipset (eds.), Op. Cit., p. 118.

المتساوية بدرجة أكبر أو أقل بما فى ذلك المزايا الاقتصادية والتعليمية ونموذج الامتصاص (بمعنى القبول العام فى جميع نواحى حياة المجتمع) يختلفان اختلافا بينا من جماعة أقلية إلى أخرى . ولقد اندمج الزنوج داخل المجتمع الأمريكى بسرعة أقل من شعوب الأقليات الأخرى . كما كان الذين يؤيدون دعواهم أكثر بطئا وعدم انتظام إلى حد بعيد (١) .

---

1. Kahl, Joseph, "American Class Structure" (Holt Reinhort Winston, 1927), pp. 247-248.

ويقول كول Kahl أن « ديناميكية متغيرات الفوارق الاجتماعية أسرعت بعملية امتصاص السلالات البيضاء ، بينما عملت بوسائل معاكسة عند امتصاص الزنوج . ذلك أن المتغيرات الاقتصادية قد حسنت من أوضاع الزنوج ، بينما أدى تفاعل المتغيرات الى وقف هذا التحسن لصالحهم . ويشير ويلسون Wilson إلى أن مدى صلاحية الزنوج كانت وما تزال عقبة تحول دون امتصاصهم داخل الأمة . ويضيف أن الزنجى لا يستطيع ببساطة أن « يبيع » القبول أو الموافقة كما باعه غيره . ولكن « رغم ذلك وبعد الحرب الأمريكية ، فإن الرخاء قد مكنه من تجنب كثير من المشكلات التى كانت تسبب له الآلام واستطاع التغلب عليها . أنظر :

Wilson, J.Q., Negro Politics (The Free Press, 1960), pp. 308-309.

المراجع

أولا : مرجع باللغة الأجنبية

(أ) مراجع عامة :

1. Ackerman, Nathan and Johada, Morie, Anti-Semetism and Emotional Disorder (New York : Harper, & Row, 1950).

2. Alport, Gordon W., "The Nature of Prejudice" Readings Mass New York : Addison Wasely, 1954).

3. Baer, Gabriel J. "Population and Society in the Arab East" (London: Routledge & Kegan Paul, 1964).

4. Bailey, H.A. Jr. (ed.) "Negro Politics in America (Colombus, Ohio: Charles Merriel, 1967).

5. Barber, Bernard, "Social Stratification" (Harcourt Brace and World, 1957).

6. Barron, Milton L. (ed.); "Minorities in A Changing World (New York : Alfred A. Knoph, 1967).

7. Berge, Pierre L. Vanden, "Race and Racism — A Comparative Perspective" (New York, London, Synaney : John Wiley & Sons, Inc., 1967).

8. Berger, Morroe, "The Arab World To-day" (New York : Doubleday, 1964).

9. Blalock, Jr. Hurbert M., "Causal Inferences in Non-Experimental Research (Chapell Hall : Univ. of North Carolina Press, 1964).

10. ————, "Towards A Theory of Minority Group Relations (New York, London, Sydney : John Wiley & Sons Inc., 1967).

11. Brown, R., "Explanation in Social Science (Chicago : Aldine, 1968).

12. Claude, Inis, 'National Minorities. An International Problem" (Cambridge : Mass, 1955).

13. Cox, Oliver G., "Caste, Class and Race" (New York : Doubleday, 1948).

14. Davis, Allison W. and Gardner, M.R., "Deep South" (Chicago : Univ. of Chicago press, 1941.

15. Edgar, Litt, "Beyond Pluralism - Ethic politics in America" (USA: Scott, Foresman & Co., 1970).

16. Finkle, J.L. and Gable, R.W. (eds), "Political Development and Social Change (New York : John Wiley, 1966).

17. Glazer, Nathan and Moyniham, Daneil Patrick, "Beyond the Melting-pot" (Massachusetts : The M.I.T. press Massacausetts Institute of Technotogy, 1966).

18. Green, Arnold, "Sociology" (New York, 1936).

19. Handlin, Oscar (ed.), "Immigration As A Factor In American History (Englewood : Prentice-Hall, 1959).

20. Horace M. Kallen, "Cultural Pluralism and the American Idea" (Univ. of Pennsylvania Press, 1956).

21. Hourani, Albert, "Minorities in the Arab World" (London, Oxford Univ. Press, 1947).

22. Janowsky, Oscar "Nationalities and National Minorities" (London: Macmillan, 1945)

23. Kahl, Joseph, "American Class Structure" (Holt : Reinehort and Winston, 1927).

24. Linton, Ralph (ed.) "The Science of Man in the World Crisis" (Colombia, 1945).

25. Litt, Edgar, "Beyond Pluralism - Ethic Politics in America" (USA: Scott, Foresman, 1976)

26. Lott, A.J. and Lott, B.E., "Negro and White Youth" (Holt: Reinhort and Winston, 1965).

27. Locke, Alaine and Stern, B.J. (eds.), "When people Meet" (New York : Hinds, Hayden, Eldredge, 1946).

28. Macartney, C.A., "National States and National Minorities" (London: Oxford, 1934).

29. Mendelson, W., "Discrimination : Based on the Reports of the US Commission on Civil Rights (U.S.A. : Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962).

30. Merton, Robert K., "Social Theory and Social Structure" rev. ed. (New York : The Free Press, 1957).

31. Milton, Jr. and Wise, David, "Democracy Under Pressure. An Introduction to the American Political Ssystem (New York, Chicago, San Francisco, Atlanta : Harcourt, Brace Jovanovich Inc., 1971).

32. Myrdal, Gunnar, An American Dilemma (London : Harper and Row, 1944).

33. Reissman, Leonard, "Class in American Society" (New York : The Free Press, 1951).

34. Schermerhorn, R.A. "These Our people. Minorities in American Culture" (Boston, 1940).

35. Segal, B.E. (ed.) "Racial and Ehnic Relations" — Selected Readings: Minorities" (New York : Evanstion, 1965).

36. Simpson, George Eaton and Yinger, Milton, "Racial and Cultural Minorities" (New York : Evantition, 1965).

37. Stouffer, Sammuel, "Communism, Conformity and Civil Liberities" (N.Y. : Garden City, Doubleday, 1955).

38. Sydney, Collins, "Coloured Minorities in Britain", (London, 1947).

39. Tunkin, Grigory, "Contemporary International Law (Moscow : Progress publishers, 1969).

40. Wagley, Charles and Harris, Marvin, "Minorities in the New World" (Colombia, 1958).

41. Warner, W. Lloyd and Paul S., "The Social Life of A Modern Community (Yale, 1941).

42. Wheeler, Goeffrey, "Racial problems in Soviet Muslim Asia" (London: : Oxford, 1962).

43. Williams, Cary Mc., "A Mask for previlage : Anti-Semitism in America (Boston : Little Brown, 1948).

44. ————, "Brother Under the Skin," rev. ed. (Boston : Little Brown, 1951).

45. Williams, Robin Jr., "The Reduction of Inter-group Tensions" The Social Science Research Council, 1947.

46. Wilson, J.Q., "Negro Politics" (The Free Press, 1960).

ثانيا : المراجع العربية

١ — أحمد شلبى :مقارنة الأديان — قسم الأديان السماوية ، الجزء الثالث : الاسلام (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦١) .

٢ — بطرس بطرس غالى : الأقليات وحقوق الانسان فى الفقه الدولى » (مجلة السياسة الدولية . عدد ٣٩ ، يناير ١٩٧٥)

٣ — ساطع الحصرى : أبحاث مختارة فى القومية العربية (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٤)

٤ — ———— ما هى القومية العربية (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩)

٥ — سيدة إسماعيل الكاشف : مصر فى عهد الولاة من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية)

٦ — شامسير : الاتحاد الراسخ بين الجمهوريات السوفيتية ، ترجمة محمد الجندى (موسكو ، دار التقطم)

٧ — طعيمة الجرف : أبحاث فى المجتمع العربى — القومية العربية والتطور السياسى للمجتمع العربى (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ٦٤ / ١٩٦٥) .

٨ — علي أحمد عبد القادر : « دراسة فى منهاجية بحوث الأقليات » (مجلة مصر المعاصرة — عدد ٣٥٥ ، يناير ١٩٧٤) .

٩ — عبد الرحمن البزاز : بحوث القومية العربية (القاهرة : معهد الدراسات العربية ، ١٩٦١) .

١٠ — ف. أ ليذين : فى السياسة الخارجية للدولة السوفيتية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع (القاهرة : مكتبة دار الشرق ، ١٩٧٣)

١١ — فردريك هرتز : القومية فى التاريخ والسياسة ، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: دار الكاتب العربى، ١٩٦٨)

١٢ — فؤاد المحمود : وميض من وراء السديم — مقالات الامام حسن البنا ، شرح وتجميع وتعليق الكويت : مكتبة المنار ؛ ١٩٧٣)

فهرست

الموضوع	الصفحة
استهلال	٣
تقدمه	٧

الفصل الأول

المفاهيم الخاصة بالعلاقات بين الأكثرية والأقلية

المبحث الأول

التحامل	١٧

المبحث الثانى

صراع الجماعة وتوترها	٢٧

المبحث الثالث

التفرقة	٣٠
الاضطهاد أو التمييز العنصرى	٤٠

الفصل الثانى

أساليب التعامل المتبادلة بين الأكثرية والأقلية

الموضوع — الصفحة

المبحث الأول

معاملة الأقلية للاغلبية ٤٥

المبحث الثانى

معاملة الأغلبية للاقلية ٥٣

الفصل الثالث

أسباب وجود الأقليات وتطورها

الجذور التاريخية للأقليات ٧٥

العوامل التى ساعدت على تكوين ظاهرة حماية حقوق الأقليات ٨١

الفصل الرابع

وجهات النظر المختلفة بشأن علاقة الأكثرية بالأقلية

المبحث الأول

موقف الفكر الإسلامي من الأقليات ٩٧

المبحث الثانى

موقف الأقليات فى الفكر الغربى ١١٠

المبحث الثالث

موقف الأقليات فى الفكر الماركسى ١١٦

الموضوع | الصفحة

الفصل الخامس

السلطة السياسية والإجتماعية فى مجتمعات الأقلية

(المجتمعات الزنجية الأمريكية — نموذج)

المبحث الأول

تطور الأسس الأيديولوجية للعلاقات المتفاعلة بين الأقليات والمجتمع الأمريكى ١٢٩

المبحث الثانى

التفاعل بين الأوضاع اجتماعية للاقليات والحياة السياسية بالمجتمع . ١٥١
١ — الطائفة ١٥٢
٢ — نظام الطبقة الاجتماعية ١٦٠

المراجع

١ — المراجع الأجنبية ١٧٧
٢ — المراجع العربية ١٨٢

تصويب

خطأ	صواب	الصفحة	السطر
إصال	اتصال	٢٧	٥
الجزءات	الجزاءات	٣٦	١٣
	الزنوج	٤١	١
ية الاستقلال	أية محاولة للاستقلال	٦٠	٢
اتبيع	اتباع	٦٠	٤
الكثير	الكثير من	٧٣	١
انفقادية	انتقادية	١١٩	هامش رقم (١)
خلاء	على أنهم دخلاء	١٣٧	٨
التيق دمن	التمدد	١٤٢	١٠
لحدايث	الحديث	١٤٢	١١
اتية رغبة	اتية نتيجة رغبة	١٤٧	٣
سياسة	سياسية	١٤٧	٤
تأجج	تتأرجح	١٥٩	١٣